

جامعة الفيوم
كلية الخدمة الاجتماعية
قسم التنمية والتخطيط

سياسات الرعاية الاجتماعية

إعداد

الأستاذ الدكتور
وفاء يسرى ابراهيم
أستاذ ورئيس قسم التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

الأستاذ الدكتور
أحمد عبدالفتاح ناجي
أستاذ التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

الدكتور
محمد أحمد أبو العلا الشريف
أستاذ التنمية والتخطيط المساعد
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

2025 /2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما
توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب {
صدق الله العظيم
(سورة هود آية 88)



وحدة

كلية الخدمة الاجتماعية



الجودة والتخطيط الإستراتيجي

رؤية كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

تتطلع كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم إلى تخرج
إخصائي إجتماعي متميز مهنياً ينافس في سوق العمل محلياً
وإقليمياً.

رسالة كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

تقوم كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم بإعداد خريج متميز قادر على المنافسة في سوق العمل في إطار من القيم الأخلاقية، مزوداً بالمعارف والمهارات المهنية المعاصرة، قادر على استخدام الأسلوب العلمي في تلبية الاحتياجات ومواجهة المشكلات المجتمعية

كما تمتد رسالة الكلية لتشمل إعداد باحثين ذوى كفاءة عالية للمساهمة فى مجالات البحث العلمي، وتفعيل الأنشطة والبحوث العلمية



نية، والمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك فى ضوء رسالة الجامعة وقيم المجتمع.

كلية الخدمة الاجتماعية وحدة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي FACULTY OF SOCIAL WORK

الخطة الزمنية الدراسية لمقرر (سياسات الرعاية الاجتماعية)

بالفصل الدراسي الأول – العام الجامعي 2025/ 2024

محتوى المحاضرة	رقم المحاضرة	خلال الفترة		الأسبوع
		إلى	من	
الفصل الأول : مفاهيم أساسية	الأولى	3 أكتوبر 2024	28 سبتمبر 2024	الأول
الفصل الثانى : الطبيعة والمحتوى. ما يجب معرفته وفهمه في مادة السياسة الاجتماعية . المهارات المتعلقة بمادة السياسة الاجتماعية .	الثانية	10 أكتوبر 2024	5 أكتوبر 2024	الثاني
الفصل الثالث : نظرة تاريخية للرعاية الاجتماعية وسياساتها .	الثالثة	17 أكتوبر 2024	12 أكتوبر 2024	الثالث

الرابع	19 أكتوبر 2024	24 أكتوبر 2024	الرابعة	الفصل الرابع : السياسة الاجتماعية (المفهوم – الأهداف - الركائز)
الخامس	26 أكتوبر 2024	31 أكتوبر 2024	الخامسة	الفصل الخامس السياسة الاجتماعية في محيط الخدمة الاجتماعية السياسة الاجتماعية أهتماماتها – عناصرها – أهميتها أدوار ممارس السياسة الاجتماعية .
السادس	2 نوفمبر 2024	7 نوفمبر 2024	السادسة	تابع : الفصل الخامس السياسة الاجتماعية والتنمية المحلية الريفية . دوافع الاهتمام بالسياسات الاجتماعية في سياق التنمية وظائف السياسة الاجتماعية في سياق التنمية .
السابع	9 نوفمبر 2024	14 نوفمبر 2024	السابعة	الفصل السادس الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة سياسة الرعاية المنظور المؤسسي : الرعاية الاجتماعية كمؤسسة . دراسة العملية - دراسة المنتج - دراسة الأداء.
الثامن	16 نوفمبر 2024	21 نوفمبر 2024	الثامنة	تابع : الفصل السادس المنظور السياسي التحليلي : المنهج الفردي-الجمعي. المنظور السياسي : المشاركة – القيادة - الخبرة.
التاسع	23 نوفمبر 2024	28 نوفمبر 2024	التاسعة	اختبار ميد ترم تحريري أول
العاشر	30 نوفمبر 2024	5 ديسمبر 2024	العاشرة	الفصل السابع المدخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية ما المقصود بالأيديولوجيا. المدخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية : الأيديولوجية المحافظة – الاشتراكية - الليبرالية - النيوليبرالية – ايديولوجيات أخرى .
الحادي عشر	7 ديسمبر 2024	12 ديسمبر 2024	الحادية عشر	الفصل الثامن أولاً : صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تعريف - أهمية - آليات تفعيل - مراحل - نماذج
الثاني عشر	14 ديسمبر 2024	19 ديسمبر 2024	الثانية عشر	تابع : الفصل الثامن ثانياً : تحليل السياسة الاجتماعية مفهوم - أهمية - متطلبات - أهداف - نماذج
الثالث عشر	21 ديسمبر 2024	26 ديسمبر 2024	الثالثة عشر	الفصل التاسع الرعاية الاجتماعية الانمائية

الربع عشر	28ديسمبر 2024	2 يناير 2025	الرابعة عشر	اختبار ميد ترم تحريري ثان
--------------	------------------	-----------------	-------------	---------------------------

جامعة : الفيوم
كلية : الخدمة الاجتماعية
قسم : التنمية والتخطيط

توصيف مقرر دراسي

بيانات المقرر	
الرمز الكودي :	إسم المقرر : تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية
التخصص :	عدد الوحدات الدراسية : نظري
	عملى <input type="checkbox"/> 4 <input type="checkbox"/>

2- هدف المقرر	<p>1/2 : فهم الطالب لنشأة سياسة الرعاية الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية.</p> <p>2/2: فهم الطالب لأساليب تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية.</p> <p>3/2: تعريف الطلاب بأنشطة وخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية.</p> <p>4/2: فهم الطلاب للعلاقة بين سياسة الرعاية الاجتماعية ومهنة الخدمة الاجتماعية.</p> <p>5/2: فهم الطالب للسياسات الاجتماعية المطبقة في مصر.</p> <p>6/2: تعرف الطالب على طرق ومراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .</p> <p>7/2: تعرف الطالب على الأطراف المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.</p>
3- المستهدف من تدريس المقرر :طلاب الفرقة الرابعة (بكالوريوس الخدمة الاجتماعية)	

<p>3/أ/1 وصف قضايا سياسات الرعاية الاجتماعية وحقوق الانسان..</p> <p>3/أ/2 يتعرف على الاتجاهات الحديثة في صنع وتحليل سياسات الرعاية</p> <p>3/أ/3 يعين المشكلات المجتمعية التي تتعامل معها صانعي سياسات الرعاية الاجتماعية على كافة المستويات.</p> <p>3/أ/4 يعطي أمثلة لميادين عمل جديدة لممارسة الخدمة الاجتماعية.</p> <p>3/أ/5 يميز بين نماذج وأساليب صنع وتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية .</p> <p>3/أ/6 يعطي أمثلة لميادين عمل جديدة لتطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية .</p> <p>3/أ/7 يربط بين أدائه المهني والتشريعات القائمة في مجال العمل</p>	<p>أ- المعلومات والمفاهيم</p>
<p>3/ب/1 يحلل سياسة الرعاية الاجتماعية في ميادين الخدمة الاجتماعية.</p> <p>3/ب/2 يقارن بين سياسات الرعاية الاجتماعية المحلية والعالمية .</p> <p>3/ب/3 يقيم الأساليب المستخدمة في اشباع احتياجات العملاء.</p> <p>3/ب/4 يتوصل إلى أفضل الحلول لمشكلات العملاء من بين البدائل المختلفة.</p> <p>3/ب/5 يتوقع عائد التدخل المهني في ضوء تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية.</p> <p>3/ب/6 يرتب أولويات احتياجات العملاء حسب أهميتها.</p> <p>3/ب/7 يقترح طرق وأساليب جديدة في التعامل مع احتياجات العملاء المتجددة أو المتغيرة.</p>	<p>ب- المهارات الذهنية</p>
<p>3/ج/1 يربط بين القيم المهنية وأساليب تقديم الخدمات للعملاء.</p> <p>3/ج/2 يبدي الرغبة بالالتزام بالقيم في مجالات الممارسة المهنية .</p> <p>3/ج/3 يستعد للتعامل مع المهن المختلفة عند التعامل مع مشكلا العملاء.</p> <p>3/ج/4 يستعد لأجراء بحوث علمية لمواجهة أنساق العمل .</p> <p>3/ج/5 يميل لممارسة أدواره المهنية ضمن العمل الفريقي.</p> <p>3/ج/6 يجرب الاساليب العلمية المختلفة عند التعامل مع حاجات ومشكلات العملاء.</p> <p>3/ج/7 يتطوع في تصميم برامج الخدمات الاجتماعية.</p> <p>3/ج/8 يختار أنسب الأنشطة والبرامج والخدمات لأشباع احتياجات العملاء.</p> <p>3/ج/9 يبرهن على نتائج تدخله المهني بكتابة التقارير المختلفة.</p>	<p>ج- المهارات المهنية الخاصة بالمقرر</p>

<p>1/د/3 يراعي حقوق وواجبات العملاء في ضوء التشريعات الاجتماعية .</p> <p>2/د/3 يقترح تعديلات على التشريعات القائمة وتطويرها لخدمة العملاء .</p> <p>3/د/3 يسهم في وضع التشريعات والقوانين التي تخدم العملاء .</p> <p>4/د/3 يدافع عن تطبيق التشريعات والقوانين التي تساعد العملاء .</p> <p>5/د/3 يستخدم الرسوم والأشكال الإحصائية في عرض نتائج الدراسات والبحوث .</p> <p>6/د/3 يوظف مواقع التواصل الاجتماعي في التواصل مع العملاء .</p>	<p>د - المهارات العامة</p>
---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------

<p>الفصل الاول : مفاهيم أساسية</p> <p>الفصل الثاني : أهمية دراسة السياسة الاجتماعية لطلاب الخدمة الاجتماعية</p> <p>الفصل الثالث : نظرة تاريخية للرعاية الاجتماعية وسياساتها .</p> <p>الفصل الرابع : السياسة الاجتماعية – المفهوم- الأهداف- الركائز</p> <p>الفصل الخامس : السياسة الاجتماعية في محيط الخدمة الاجتماعية.</p> <p>الفصل السادس : الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة سياسة الرعاية الاجتماعية.</p> <p>الفصل السابع : المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية الاجتماعية.</p> <p>الفصل الثامن : صنع وتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية .</p> <p>الفصل التاسع : الرعاية الاجتماعية الانمائية</p>	<p>4- محتوى المقرر</p>
<p>5 - التفكير الاستدلالي</p> <p>6- خطوات حل المشكلة</p> <p>7 - مناقشة الابحاث</p> <p>8- تكاليف وواجب عملي</p>	<p>5- أساليب التعليم والتعلم</p> <p>1-المحاضرة</p> <p>2-تعليم الاقران</p> <p>3-البحث المكتبي</p> <p>4- المناقشة الجماعية.</p>
<p>1-التكليف بمهام منزلية</p> <p>2-الارشاد الاكاديمي</p> <p>3-الساعات المكتبية</p>	<p>6- أساليب التعليم والتعلم للطلاب ذوي القدرات المحدودة</p>
<p>1- الإختبارات الشفوية.</p> <p>2- الإختبارات التحريرية</p> <p>3- التكاليف والاسئلة والمناقشات.</p> <p>4- إمتحان نهاية الفصل الدراسي.</p>	<p>7- تقويم الطلاب :</p> <p>أ- الأساليب المستخدمة</p>

<p>جدول التقييم :</p> <p>التقييم 1 خلال المحاضرات: أسبوعياً .</p> <p>التقييم 2 الأبحاث: الأسبوع الثاني إلى السادس .</p> <p>التقييم 3 اختبار تحريري أول:الأسبوع الثامن .</p> <p>التقييم 4 اختبار تحريري ثانی:الأسبوع الخامس عشر .</p> <p>التقييم 5 امتحانات آخر الفصل الدراسي.</p>	<p>ب- التوقيت</p>
<p>توزيع أوزان التقييم (النسبة المئوية لكل عنصر)</p> <p>امتحان منتصف الفصل الدراسي 10%</p> <p>امتحان نهاية الفصل الأول 70%</p> <p>مشاركة في أنشطة المقرر 10%</p> <p>البحث والمواظبة 10%</p> <p>الإجمالي 100%</p>	<p>ج- توزيع الدرجات</p>
<p>8- قائمة الكتب الدراسية والمراجع :</p>	
	<p>أ- مذكرات</p>

<p>1- احمد عبد الفتاح ناجي:سياسة الرعاية الاجتماعية، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة 2008.</p> <p>2- حمدي عبد الحارس وآخرون:التخطيط الاجتماعي، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2001 .</p> <p>3- طلعت مصطفى السروجي ومنال عبد الستار فهمي:السياسة الاجتماعية مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2005..</p> <p>4- عبد الرحمن صوفي عثمان:دراسة تحليلية لسياسات الرعاية الاجتماعية /كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان 2000.</p> <p>5- عبد العظيم مصطفى الفرماوي: السياسة الاجتماعية وادارة المؤسسات،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2005.</p> <p>6- عبد الوهاب محمد الظفري:السياسة الاجتماعية في الكويت، ادارة مطبعة جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت 2000</p> <p>7- عبلة الأفندي واخرون:التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994</p> <p>8- محمد علي محمد: الشباب والمجتمع دراسة نظرية وميدانية، الهيئة العامة لمعرفة الكتاب، القاهرة 1988.</p> <p>9- محمد نجيب توفيق:الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1988.</p> <p>10- سامية جابر: تنمية المجتمعات الحديثة، دار النشر الجامعية الاسكندرية</p> <p>11- ماهر أبو المعاطي علي:التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري،مكتبة الصفاة للنشر والتوزيع الفيوم 1999.</p>	<p>ب- كتب ملزمة</p>
<p>1) ماهر ابو المعاطى على : السياسة الاجتماعية ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2003 ، ص 408</p> <p>ماهر أبوالمعاطى على : التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع السعودى ، القاهرة ، زهراء الشرق ، 2003 ، ص 267 .</p> <p>أحمد عبدالفتاح ناجى ، سلوى رمضان عبد الحلیم : سياسة الرعاية الاجتماعية فى سياق الخدمة الاجتماعية ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ، 2005 ، ص 119</p> <p>طلعت مصطفى السروجى : السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 2004 ، ص 232 .</p>	<p>ج- كتب مقترحة</p>

1. http://www.alhadhariya.net/dataarch/thqafaumajtma/index184.htm	د – دوريات علمية أو نشرات ... إلخ
2. http://www.multikulti.org.uk/ar/health/community-care-an-overview/index.html	

رئيس القسم العلمي
 أ.د/ وفاء يسرى ابراهيم

أستاذ المادة :
 أ.د/ أحمد عبد الفتاح ناجي
 أ.د/ وفاء يسرى ابراهيم
 أ.م.د /محمد عبد العال عبد العزيز
 أ.م.د /محمد أبو العلا الشريف

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول: مفاهيم أساسية
	الفصل الثاني : أهمية دراسة السياسة الاجتماعية لطلاب الخدمة الاجتماعية
	الفصل الثالث : نظرة تاريخية للرعاية الاجتماعية وسياساتها
	الفصل الرابع : السياسة الاجتماعية – المفهوم- الأهداف- الركائز

	الفصل الخامس : السياسة الاجتماعية في محيط الخدمة الاجتماعية.
	الفصل السادس : الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة سياسة الرعاية الاجتماعية.
	الفصل السابع : المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية الاجتماعية.
	الفصل الثامن : صنع وتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية (المفاهيم – الطرق والأدوات - المراحل – النماذج)
	الفصل التاسع : الرعاية الاجتماعية الانمائية

مقدمة

السياسة الاجتماعية أمر اجتماعي تفرضه المسؤولية القومية في المجتمعات النامية ، لذلك يسعى دائماً المشتغلون بالسياسة الاجتماعية الى تقديم رؤية شمولية لفهم مشاكل التخلف ، والنمو، وتأثيرها على اشكال الحياة الاجتماعية سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي ، ومن ثم سوف تظل السياسة الاجتماعية – دوما- محور اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية، رغم دعاوى بعض الباحثين بان ذلك الاهتمام يقتصر على النخبة او الصفوة ، الا ان ثمة حاجة ملحة للاخصائين الاجتماعيين للمعرفة بالسياسة أثناء ممارستهم المهنية، ولذلك تحتل تلك المعرفة مكان الصدارة في مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية في بلدان العالم النامي بصفة خاصة.

ولهذا يدور هذا الكتاب حول سياسة الرعاية الاجتماعية (أطر فكرية - مداخل أيديولوجية - قضايا أساسية) من هنا جاء هذا الكتاب متناولاً تسعة فصول أساسية تناول الفصل الأول المفاهيم الأساسية والثاني تناول أهمية دراسة السياسة الاجتماعية لطلاب الخدمة الاجتماعية، والثالث تناول نظرة تاريخية للرعاية الاجتماعية وسياساتها وتناول الفصل الرابع السياسة الاجتماعية (المفهوم – الأهداف – الركائز) ، واهتم الفصل الخامس بالسياسة الاجتماعية في محيط الخدمة الاجتماعية ،وعالج الفصل السادس : الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة سياسة الرعاية الاجتماعية. وعرض الفصل السابع: المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية الاجتماعية. وتناول الفصل الثامن: صنع وتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية حيث تناول المفاهيم والطرق والأدوات والمراحل والآليات والنماذج ، وأخيراً تناول الفصل التاسع الرعاية الاجتماعية الانمائية... ونأمل أن يكون هذا الكتاب عوناً للمختصين في الخدمة الاجتماعية طلاباً وممارسين. واسأل الله ان تكون هذه المحاولة لتوضيح العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية مفيدة لدارس وممارس الخدمة الاجتماعية في ظل الظروف المجتمعية المتغيرة ، من أجل الاسهام بجدية في بلدنا الحبيب مصر.

والله ولي التوفيق

المؤلفون

في سبتمبر 2024م

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

- 1- مفهوم الإستراتيجية.
- 2- السياسة العامة.
- 3- السياسة الاجتماعية.
- 4- الأيديولوجية.
- 5- السلطة.
- 6- المركزية.
- 7- التنظيم.
- 8- التخطيط.
- 9- الخطة.
- 10- الرقابة.
- 11- التنسيق.
- 12- القيادة.

أعد هذا الفصل : أ.د/ وفاء يسرى ابراهيم - أستاذ ورئيس قسم التنمية والتخطيط
بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم .

1- مفهوم الإستراتيجية:

يقصد بالإستراتيجية على المستوى القومى بأنها "فن استخدام كافة الموارد فى الدولة لتحقيق الأهداف السياسية العليا، بالنسبة للدول النامية فإنها تحتاج إلى تجديد كل مواردها الاقتصادية والبشرية مع الاستخدام الأمثل لهذه الموارد لا سيما وأنها محددة أو منخفضة الكفاءة بحكم ظروفها"

وتعتمد الإستراتيجية على عنصرين أساسيين هما:

أولهما:

تحمل مخاطر اتخاذ القرارات فى غياب المعلومات الكاملة
عن الموقف والبيئة المحيطة ومن هنا تتضح أهمية

المعلومات ودورها فى تجميع البديل المناسب لدعم القرار فى التوقيت المناسب.

ثانيهما:

فى التأثير على الآخرين وتوقع ردود أفعالهم وذلك لأن مجال التخطيط الإستراتيجى يتجاوز الواقع المستقبل ومدى تأثيره على الأحداث والمتصلين بالاستراتيجية وعناصر المواقف المرتبطة بها.

2- السياسة العامة:

هناك تعاريف متعددة لكلمة (سياسة) متعارف عليها من حيث البساطة والتعقيد وتختلف هذه التعريفات فيما بينها نتيجة لتتوع المفاهيم المحددة لطبيعة وممارسات الهياكل الإدارية والسياسية وتعنى السياسة فى جوهرها ولا تزيد عن مجرد اختيار فردى أو جماعى يشرح ويبرر ويرشد أو يحدد تصرفا معيناً قائماً أو محتملاً وبذلك فأن السياسة تختلف عن القرار من حيث المدى فالسياسة إنما تحدد إطاراً يلتزم به فتخذ القرار وفى بعض الحالات فأن السياسة تمثل مجتمعاً لعدد من القرارات.

وتختلف السياسة نظرياً عن الإدارة فبينما السياسة عملية تكوين تتضمن فيما ومبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية فأن الإدارة تعنى بتنفيذ برامج سبق إعدادها أما من الناحية الوظيفية فان السياسة لا يمكن فصلها عن الإدارة والعكس صحيح فمن ناحية نجد أن السياسة الموضوع هى التى تجدد الوسائل الواجب توافرها واستخدامها لتنفيذ تلك السياسة ومن ناحية أخرى فان الموارد المتاحة للإدارة (الأموال - القوة العاملة - الوقت) تحدد إلى مدى بعيد إمكانية تنفيذ السياسة والأكثر من ذلك تحديد مدى وعدد البدائل لتنفيذ السياسة والأكثر من ذلك تحديد مدى وعدد البدائل المتاحة من السياسات.

3- السياسة الاجتماعية Social Policy

هى مجموعة القرارات الصادرة من السلطات فى المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه فى حدود أيديولوجية المجتمع ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر نحو عددا من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة والمتكاملة.

4- الأيديولوجية:

الأيديولوجية السائدة فى مجتمع معين إنما تحدد اتجاهات سياسته العامة وتضع الإطار الذى تتحرك فيه هذه السياسة بما فيها من نظم واتساق على اعتبارات الأيديولوجية السائدة فى المجتمع هى واحدة من أهم محددات سياسة الدولة لارتباطها بالقوى السياسية فى المجتمع والتى يمكن تحديدها فى قوى ثلاث هى اليمين والوسط واليسار السياسى. والأيديولوجية تتكون من أربعة عناصر هى:-

- 1- الأفكار التى يعتقدونها الناس عن البناء الاجتماعى والعمليات الداخلية فى ذلك عمليات التغيير الاجتماعى عن الدائرة فى المجتمع والمركز الدولى الذى يمثله هذا المجتمع.
- 2- الأفكار التى يعتقدونها الناس عن تاريخ هذا المجتمع
- 3- تقييم الناس لما يعتقدونه من حقائق.
- 4- القيم والأهداف التى ارتضتها القوى الشعبية للمجتمع الذى ينتمون إليه .

5- السلطة Authority

تعرف السلطة على أنها الحق فى إصدار القرار ثم يجب على المديرين أن يكونوا قادرين على إصدار الأوامر حتى يتسنى إنهاء الأعمال بالصورة المطلوبة وبينى تمنح السلطة الرسة الحق للمديرين فى إصدار الأوامر إلا أنهم يحتاجون إلى نوع من السلطة الشخصية بنفس القدر التى تعكسها خصائصهم الفردية مثل الذكاء والخبرة والقدرة على القيادة.

وقد آثر (فايول) ارتباط السلطة والمسئولية فالمسئولية تنبع من السلطة ويجب إلى إساءة استخدامها والعكس فإذا كانت المسئولية أكبر من المسئولية فلن يستطيع المدير أن يقوم بتنفيذ المهام على عاتق على الوجه الصحيح.

6- المركزية Centralization

تعنى المركزية تركيز السلطة أى اتخاذ القرارات فى المستويات الأعلى مع تقليل الدور الذى يلعبه المرؤوسين فى اتخاذ القرارات أما لو كانت القرارات تزيد من مسئوليات وسلطات المستويات الإدارية الأقل فأن هذا معناه درجة أكبر من اللامركزية وقد لاحظ فايول أن الرؤساء يجب أن يتعلموا المسئولية الأخيرة ولكن يجب أن يعطوا أمر مرؤوسيهم السلطة الكافية لأداء عملهم بصورة صحيحة وتتحدد الدرجة المناسبة فى المركزية واللامركزية حسب العديد من العوامل مثل طبيعة الموقف ونوع المشاكل وقدرات المرؤوسين طبيعة التنظيم..... الخ .

7 - التنظيم

يعنى فى أوسع معانيه العملية التى تقرر الهيكل الذى تفرغ فيه الجهود الجماعية لتحقيق غرض مرسوم. وتتضمن وظيفة التنظيم تحديد العلاقات التنظيمية المطلوبة داخل العمل واللازمة لتيسير الخطط السابق وضعها وتحديد خطوط السلطة ودرجة المركزية واللامركزية المطلوبة فى اتخاذ القرارات وتجميع الأعمال والأنشطة داخل وحدات تنظيمية وتحديد نطاق الإشراف الواجب تطبيقه بصفة عامة. يحدد التنظيم بصفة عامة طريقة تنفيذ الخطة من خلال الوحدات التنظيمية المختلفة داخل المنظمة. وهناك العديد من المبادئ الإدارية التى تستند عليها العملية التنظيمية مثل مبدأ وحدة الرئاسة، ووحدة التوجيه ، وتقسيم العمل إلى المركزية واللامركزية... الخ.

ومن ثم فمن الممكن أن يختلف التنظيم المطلوب لإنجاز الأهداف فى منظمة عن أخرى تبعاً لاختلاف توجهات الإدارة العليا للمنظمة وتاريخها فى هذا الصدد. ويعتبر التنظيم ضرورياً - أيضاً - فى كافة المستويات الإدارية فعندما نقسم العمل بين الإدارات ثم بين الأفراد فإن على المديرين المسئولين أن يتعلموا المسئولية فى مقابل السلطة الممنوحة لهم لتيسير العمل ومحاسبة رؤسائهم. وتعتبر وظيفة التنظيم وظيفة مستمرة للمدير ولا تعد لمرة واحدة عند نشأة التنظيم نظراً لتغير الواجبات أو تدفق العمل وإعادة تنظيمه وزيادة أو نقص السلطة الممنوحة فى هذا الصدد.

(8) التخطيط:

يرتبط التخطيط أساساً بالمستقبل ويتضمن جانبين رئيسيين: هما تحديد الأهداف والكيفية التى يتم بها تحقيق هذه الأهداف خلال فترة زمنية محددة ولهذا نجد أن تعريفات التخطيط تختلف وفقاً للمجال الذى يتم فيه عملية التخطيط ويعرف على أنه (المحاولات الواعية لحل المشاكل والتحكم فى وجهة سير أحداث المستقبل بالتنبؤ والتفكير المنظم والدراسة وممارسة التفضيل القيمى فى الاختيار بين البدائل للعمل أو النشاط) (1)

- 1- أو هو عمل موجه للمستقبل والمستقبل هو أى فترة زمنية تالية للحاضر.
- 2- أو هو عمليات مستمرة - ليست حادثة سنوية.
- 3- إن التخطيط ليس له الحق فى اتخاذ القرار والغرض منه هو تسهيل عمليات اتخاذ القرار.
- 4- هو هدف موجه نحو تحقيق أهداف بمعاني أفضل
- 5- التخطيط: هو تصميم المستقبل المرغوب فيه والطرق الفعالة لتحقيقه أى أنه وسيلة تستخدم الحكمة.
- أو هو القدرة على ترجمة الخيال إلى واقع فى ضوء هذه الحكمة
- 6- التخطيط هو عملية تغير اجتماعى مقصود ووسيلة لنقل المجتمع من صورة إلى صورة أفضل عن طريق الوصول إلى

(1) أحمد شفيق السكرى: قاموس الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000م، ص378

مجموعة من القرارات المتتابعة المتكاملة غير المتعارضة بحيث لوفذت لقادتنا إلى تحقيق الأهداف الكاملة وفى المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة مع حسن الأداء.

(9) الخطة Plan

هى مجموعة البرامج والمشروعات الخدمية أو الانتاجية التى تصمم بحيث تحقق أهداف التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وذلك يودى بدوره لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية.

(10) الرقابة:

يمكن تعريف الرقابة كوظيفة من وظائف الإدارة بأنها عملية متابعة الأداء وتعديل الأنشطة التنظيمية بما يتفق مع إنجاز الأهداف.

وتمثل الرقابة الوظيفة الأخيرة من العملية الإدارية حيث تكتمل الأخيرة بالتأكد من دقة تنفيذ الخطط عن طريقة مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعية وفى حالة اختلافهما يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات ، وتتعدد الإجراءات الواجب اتخاذها حسب طبيعة الانحرافات وأسبابها حيث توجد إجراءات قصيرة الأجل تستخدم إذا كانت الانحرافات ناتجة عن أسباب يمكن معالجتها فى المدى القصير. وقد تكون الإجراءات التصحيحية طويلة الأجل إذا كانت بسبب تقادم الآلات أو الاختلال الهيكلي التنظيمي ... الخ. ومن ثم نجد أن وظيفة الرقابة - من خلال عملية تصحيح الانحرافات - تلتقى مع الوظائف الإدارية الأخرى حيث يترتب على عملية التصحيح إجراء تعديلات فى الخطط أو التنظيم أو عمليات القيادة ... الخ.

(11) التنسيق:

الإدارة هى العملية التى تنشأ ترتيباً على قيام جهود مشتركة لتحقيق بعض الأهداف وحيث تتعدد الجهود فلا بد من العمل على توحيدها فى اتجاه واحد لتضمن كفاءة العمل ونتاجيته وهذا هو المقصود من التنسيق.

"فالتنسيق هو الترتيب المنظم لجهود الجماعة للوصول إلى وحدة العمل من أجل تحقيق هدف محدد".

ويعرف بأنه ترتيب وظائف كل جزء من أجزاء المنظمة وتحديد علاقته بالأجزاء الأخرى وتنظيم كيفية أداء كل جزء لوظائفه بحيث تؤدي سائر الأجزاء وظائفها حسب خطة مرسومة تكفل مساهمة كل منها بأقصى طاقتها الإنتاجية في تحقيق الغرض المرسوم.

12) القيادة:

القيادة هي فن التأثير في الأشخاص وتوجيههم نحو الهدف عن طريق كسب طاعتهم واحترامهم وولاءهم، فالقيادة تؤثر في الأفراد أكثر منها سلطة عليهم، ولهذا فهي تخرج السلطة من نطاق التسلسل إلى نطاق التأثير وهذا يتم بواسطة تفهم آمال الناس وشخصياتهم وحاجاتهم مع عدم تناسي مبادئ التخصص وتقسيم العمل

المراجع

- 1- حسين رمزي كاظم : الإدارة والمجتمع القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتب 1993.
- 2- على شريف : الإدارة العامة النظرية والتطبيق القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب بديوان .
- 3- عبد العزيز مختار الفاروق بسيوني: التخطيط الاجتماعي القاهرة دار الحكيم للطباعة والنشر (1991).
- 4- أحمد كمال أحمد : التخطيط الاجتماعي القاهرة : مكتبة الأنجلو 1974 .
- 5- الفاروق زكي يونس : الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي القاهرة: عالم الكتب 1978 .
- 6- محمد فريد وآخرون : مبادئ الإدارة الإسكندرية الدار الجامعية 2000.
- 7- محمد فريد وآخرون مبادئ الإدارة القاهرة الدار الجامعية 2000.

- 8-عزيزة الشريف : "مبادئ علم الإدارة العامة " القاهرة ، دار النهضة العربية، 1986.
- 9-أحمد شافيق السكري ، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 2000.
- 10-أحمد شافيق السكري، تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 11-محمد فريد الصحن وآخرون ، مبادئ الإدارة (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000).
- 12-عبد العزيز مختار ، الفاروق بسيوني ، التخطيط الاجتماعي، (القاهرة : دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991) ص 10 .
- 13-على شريف: مبادئ الإدارة، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1994).
- 14-محمد فريد الصحن وآخرون ، مبادئ الإدارة ، مرجع سبق ذكره.
- 15-على شريف، مبادئ الإدارة ، مرجع سبق ذكره.
- 16-عزيزة الشريف ، مبادئ علم الإدارة العامة، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1986).
- 17-عزيزة الشريف: مرجع سبق ذكره.
- 18-أماني طولان، المتغيرات المؤثرة في فاعلية الإدارة المحلية في الريف المصري، بحث منشور في المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (1995).

الفصل الثاني

أهمية دراسة مادة السياسة الاجتماعية لطلاب الخدمة الاجتماعية

أولاً: مقدمة.

ثانياً: الطبيعة والمحتوى.

ثالثاً: ما يجب معرفته وفهمه في مادة السياسة الاجتماعية.

رابعاً: المهارات المتعلقة بمادة السياسة الاجتماعية.

أ – مهارات خاصة بالمادة.

ب – مهارات عامة.*

أولاً : مقدمة

السياسة الاجتماعية تدور حول دراسة توزيع الرعاية والرفاهية داخل المجتمعات. وهي تركز على الأساليب التي بها تواجه المجتمعات المختلفة الاحتياجات البشرية الأساسية لسكانها. ولتحقيق ذلك فإنها تتبع المبادئ الآتية:

1- إن دراسة السياسات الاجتماعية تتطلب الربط الدقيق بين التحليل النظري والبحث الإمبريقي.

2- إن دراسة السياسات الاجتماعية تتضمن تحديد وفهم الأوضاع المختلفة للقيم.

3- إن دراسة السياسات الاجتماعية تستلزم أن يكتسب الدارسون لها المهارات والقدرات التي تمكنهم من أن يصبحوا مواطنين صالحين على دراية ووعي، وقادرين على المشاركة بشكل فعال في عملية السياسة ومعدّين لدخول سوق العمل المتغير (الدينامي).

4- إن دراسة السياسات الاجتماعية تعتمد على التوجهات الفكرية والمنظورات الخاصة بالعلوم الاجتماعية (المختلفة).

(* أعد الترجمة الدكتور / أحمد عبد الفتاح ناجي عن:

Mary Looke: Social Policy Statement, SWAP, Itsn, Faculty of Social Sciences, Univ of Southampton, Southampton, 16 Sept., 2002.

ثانياً: الطبيعة والمحتوى

Nature & Content of the Subject

- 1- السياسة الاجتماعية هي مادة تطبيقية تقوم على علوم متعددة والتي من خلالها يتم الاهتمام بتوزيع المصادر حسب الحاجات الاجتماعية. وتدرس هذه المادة الطرق والأساليب التي بها يتوفر المجتمعات ما يلزم لإشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد من خلال البناءات والأنساق الخاصة بالتوزيع وإعادة التوزيع والتشريع والإمداد (التموين) والتمكين Empowerment وتسعى هذه المادة إلى أن تغرس في دراسيها القدرة النقدية القادرة على تقييم الدلائل والمؤشرات المأخوذة من سلسلة من العلوم الاجتماعية وأن يفهموا جيداً كيف تتغير السياسات الاجتماعية ويعاد هيكلتها باستمرار. كما أن الدارسين لها سوف يتمكنون من فهم ما يؤثر في هذه العمليات سواء القيم أو النوع (دور الذكور والإناث) والمعتقدات والخلفيات الاجتماعية والثقافية والعرقية.
- 2- وترتكز السياسة الاجتماعية بشكل جوهري على جوانب معينة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة وهي الجوانب الضرورية للوجود البشري، كما تهتم بالوسائل التي يتم بها تحقيق هذه الجوانب. وتتضمن هذه الحاجات البشرية الأساسية في توفير المأوى والغذاء الملئمين، وبيئة آمنة مستدامة، والرعاية الصحية والعلاج للمرضى، والرعاية والدعم المالي لغير القادرين على الاعتماد الكامل على أنفسهم في المعيشة، وتعليم وتدريب الأفراد حتى يصلوا إلى مستوى يمكنهم من المشاركة الكاملة في مجتمعهم. وربما استخدمت السياسات الاجتماعية أيضاً للتغلب على التعصب والتمييز وتمكين غير المتميزين أو الفئات الضعيفة والمتضررة.
- 3- إن دراسة السياسة الاجتماعية على المستوى الجامعي (في سنوات ما قبل التخرج) الهدف منها هو تمكين الطلاب من التأمل والتعرف على الأساليب التي بها تطور المجتمعات المختلفة طرقاً بديلة لمواجهة تلك الاحتياجات أو – كما في بعض الحالات- الطرق التي بها تحقق ذلك بطريقة تقوم على التمييز والاضطهاد. بعض المجتمعات تعتمد أكثر على المؤسسات غير الرسمية والأسرية، والبعض الآخر يعتمد على الأسواق الخاصة Privte Markts والأفعال الفردية، والبعض يعتمد على أنواع متنوعة من الفعل التطوعي والجماعي، وينتظر من الدارسين للسياسات الاجتماعية أن يفهموا التفسيرات الخاصة بالمداخل المتنوعة التي تفرزها الاتجاهات العلمية والإيديولوجية المختلفة.

- 4- مثل هذه الأهداف – تستلزم من الناحية المثالية- أن يكتسب الدارس للسياسة الاجتماعية- في بداية دراسته لها- أن يتعرف مثلاً على التحليل التاريخي والسياسي والاقتصادي 00 وأن يتفهم الدور الذي قامت به علوم مختلفة ومتعددة والطريقة التي يمكن بها الجمع بين هذه العلوم لبلورة فهمنا للسياسة الاجتماعية المعاصرة. والدارس للسياسات الاجتماعية يجب أن يكتسب القدرة على استيعاب طرق البحث الكمية والكيفية والمهارات الإحصائية والحسابية. وعليه أن يفهم كيفية تطور المؤسسات الاجتماعية والإطار المؤسسي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الموجودة وعلى دارسي السياسات الاجتماعية أن يكون لديهم الفهم النقدي (الناقد) لمدى اختلاف هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات الموجودة في مجتمعات أخرى وأن يفكر بعمق في القضايا الفلسفة والأخلاقية المتعلقة بالسياسات الاجتماعية.
- 5- كل المناهج الدراسية للسياسة الاجتماعية يجب أن تحتوى على عنصر هام وهو "السياسة الاجتماعية المقارنة" برغم أنه ليس من الضروري أن يكون ذلك في صورة وحدة خاصة، فمداخل المقارنة يجب أن تطعم بها المنهج الدراسي كله.

ثالثاً: ما يجب معرفته وفهمه في مادة السياسة الاجتماعية

Subject Knowledge & Understanding

- 1- يجب أن يكون هناك منظور دقيق للسياسة الاجتماعية والذي من خلاله يمكن تحديد المعارف والمفاهيم التي يجب أن يستوعبها الدارس، وذلك لطبيعة واتساع المادة إلى حد ما. ولأن هذه المادة يجب أن تتجاوب مع الأنماط المتغيرة للحاجات، والقضايا الاجتماعية والسياسية الجديدة والسياسات الموضوعية لمواجهتها.
- 2- خريجي مناهج السياسة الاجتماعية يجب أن يكونوا قادرين على إبداء المعرفة والفهم للنقاط والموضوعات الآتية:
- أ – الإلمام بالآتي:

- (1) الإلمام بأصول وتطور مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مع معرفة بعض التفسيرات والشروح النظرية لماضيها وتاريخها.
- (2) الإلمام بطريقة التنظيم والأنشطة المعاصرة الخاصة بالمؤسسات الرئيسية لنسق الرعاية الاجتماعية وما يحققه من نتائج والتي من بينها توفير وتمويل وتنظيم الأمن الاجتماعي (التأمينات الاجتماعية) والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والإسكان.

(3) معرفة إطار عمليات السياسة وطريقة عملها وتمويلها.
(4) معرفة طريقة عمل المصادر غير الحكومية وأثر هذه المصادر على الرعاية بما في ذلك القطاع غير الرسمي (التطوعي والخاص) وكيف تتفاعل هذه المصادر مع الاقتصاديات المختلفة للرعاية Mixed Economies of Welfare.

(5) الإلمام بالاحتياجات البشرية والاجتماعية في مصر وغيرها من الدول وكذلك التعرف على السياسات الاجتماعية ومؤسسات الرعاية التي وضعت أو أنشئت لمواجهة هذه الاحتياجات.

(6) الإلمام بالأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للسياسات الاجتماعية.
(7) الإلمام ببعض مصادر البيانات الأكثر أهمية وخاصة المصادر المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والفهم الناقد لطرق البحث الرئيسية المستخدمة في جمع وتحليل البيانات.

ب - الفهم (فهم الآتي):

(8) فهم (المداخل متعددة العلوم) الخاصة بموضوعات السياسات الاجتماعية وقضاياها. وربما تضمن ذلك القدرة على استغلال معارف ومفاهيم ومهارات نظم العلوم الاجتماعية الأخرى.

(9) فهم بعض النظريات والمفاهيم الرئيسية الخاصة بالرعاية، بما في ذلك النظريات الخاصة بالدولة وصناعة السياسات وتنفيذها. ويتضمن هذا فهم نظريات وطرق التحليل المقارن وتطبيقاتها في سياق دولي.

(10) فهم الاقتصاد السياسي للرعاية ومدى ارتباط (ما به من) القيم والمبادئ بالمصالح السياسية والاقتصادية.

(11) فهم المفاهيم الرئيسية المستخدمة في فهم الاحتياجات البشرية والرعاية الاجتماعية: على سبيل المثال: المساواة والعدل وعدم التكافؤ والفقير والهوية والاختلافات الاجتماعية والتنوع الاجتماعي.

(12) فهم كيف برزت وظهرت المشكلات الاجتماعية المعاصرة ورد فعل السياسات الاجتماعية تجاه هذه المشكلات. ويتضمن هذا فهم كيفية عمل مؤسسات الرعاية في ظل "أنساق الرعاية" الأكبر لمواجهة الاحتياجات البشرية والاجتماعية.

(13) فهم قيم وحدود المدخل المقارن، سواء التاريخي Historical أو بين الدول Cross-national.

ج- معارف السياسات الاجتماعية من النموذج أن يتم تعليمها وتعلمها من خلال التركيز على "موضوعات" أو "أطروحات" معينة داخل المنهج الذي يدرس. وهذه المعارف يتم تشكيلها بوجه عام على شكل سلسلة من الوحدات الاختيارية داخل المقرر. وفيما يلي بيان بالوحدات الاختيارية الشائع وجودها في مقررات السياسة الاجتماعية أو لم يقصد بذلك أن تقتصر مقررات السياسة الاجتماعية هذه الوحدات فقط أو أن تتضمنها جميعاً، وإنما من الممكن للمقررات المختلفة للسياسات الاجتماعية أن تتضمن مجموعة متنوعة من هذه الوحدات أو غيرها من الوحدات.

وهذه الوحدات كالاتي:

- المسنين والسياسات الاجتماعية.
- رعاية الطفل وحمايته.
- الجريمة وسياسات العدالة الجنائية.
- رعاية المجتمع المحلي.
- السياسات الاجتماعية المقارنة.
- الإعاقة والسياسات الاجتماعية.
- الاقتصاد، والأطروحات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية.
- التعليم، والسياسات الاجتماعية.
- الأطروحات البيئية والسياسات الاجتماعية.
- سياسات تكافؤ الفرص وآثارها.
- السياسات الأسرية.
- النوع والسياسات الاجتماعية.
- الإسكان والسياسات الاجتماعية.
- الصحة وخدمات الرعاية الصحية.
- صيانة الدخل وسياسة الضمان الاجتماعي.
- الحكم المحلي، ومؤسسات الرعاية المحلية وسياساتها.
- التنظيم والإدارة والشؤون الإدارية في مؤسسات الرعاية.
- فلسفة الرعاية.
- الأيدلوجيات والنظريات السياسية والاجتماعية.
- الفقر والفئات الاجتماعية المتضررة والسياسات الاجتماعية.
- العنصرية والعرقية والسياسة العامة.
- السياسة الاجتماعية ووسائل الإعلام.

- النقل وسياسات النقل.
- خدمات الرعاية في القطاع التطوعي.
- حقوق الرعاية والسياسات الاجتماعية.
- العمل والتوظيف وسياسات سوق العمل.
- الشباب وعمل الشباب وما يرتبط بذلك من سياسات.

رابعاً: المهارات المتعلقة بمادة السياسات الاجتماعية:

(1) إن خاصية السياسات الاجتماعية من كونها مادة تتصل بعلوم متعددة Interdisciplinary يعني أن هناك تنوع في أشكال المهارات التي يكتسبها الدارسين في هذه المادة، وبعض الدارسين وخاصة أولئك الذين يربطون في دراستهم بين مادة السياسة الاجتماعية وبين علم آخر معين مثل علم الاجتماع أو علم السياسة، أو التاريخ، أو علم الاقتصاد هؤلاء سوف يكونوا قادرين على إظهار قدرأ كبيراً من مهارات تلك المواد كما أنهم ستكون لهم القدرة على استخدام التكنيكات والمعارف المكتسبة من علوم متعددة.

(2) إن دراسة السياسة الاجتماعية تجهز الدارسين بمجموعات من المهارات الشخصية والعامة والمهارات الخاصة بالمادة ذاتها وهي مهارات ناتجة عن المبادئ والطبيعة المميزة لمادة السياسة الاجتماعية وبشكل شامل وموسع تتكون هذه المهارات من الآتي:

- مهارات حل المشكلة: فمادة السياسة الاجتماعية تشجع التخيل والمرونة في البحث عن الحلول للمشكلات الاجتماعية وللاحتياجات الخاصة برعاية الفرد.
- مهارات البحث وجمع البيانات: فالسياسة الاجتماعية مادة تقوم على الدليل وتدريب الدارسين لها على اكتشاف المعلومات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية وقضايا الرعاية وكذلك تدريبهم على معالجة البيانات والتوصل لمعاينها ودلالاتها.
- مهارات التقييم والتحليل: فالسياسة الاجتماعية تهتم بالتدخل من قبل الحكومات وغيرها من المؤسسات لمواجهة الاحتياجات البشرية وهي تعلم الطلاب قياس نتائج هذه التدخلات وأثرها على العملاء.
- التعامل الدقيق مع قيم واهتمامات الآخرين: فهي تجهز الطلاب بالقدرة على تحديد واعتبار الأوضاع المعيارية والأخلاقية للآخرين حتى يمكنهم فهم كيفية الشعور بالاحتياجات البشرية وكيفية إشباعها.

المهارات والقدرات الخاصة بالمادة في حد ذاتها:

إن خريجي قسم السياسات الاجتماعية سيصبحوا قادرين على إظهار أنهم قادرين على الآتي:

- 1- استخدام بعض النظريات والمفاهيم الراسخة الخاصة بالسياسة الاجتماعية وغيرها من العلوم الاجتماعية في تحليل الاحتياجات الاجتماعية وتحليل قضايا ومشكلات كل سياسة من السياسات سواء على المستوى القومي أو الدولي.
- 2- جمع واستغلال البيانات الإحصائية وغيرها من البيانات المشتقة من المسوح وغيرها من أدوات جمع البيانات المنظمة وكذلك البيانات المأخوذة من البحوث المنشورة.
- 3- القيام بأنفسهم أو بالتعاون مع آخرين يبحث المشكلات والأطروحات والتساؤلات الاجتماعية وسوف يتضمن ذلك مهارات خاصة بتحديد المشكلة، جمع البيانات، التعامل مع البيانات المتاحة ومعالجتها، وغيرها من المعلومات، وبناء حجج قوية ومرتزة عرض استنتاجات واضحة وتوصيات.
- 4- التمييز بين القضايا (التساؤلات) الإمبريقية وبين تلك المتعلقة بالمعايير لتحليل السياسة الاجتماعية هو أمر يتطلب القدرة على الفصل بين النواحي المختلفة سواء كانت تقنية أو معيارية أو أخلاقية أو سياسية والتي تؤثر على السياسات وما يترتب عليها من نتائج.

مهارات عامة يمكن اكتسابها: وهي كالآتي:

- 1- القدرة على تعريف الآخرين بالأفكار والحجج بشكل فعال سواء كانت في شكلها المطلوب أو باستخدام الوسائل الأكاديمية الملائمة.
- 2- إن القدرة على التعلم والدراسة لا يمكن تدعيمها إلا من خلال التوجيه الشامل للمصادر والأهداف. وخريج الخدمة الاجتماعية الدارس للسياسات الاجتماعية يجب أن يكون قادراً على الإدارة الذاتية لعملية تعلمه من تخطيط وتوقيت وعرض.
- 3- أنهم سيكونوا قادرين على استخدام المهارات الشخصية ومهارات العمل الفرقي التي تسمح لهم بالتعاون مع الآخرين في البحث وحل المشكلات.
- 4- أنهم سيكون لديهم القدرة على عمل عروض قصيرة يستعرض من خلالها أفكارهم وأدلتهم للطلاب الأصغر منهم ولأساتذتهم.
- 5- أنهم سيكونوا قادرين على استخدام تكنولوجيا المعلومات الحالية والبرامج وذلك لمعالجة البيانات وتخزينها واسترجاعها وتحليلها. كما لديهم القدرة على استخدام الصور البسيطة للتحليل بالكمبيوتر، وليكونوا قادرين على الاتصال باستخدام

البريد الإلكتروني وإجراء البحث عن البيانات باستخدام الكمبيوتر على الإنترنت للحصول على المعلومات الملائمة منه.

6- أن خريجي الخدمة الاجتماعية يجب أن يكونوا قد أتتحت لهم الفرصة لتنمية المهارات الشخصية التي سوف تساعدهم على العمل بفاعلية في المؤسسات ومن هذه المهارات: الدافعية الذاتية – فهم آراء واهتمامات الآخرين والوعي بها، الشعور بالتكامل الفكري وفهم معاييرهم، القدرة على تأمل إنجازاتهم الأكاديمية وتنمية قدراتهم على التحصيل.

7- إن السياسة الاجتماعية هي مادة تجذب الطلاب من خلفيات علمية متنوعة وبالتالي فإنهم يكونوا ذوي احتياجات تعليمية ومهارية متنوعة وبالتالي فإنهم يكونوا ذوي احتياجات تعليمية ومهارية متنوعة. ويجب أن تكون مقررات الدرجات الجامعية مرنة بما يكفي فيما تنحىه من فرص للتعليم والتعلم لضمان أن كل الدارسين يجدون فرصاً متكافئة بقدر الإمكان في اكتساب المهارات الملائمة لخريج كليات ومعاهد وأقسام الخدمة الاجتماعية.

الفصل الثالث

نظرة تاريخية للرعاية الاجتماعية وسياساتها

أولاً:- الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة

ثانياً:- الرعاية الاجتماعية في الإسلام

ثالثاً:- سياسات توزيع الخدمات الاجتماعية في

مصر

أعد هذا الفصل : أ.د/ وفاء يسرى ابراهيم - أستاذ ورئيس قسم التنمية والتخطيط بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم .

- اولا:- الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة

إن الرعاية الاجتماعية قديمة قدم الزمان وتطور الرعاية الاجتماعية بتطور الزمن وتعقده وتمثل بحق البذور الأولى للخدمة الاجتماعية ، كمهنة لم تمارس بشكل متخصص إلا في بداية القرن العشرين فهي مهنة حديثة.

أولاً: الرعاية الاجتماعية في مصر الفرعونية:

عاشت مصر الفرعونية معظم فترات تاريخها يحكمها فرعون ينظر إليه على انه آله سليل امتد سلطانه وجبروته ليشمل البلاد طولها وعرضها وكانت الثورة ضده تعني المروق عن الدين والآله المعبودة ، كما أن سلطان الدين كان عظيماً على شعب مصر الذي كانت الغالبية العظمى منه تعمل بالزراعة وكان لرجال الدين مكان سامية في المجتمع الفرعوني .

فقد كان الفلاح يساق للسخرة في بناء المعابد والمقابر والأهرام وينتزع من أرضه انتزاعاً في غير مواسم الزراعة ويعود إلي أرضه في موسم الزراعة ، أما العمال فقد كان يعملون في تكسير الأحجار الصلبة وكانوا يعيشون في فاقة وحرمان. الطبقات الحاكمة المستغلة كانوا يشعرون الطبقات الكادحة بأنهم مصدر نعمتهم.

العوامل المتاحة في هذه الحقبة من الزمن وهي:

- 1- العوامل الطبيعية
 - 2- عوامل تكنولوجية
 - 3- عوامل سياسية.
 - 4- عوامل دينية
 - 5- عوامل الاجتماعية
 - 6- عوامل إدارية .
- خصوصية أرض النيل أتاحت للمصريين والفراعنة فرصة لممارسة

النشاط الزراعي (عوامل طبيعية)
 -كانت الديانات المصرية القديمة تهتم بما وراء الحياة بالموت
 والبعث بعد الموت (عوامل دينية)
 -تعتبر الزراعة من المهن التي لا تتطلب الانتقال المستمر من مكان
 لآخر (عوامل اجتماعية)
 -اتسم المجتمع الريفي القديم بالاستقرار في الإقامة مما ساعد على --
 تقوية العلاقات الاجتماعية في القرية. (عوامل اجتماعية)
 كان الجندي الفرعوني محارباً شجاعاً .
 مصر أول إمبراطورية في التاريخ لكفاءة أبنائها.
 * الخدمات الطبية الموجودة في مصر الفرعونية:
 ظهر الطب أول الأمر متمشياً مع السحر لذلك ارتبط بالكهنة في
 بدايته.
 كانت المعابد تتخذ كمكان لعلاج المرضى وأنشأت أماكن أخرى
 للعلاج شبيه بالمستشفيات الحالية.
 * الخدمات التعليمية في مصر الفرعونية:
 وجد لقب " معلم أولاد الملك " في مقبرة من مقابر تلك الدولة
 ووجدت بعض المدارس في ذلك الوقت كانت تسمى بيت الحياة
 وكانوا يدرسون في أماكن أخرى الهيروغليفية والقانون والفنون.
 كانت لغة الكتابة السائدة في مصر القديمة هي اللغة الهيروغليفية أي
 الحروف المقدسة ، وكانت تتكون من علاقات وصور مختلفة
 لحيوانات ونباتات ولكل صورة معنى أو أكثر.
ثانياً: الرعاية الاجتماعية في الحضارة الإغريقية:
 انتشرت المدن اليونانية في مناطق جبلية اشتهرت بقلّة الإنتاج مما
 أدى إلى هجرة كثير من السكان خارج بلادهم واتخاذ الحرب وسيلة
 لكسب الرزق واحتراف القرصنة.
 لم تشمل الحضارة الإغريقية على سياسة منظمة لتحسين أحوال
 شعبها.

ثالثاً: الرعاية الاجتماعية في الدولة الرومانية:

أدت الظروف المكانية إلى جعل سكان روما ينقسمون إلى قسمين
 هما:

1- جماعة الأشراف

2- طبقة العامة

جماعة الأشراف كانوا يسكنون التلال وعامة الشعب في بداية الأمر لها الكفة الراجحة وباستطاعتها التحكم في مصائر الأمور وتستطيع أن تفرض إرادتها على العناصر الأخرى.

أما العامة فلا يستطيعون أن ينشغلون بالعلم لا نشغالهم بالسعي وراء الرزق والقوات وكانت أهم القضايا التي تشغل العامة التفرقة هي الحياة الاجتماعية والزواج والوظيفة.

- لتطور التاريخي للرعاية الاجتماعية

- مفهوم الرعاية الاجتماعية يخصص بالاهتمام في القرن العشرين

- بوصفه يمثل التطور لمفاهيم الإحسان أو العمل الخيري والإصلاح

الاجتماعي للفترة التي سبقت بداية هذا العصر.

قام (ولوك) بتحليل البقاء والوظيفة للحكومة المثالية.

شهد نهاية القرن التاسع عشر تعارض وتضاد في الأفكار بالنسبة

للدار ونية أو المثاليات الرومانتيكية بين البقاء والمثاليات .

نظريات الحرية كانت تنص على الجوانب السياسية والاقتصادية

والقيمية أو الأخلاقية .

الحرية السياسية هي كانت لأفكار (لوك) لتفسيره أسباب قيام

الثوريين في عام 1688 بعزل ملك انجلترا نتيجة سوء استخدامه

لسلطة الحكم.

الحرية الاقتصادية هي تعبير عن القواعد التي يجب أن تتبع لتحقيق

الثروة للدولة.

الحرية الأخلاقية : تعني بالخير والصواب.

تحرك مفهوم الحرية ليعني أن يحقق الإنسان ذاته وأن معيار

الصواب هو يتفق عليه العامة في المجتمع.

إن الحرية الفردية وانتشارها كان لصالح فئة في المجتمع ، وهي فئة

ملاك الأراضي أو الطبقة البرجوازية.

مفهوم الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والأخلاقية كان له رد

فعل على الجانب الاجتماعي.

أكثر (آدم سميث) أن الثراء بالنسبة للدولة لا يتحقق إلا بزيادة

الإنتاج

(سميث) وأنصاره قد أضافوا بعداً جديداً بالنسبة للرعاية الاجتماعية

من خلال قيمة أساسية

ظهر مذهب الحرية عند كل من (سبنسر) و (سامنر).
لقد حول كل من سبنسر و سامنر مفهوم الحرية الاقتصادية إلى
فلسفة عامة في الحياة كتعبير عن الصراع الطبيعي ، وهذا ما يمكن
أن نسميه بالدار ونية الاجتماعية.
تأثير ظهور الدار ونية الاجتماعية كان شديداً وخاصة في مجال تقدم
التصنيع.

نهاية القرن التاسع عشر قد شهد تعارض وتضاداً في الأفكار بالنسبة
الدار ونية الاجتماعية أو مثاليات الرومانتيكية.
مجتمع العمل يشجع استخدام الدار ونية الاجتماعية.
الطبقة المتوسطة أو العامة يرحبون بالجوانب المثالية.
تنظيم الإحسان لم تظهر هذه الحركة إلا في المدن الكبيرة بهدف
التنظيم العلاقة بين المؤسسات التي تقدم المساعدات للمحتاجين عن
طريق الزيارات المنزلية وذلك للوقوف على ظروف الشخص.
الشخص الذي كان يقوم لزيارة المنازل كان يسمى (بالصديق الزائر

(
حركة تنظيم الإحسان تعتبر حركة علمية تتصف بالرشد والنظرة
الحكيمة في النظر إلى مشكل الفقر.

المحلات الاجتماعية :

هي بدأت هذه الحركة في عام 1880 وهي تختلف عن حركة
التنظيم الإحسان ولكنها رعاية موجهة إلى نفس الطبقة من الناس عن
طريق معاشة الفقراء في مجتمعهم وليس عن طريق الزيارات.
*تطور الرعاية الاجتماعية في إنجلترا :

إن تاريخ الرعاية الاجتماعية يفترن بتاريخ البشرية .
النظام الإقطاعي يوصف نظاماً اقتصادياً.
ظهور العلاقة بين الفقراء وبين الدولة مع انهيار النظام الاقتصادي .

ثانياً:- الرعاية الاجتماعية في الإسلام

- فالرعاية الاجتماعية كفالة اجتماعية تنظر إلى الاحتياجات الإنسانية
نظرة متكاملة ولا تظنوا -حينما نقول: كفالة- أنها كفالة قاصرة على
المسنين أو على أصحاب القدرات القاصرة.
إن الرعاية أوسع من ذلك وأشمل، فهي كفالة اجتماعية تنظر إلى

- الاحتياجات الإنسانية نظرة متكاملة لا تبتغي الربح من وراء عملها ،
شعارها: (الرفاهية للجميع) (بطريقة علمية مفيدة، من غير إحساس
بشفقة خاصة أو استضعاف أو ممنونية)
- والشريعة جاء بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من عند ربه،
وأوجب اتباعها والتزامها وصونها، وهي إلى الله أقصد سبيل بأن
مبناها على الوحي والتنزيل، والخير كله في اتباعها، والشر كله في
إضاعتها وضياعها، ولقد جعل الله لها حُماة يقيمون منارها، وحملة
يحفظون شعارها، فحماتها الملوك والأمراء، وحفّاطها الأئمة
والعلماء، في عدالة لا يُعدّل عنها، وكفاية لا يجوز الخلو منها،
والشريعة في نظرتها للمجتمع تؤكد أنه كيان إنساني متواصل،
فالأسرة فيه ترتبط بالمودة الواصلة، والمجتمع في القرية والبلدة
يتعاون أعوانه على الخير والأخذ بيد الضعيف والعاجز وتنمية
المستغلات والموارد المملوكة للأحاد أو الجماعة على أكمل وجه
مستطاع، والأمة يتضافر آحادها على الخير فيما بينها وعلى التعاون
فيما ينفعها، والإنسانية كلها تتعاون على رفعتها؛ فالقوي ينصر
الضعيف، والعالم يعلم الجاهل فالإسلام لا يدعو إلى التفريق
العنصري~
- والقرآن الكريم أعلن أن الناس أمة واحدة، واختلافهم في ألوانهم
وأجناسهم ولغاتهم لا يقتضي التفاوت في معنى الإنسانية وحقوقها،
بل الجميع في هذا سواء، وما كان الاختلاف في الشعوب والقبائل إلا
من أجل التعارف والبراءة من التناكر والتدابير، قال تعالى: يَا أَيُّهَا
النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ
أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ [الحجرات:13] وذلك كله في قانون الإسلام
يقتضي أن يمد الإنسان بالعون لكل من يحتاج العون .
وعليه: فإن السعي في تهيئة الفرص لمريد العمل ومستطيعه ومطيقه
أمرٌ تدل عليه تعاليم القرآن والسنة وتوجهاتهما، ويتاح لكل إنسانٍ من
العمل قدر استطاعته الجسمية والعقلية، ومن قعدت به قوته عن
العمل، فحقُّ أن تهيء له أسباب الحياة الكريمة .
- الإسلام يدعو إلى التضامن والتعاون~
- إن الإسلام يدعو أهله لينظمو جهودهم الواجبة والطوعية لسد
حاجات الأفراد والأسر وكل من كان في حاجة إلى مساعدة مادية أو

عينية أو معنوية أو صحية أو إعانة بدنية، ونصوص الشرع جلية متكاثرة في تخصيص أصحاب القدرات الناقصة والإمكانات القاصرة بنوع رعاية كالأطفال، وكبار السن، والعجزة، والأرامل، والمساكين، وهذه قدرات متناقصة من أنواع متباينة كما تعلمون، فعجز الطفل غير عجز كبير السن، والعجز في الأرملة غير عجزه في الأنواع السابقة .. وهكذا .

فنصوص الشرع جلية متكاثرة في تخصيص أصحاب القدرات الناقصة، والإمكانات القاصرة بنوع من الرعاية، سواءً أكان في سن الحضانة أم من كبر حتى صار زماً أم كان من أصحاب الإعاقات أو ذوي العاهات والأرامل واليتامى والمساكين والمسافرين وأبناء السبيل .

ومن المؤكد أنه يدخل فيهم ما يستجد من حوادث ونوازل حسب الحاجة والمتغيرات من نزلء دور التوجيه الاجتماعي والملاحظة الاجتماعية، وسيزداد الأمر هذا جلاءً - إن شاء الله- حين الحديث عن (ص) .:***~.~:***.:

- دين الإسلام هو الركيزة الأساسية في تنظيم المجتمع الإسلامي، لما اشتمل عليه من مبادئ توجه العلاقات بين الناس، ونظم تحمي هذه المبادئ وتجعلها واقعية؛ تعالج حاجة الفرد وحاجيات الجماعة، وتنظم علاقات المجتمعات لتسمو بها عن الشروع عن كل مصادر الإيذاء، وتدفعها إلى طريق السعادة الشاملة، وقد سلك الإسلام للوصول إلى هذه الغاية النبيلة مسلكاً دقيقاً وعملياً يتمشى مع طبيعة البشر، ويتوافق مع متغيراتهم، فهو لم ينظر إلى الرعاية الاجتماعية على أنها قضية قائمة بذاتها أو مستقلة، بل رأى أن المجتمع في قضاياها متشابك وأن قضية الرعاية تدخل فيها مكونات لا حصر لها، ومن ثمَّ فإن توفيرها ووضع الأسس لقيامها إنما يكون بدراسة هذا الكل في مفرداته وإعطاء كل جزء نصيبه من الدراسة، وبالتالي من التوجيه والتشريع، ولعل ما سبق -أيها الإخوة- من تعريف يوضح ما نقصد إليه هنا ونرمي .

فمثلاً: مبدأ المواخاة بين المهاجرين والأنصار منه صورة من صور التكافل بين المسلمين، حين ترك المهاجرون أهلهم وأموالهم هجرة في سبيل الله، فاستقبلهم إخوانهم الأنصار بالإيثار في أسمى المعاني،

وليدعم الإسلام مبدأ التكافل، ووضع تنظيماتٍ يوفر بموجبها للأفراد غير القادرين على الكسب مورداً أو الذين لا يكفيهم كسبهم .
فمن صور التكافل:

نفقة الصغار، ونفقة الزوجة والمطلقة، ونفقة الوالدين والأقارب،
ونفقة الحاضنة، والزكاة ومصارفها، وبخاصة مصرف ابن السبيل
ومصرف الغارمين، وكذلك الأوقاف بكل نصابة ونضارة .
ونفقة الأقارب واجبة على تفصيلٍ مبسوط في كتب الفقه -وعندي
بعض التفصيل لكن قد أتجاوزته وأخشى أن يطول الوقت .
والكفارات في الإسلام نصرها للمساكين وبتنوع عجيب، سواء
أكانت كفارة اليمين، أو كفارة الظهار، أو كفارة الأجماع في نهار
رمضان، أو كفارة محظورات الإحرام ... إلخ .

ثالثاً:- سياسات توزيع الخدمات الاجتماعية في مصر :

- شهدت مصر إبان ثورة يوليو 1952 م تحولات كبيرة في السياسات الاجتماعية؛ أدت هذه التحولات بدورها إلى إحداث تغييرات ملحوظة في نظم تقديم الخدمات الاجتماعية وسياسات توزيعها، وكان من أهم هذه التغييرات (1).
- 1- الاعتراف الصريح من قبل الدولة بأن الرعاية الاجتماعية حق لكل مواطن؛ ومن ثم فإن الخدمات الاجتماعية يجب أن تتاح للسكان في ضوء مدى الحاجة إليها.
- 2- الاعتراف بأهمية توفير الخدمات ودورها في تحسين الوعي الاجتماعي، والحيلولة دون حدوث الاستغلال.
- 3- التأكيد على العلاقات بين تقديم الخدمات وزيادتها وارتفاع الكفاية الإنتاجية كمقدمات لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه الخدمات تتيح بدورها فرصاً للتوسع في خدمات الرعاية الاجتماعية لتصل إلى كل أفراد المجتمع.
- 4- التأكيد على أن زيادة خدمات الرعاية في المجتمع تؤدي إلى رفع الروح المعنوية، وتحسين الأحوال المعيشية، بالنظر إلى المواطن باعتباره مستفيد من هذه البرامج، أو من منظور سياسى، باعتباره صاحب الحق نتيجة للمواطنة.

(1) محروس خليفة : ممارسة الخدمة الاجتماعية - دراسات في التغيير المخطط - سلسلة دراسات نقدية في الخدمة الاجتماعية، الكتاب الثالث (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992)، ص ص 447 - 448.

- 5- التحول بصفة قاطعة فى نظرة الحكومة للرعاية الاجتماعية والخدمات المرتبطة بها، باعتبارها مطلباً حيوياً وضرورياً لاستمرار المجتمع الذى يسعى نحو الاستمرار والتقدم، وتحسين مستوى المعيشة، وعلى أنها ليست لوناً من ألوان الإحسان أو الصدقة، بل لأنها حق يجب أن تكفله الدولة لكل مواطن.
- 6- الأخذ بمبدأ تدخل الدولة عن طريق السياسات والخطط كمنهج أساسى لتحديد الخدمات الاجتماعية الخاصة بتوفير الرعاية الاجتماعية للسكان.
- 7- ربط خطط الرعاية الاجتماعية وسياساتها بتحقيق التنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعى، من خلال تنظيم الأجهزة المسؤولة عن التنسيق بين سياسات الرعاية الاجتماعية والسياسات التنموية للدولة.
- 8- الأخذ بمبدأ أساليب البحث العلمى فى دراسة الاحتياجات ونتائج تنفيذ الخطط والبرامج وتقويتها لرفع كفاءتها.
- ونتيجة للتنامى المتزايد للسكان، وعدم الشعور بالمسئولية الاجتماعية واعتقاد كثير من الناس بأن الحكومة مسئولة كاملة عن توفير الخدمات الاجتماعية، دون مشاركة حقيقية منهم،⁽²⁾ فقد شهد عقد الثمانينات مراجعة حقيقية لدور الدولة، وبدأت كثير من الدول النامية – ومن بينها مصر – تتجه نحو الخصخصة، وسحب يد الدولة من كثير من المناشط التى كانت تمارس من قبل، وخاصة وأن القرن الجديد يدعو بقوة إلى تكاتف واندماج كافة القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتحقيق الأهداف التنموية المرغوبة؛ ومن ثم فقد أطلقت الدولة العنان للقطاع الأهلى لتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين، بيد أن هذه التحولات قد أفرزت بشكل أو بآخر مجموعة من الاتجاهات التى أثرت على كفاءة الخدمات الاجتماعية، وكان من أهم هذه الاتجاهات:

(2) عبد العزيز مختار، المشاركة الشعبية فى جهود التنمية المحلية – الواقع والمأمول – (مجلة القادة الإداريون، العدد 78، القاهرة، 1996)، ص15.

- 1- الاتجاه نحو الحد من الدور المسئول للدولة فى مجال الخدمات الاجتماعية، من خلال تخفيض النفقات الحكومية على هذه الخدمات.(3)
- 2- استئناف التركيز على الحركة التطوعية فى تقديم الخدمات الاجتماعية، نظراً لعدم تملك الدولة الأموال الكافية لتقديم الخدمات، وأيضاً عدم تمتعها بالمرونة الكافية التى تضمن فعالية الخدمات كما هو الحال فى القطاع الأهلى.(4)
- وفى ضوء ما سبق فقد اعتمدت وزارة الشؤون الاجتماعية على الجمعيات الأهلية فى تقديم الخدمات الاجتماعية التى يحتاجها الأهالى، وتعجز الدولة عن الإيفاء بها كاملة فى أكثر من سبعة عشر مجالاً للخدمات، حددها القانون رقم 32 لسنة 1964 فى التالى:(5)
- 1- رعاية الطفولة والأمومة.
- 2- رعاية الأسرة.
- 3- مساعدات اجتماعية.
- 4- رعاية الشيوخ.
- 5- النشاط الإدارى.
- 6- تنظيم الأسرة.
- 7- الدفاع الاجتماعى.
- 8- التنظيم والإدارة.
- 9- خدمات ثقافية.
- 10- رعاية فئات خاصة ومعاقين.
- 11- رعاية المسجونين وأسرهم.
- 12- حماية المستهلك.
- 13- الصداقة بين الشعوب.
- 14- تنمية المجتمعات المحلية.
- 15- النشاط الأدبى.
- 16- الحفاظ على البيئة.

(3) الفاروق ذكى يونس، سياسات الرعاية الاجتماعية من منظور إسلامى، (القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ب. ت)، ص10.

(3) Ronal, B. Dear: **Social Welfare Policy**, in Encyclopedia of Social Work, (New York, N.A.S.W., vol. 2, 1985), P 2230.

(5) وزارة الشؤون الاجتماعية، قانون رقم 32 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، ط 8 (القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1996).

- 17 - التنمية الاقتصادية وحماية دخل الأسرة.
- وبهذا فقد تنوعت وتعددت ميادين عمل الجمعيات الأهلية، حتى أنها باتت تغطي معظم الخدمات الاجتماعية، كما امتدت إمكاناتها وقدراتها إلى تحقيق الأهداف القومية، بعد أن استمرت تزاوُل هذا العمل قرابة قرن ونصف القرن من الزمان. وتزداد أهمية الجمعيات الأهلية بتزايد حاجة المواطنين للخدمات الاجتماعية، ونتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الحضاري للمواطنين، وسعيهم الحثيث نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتهم الإيجابية للجهود الحكومية لتحقيق ذلك.
- وهذا الاتجاه الذي تبنته وزارة الشؤون الاجتماعية جعل الجمعيات الأهلية بمثابة قناة مكملة للجهود الحكومية وتتوازي معها، إذا أنه من المتوقع أن يحصل المواطنون على خدمات اجتماعية أفضل، إذا ما تساندت كافة القوى الموجودة بالمجتمع لتقديمها، مع إمكانية قدرة الجهود الأهلية على إمداد المجتمع بالخدمات الاجتماعية⁽⁶⁾
- ولما كان الهدف الأساسي لوزارة الشؤون الاجتماعية هو حماية الفئات الضعيفة وسواقات النظم الاقتصادية والاجتماعية- ولاسيما في فترات التحول- وذلك من خلال ما يعرف بشبكة الضمان الاجتماعي ومظلة التأمينات الاجتماعية؛ فقد أشارت دراسة (عبد الباسط عبد المعطى، 1996م) إلى أن الهدف الأساسي للجمعيات الأهلية هو أن تحدد مواقع الفقراء بدقة، وأن تصل إليهم بجهودها بواسطة دعم المشاركة المحلية في عمليات التنمية، ومساعدة الفقراء في السيطرة على ظروفهم بالنظر إليهم، كمتلقين لخدمات ومعونات تقوم على الرغبة في عمل الخير⁽⁷⁾

(6) Mirga Hansan, **Facilitating Civil Society**, In (John Burbidge, **Citizen Participation and The Rise of Civil Society**,(New York, Pact Publications , 1997), P. 236.

(7) عبد الباسط عبد المعطى، المجتمع المدني وأهداف التنمية البشرية في المجمع العربي، من أعمال (المؤتمر العلمي الأول - الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بينها. 1996) ص36.

الفصل الرابع

السياسة الاجتماعية

(المفهوم – الأهداف – الركائز)

- مقدمة.
- مفهوم السياسة الاجتماعية.
- أهداف السياسة الاجتماعية.
- العلاقة بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية.
- ركائز السياسة الاجتماعية.

أعد هذا الفصل : أ.د/ أحمد عبد الفتاح ناجي - أستاذ التنمية والتخطيط بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم .

مقدمة

إن السياسة الاجتماعية، أمر اجتماعي تفرضه المسؤولية القومية في المجتمعات النامية، لذلك يسعى دائماً المشتغلون بالسياسة الاجتماعية، إلى تقديم رؤية شمولية لفهم مشاكل التخلف والنمو وتأثيرها على أشكال الحياة الاجتماعية سواء على مستواها الفردي أو المجتمعي.

ولمزيد من الإيضاح حول محتوى السياسة الاجتماعية يتناول الفصل مفهوم السياسة الاجتماعية وأهدافها وأهم ركائزها، كما يهتم هذا الفصل بالسياسة الاجتماعية

كسياسة حكومية، مع ما يتعلق بهذا الموضوع من قضايا عديدة منها، هل من ضرورة لتضييق التعريف الخاص بالرعاية الاجتماعية بحيث نحصرها فقط في تحقيق الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية، أم يفترض أن نتوسع في تعريف السياسة الاجتماعية بحيث تنطبق على فكرة التغلب على اللامساواة بين الناس فيما يتصل بخدمات الرعاية الاجتماعية. مثلاً، هل ننظر للتعليم العالي على أنه أحد مفردات السياسة الاجتماعية بالمجتمع؟ وهل تتضمن الغايات النهائية للسياسة الاجتماعية أهدافاً اقتصادية؟ من القضايا الأخرى المثارة، هل من معنى للتقيد الحرفي لمفهوم السياسة الاجتماعية بحيث لا نملك منها فراراً خاصة وأنا نرى اليوم جملة من السياسات التي تحارب الفقر والعوز بالمجتمع لكنها لا تصنف ضمن السياسات الاجتماعية التقليدية. مثلاً السياسات الحضرية الموجهة للتعامل مع المناطق المحرومة من الخدمات المختلفة. لذا يمكن القول بأن الثبات أو التصلب تجاه تصنيف أو عناوين محددة تعمل السياسات الاجتماعية من خلالها أو بها، أضحى أمراً مستهجناً وغير مرغوب به، وأنه من المفضل البحث عن صيغة للسياسات الاجتماعية تتسم بالمرونة والقدرة على استيعاب المتغيرات والمستجدات البيئية والاجتماعية الجارية لذلك نحن نعني هنا بدراسة فكرة تقييم أو قياس الآثار الناتجة عن السياسة الاجتماعية للحكم على مدى قدرتها التعامل مع المشكلات الحقيقية التي تعبر عن رغبات أو حاجات غير مشبعة للناس.

ويمكن ملاحظة أن السياسة الاجتماعية تأتي في ثلاث صور:

- 1- **التنظيم:** مثال، وضع ضوابط أو قيود لخدمات الرعاية الاجتماعية ضمان لوصول كافة الأفراد المحتاجين لهذه الخدمات.
- 2- **الضرائب:** مثل إعفاء بعض الشرائح الفقيرة من الضرائب والرسوم تجنباً لهم من زيادة المعاناة بسبب الفقر بينهم، الإعفاء هنا طبقاً لمقياس متوسط الدخل.
- 3- **تخصيص الخدمات الاجتماعية في صورتين:**
 - منافع أو مزايا عينية "ملابس، غذاء..".
 - نقدية، في صورة أموال تخصص شهرياً للفرد المحتاج (i).

أولاً: مفهوم السياسة الاجتماعية:

ارتبط مفهوم السياسة الاجتماعية، ببرامج الرعاية الاجتماعية التي توجه للفقراء والمحرومين والمعوقين والغير قادرين على التوافق مع الأوضاع والنظم الاقتصادية.

إلا أن هذا التناول لمفهوم السياسة الاجتماعية يقتصرها على جانب واحد من جوانبها المتعددة، لذا في الآونة الأخيرة ينظر للسياسة الاجتماعية على أنها شتى البرامج والخدمات التي تقدم في المجالات المختلفة التعليمية والصحية والثقافية سواء مقدمة للأفراد والجماعات أو المجتمعات التي هي في ظروف صعبة أو مقدمة

عموماً لكافة أفراد المجتمع بصرف النظر عن ظروفهم وأوضاعهم المجتمعية وذلك كنوع من مسؤولية الدولة تجاه أفرادها.

وفيما يلي تناول لبعض مفاهيم السياسة الاجتماعية العربية والأجنبية.

1- المفاهيم العربية للسياسة الاجتماعية:

اهتم كاتبى السياسة الاجتماعية بتحديد المفهوم تحديداً دقيقاً فمنهم من ركز على السياسة من حيث مصادرها ومنهم من اهتم بالسياسة في ضوء الفئة المستهدفة من خدماتها وبرامجها، ومنهم من ركز على السياسة الاجتماعية في ضوء أيديولوجية المجتمع ومن أشهر المفاهيم العربية في السياسة الاجتماعية ما يلي:

تعريف عبد المنعم شوقي: ويعرف السياسة بأنها القواعد والاتجاهات العامة المستمدة من فلسفة الإصلاح في المجتمع والتي يجب مراعاتها عند اختيار ميادين العمل والفئات والمشكلات وكذلك أسلوب العمل أثناء العمل الاجتماعي.

تعريف الفاروق إبراهيم: يقصد بالسياسة ذلك التفكير المنظم الذي يوجه سلوك أو تصرفات أو برامج منظمة نحو أهداف استراتيجية معينة، وهي إطار افتراضي يوضع نتيجة لتطور تفكير علمي خلاق منظم تدعمه بيانات وإحصاءات وحقائق للارتقاء بالمجتمع من حالة إلى حالة أفضل في مدة ممتدة وطويلة لضمان الاستقرار وكذلك تحوى السبل والطرق التي سيسلكها المجتمع في صورة خطوط عريضة للوصول إلى الحل الأفضل.

تعريف أحمد كمال أحمد: السياسة الاجتماعية هي مجموعة القرارات الصادرة من السلطات العامة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة.

تعريف عبد العزيز مختار: محصلة التفكير المنظم الذي يستند إلى أيديولوجية المجتمع ويسعى إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، وتوضيح مجالات خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية كما يوضح ويحدد هذا التفكير المنظم الاتجاهات العامة التي تحكم جهود التخطيط لخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية.

تعريف ماهر أبو المعاطي: أنها مجموعة من المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى مجالات النشاط القومي مثل الشؤون الخارجية، علاقات العمل، الإنتاج الزراعي أو ما شابه ذلك، أو باعتبارها خلاصة عدة سياسات فرعية للعديد من جماعات المصالح متضمنة أهداف يسعى المجتمع لتحقيقها من خلال تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها والآليات والأساليب التي تتبع لتحقيق أهدافها.

تعريف عبد الحليم رضا عبد العال: السياسة الاجتماعية هي مكون أساسي من السياسة العامة للمجتمع، تمارس استخدام المتألف لها في العرف السياسي وتهدف إلى تحقيق

قدر متزايد من العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق توفير خدمات متنوعة ومتكاملة لأفراد المجتمع ككل والفتئات الأكثر احتياجاً على وجه الخصوص، وهي بذلك تعمل على تشكيل المجتمع بما يضمن صالح أفرادِه وصالحه ككل.

تعريف يحي حسن درويش وآخرون: أنها "نتائج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية، فأليات تنبع من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها.

وتعرف السياسة الاجتماعية: بأنها أنشطة ومبادئ المجتمع التي ترسم الطريق الذي يسلكه وتنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والمؤسسات الاجتماعية.

وهي نتاج الفكر المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية، وتنبع السياسة الاجتماعية من أيديولوجية المجتمع للتعبير عن أهدافه البعيدة ووضع مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحديد الاتجاهات العامة لتنظيمها وتأثير السياسة على العلاقات الاجتماعية للأفراد وعلى علاقاتهم بالمجتمع.

والسياسة الاجتماعية: هي صمام الأمان الذي يقي الفئات الضعيفة من الارتجال والعشوائية في رعايتها وتضمن لهذه الفئات الرعاية أياً كانت المتغيرات فهي الدستور المكتوب والواجب التنفيذ ليمثل مظلة اجتماعية بكافة أشكال الرعاية الاجتماعية من تأمين وصحة وتعليم وإسكان وخدمات اجتماعية.

2- التعاريف الأجنبية:

ارتبط مفهوم السياسة الاجتماعية بالمفهوم البريطاني للسياسة على يد العالم "ريتشارد تيمس" حيث تضمن إطاراً واسعاً من القضايا الاجتماعية التي تهتم بالعلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمع الأكبر، فهي تسهم من ذلك المنظور في تحديد المكنات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية وتتحكم في توزيع الموارد بين أفراد المجتمع، وانتقل هذا المفهوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي اعتمدت في معظم مفاهيمها على التناول البريطاني للمصطلح وفي الصفحات القليلة القادمة سوف نقدم أشهر المفاهيم والتعريفات الأجنبية للسياسة الاجتماعية.

أ – **تعريف تيمس Titmuss** يرى (تيمس) أن السياسة الاجتماعية للمجتمع هي خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع.

ويرى (تيمس) وفقاً لهذا التحديد لمفهوم السياسة الاجتماعية أنها خطة ناتجة عن عمليات تخطيطية أمكن بها تحديد الأهداف ودراسة إمكانية المجتمع وظروفه.

ب - تعريف شتلاند Schottland: مجموعة المسارات التي تحدد الجهود والأنشطة القائمة بين الناس وبعضهم البعض، وهي التي تحدد العلاقة بين المواطنين والحكومة، وتتضمن التشريعات القانونية والقرارات المتعلقة بعلاقات سكان المجتمع.

ج- تعريف دائرة معارف الخدمة الاجتماعية: هي مجموعة المبادئ والعمليات التي توجه وترشد تدابير مجموعة الأفعال التي تنظم العلاقات المختلفة بين الأفراد والجماعات في المجتمع. وأنها تمثل نمطاً من أنماط التدخل في حياة المجتمع أنها بمثابة التدخل في النظم الاجتماعية والعلاقات وتوزيع الموارد في المجتمع والمعتقدات والتقاليد والثقافة.

د- تعريف رونالد دير Ronled Dear: السياسة هي فعل تقوم به الحكومة وهي بمثابة الطريقة التي تتعامل بها مع المشكلات، ثم هي النتيجة النهائية للاختبارات التي يصل إليها المشرعون والتنفيذيون والمنظمات الحاكمة، وهي بهذا نتيجة لمناقشات طويلة وتعكس كل من التفضيلات القيمة والطموحات.

هـ - تعريف تاونسيد Townsed يحددها تاونسيد على أنها مجموعة أساليب التدخل التي يجب أن تتبناها التنظيمات المهنية والتطوعية والجماعات السياسية لتحقيق أغراض وغايات اجتماعية من شأنها الوصول إلى المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومراعاة توزيع الثروة وتأمين الدخل بما يؤدي إلى مواجهة الحاجات وتحقيق المساواة في المجتمع. وقد عرف مارشال السياسة الاجتماعية على أنها:

ليست مصطلح تكتيكي فني له معنى محدد بل هو يشير إلى السياسة التي تضعها الحكومة بالنسبة للأفعال والبرامج والمشروعات التي لها تأثير مباشر على رفاهية المواطنين وذلك بإمدادهم بالخدمات أو الدخل والمحور الأساسي لها يتركز في الضمان الاجتماعي والمساعدات العامة أو القومية والخدمات الصحية والإسكان والتعليم وخدمات الرعاية الاجتماعية.

بينما يرى ريتشارد تيتسمي: إن السياسة الاجتماعية خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع.

ويرى ألفرد كان أن السياسة الاجتماعية هي: مبادئ وإجراءات ترشيد أسلوب العمل بالنسبة للأفراد أو المؤسسات في المجتمع فهي تنظم العمل ومن خلالها يتأسس النسق الاجتماعي كأسلوب للعمل متفق عليه.

كما أن هناك بعض التعريفات الأجنبية الأخرى وهي:

- أن السياسة الاجتماعية لا تتعلق فقط بما تقوم به الدولة على المستوى الاجتماعي بل تتضمن كل الجهود والقدرات المبذولة للوصول لإشباع فعلي لاحتياجات الناس من الخدمات والسلع المختلفة.

- ثمة سياسات أخرى قد لا نطلق عليها مسمى سياسات اجتماعية ومع هذا تتضمن طرح أو تقديم صور وأشكال رعاية مختلفة للناس.
- أن السياسة العامة يجب أن ينظر لها من منظار شامل، بموجبها تعتبر السياسات الاجتماعية جزءاً منها.

ونظراً لأن تركيزنا الأساسي بهذا الفصل ينصب على السياسات الاجتماعية فلن ننساق وراء الدعاوي الفائلة بأن السياسة الاجتماعية هي فقط كل الجهد الحكومي المبذول من جانب الدولة في تحقيق الرعاية أو الرفاهية الاجتماعية للفرد. ولعل الأمر يستدعي ضرورة التركيز بأن ظهور الدولة المعاصرة أو الحديثة كان رهن بتنفيذ سياسات عامة محددة مثل الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، ومن ثم كانت السياسات الاجتماعية أبعد ما تكون عن بال مخططي فكرة الدولة الحديثة، إذ كانت السياسة الاجتماعية وقتها حكرأ على قطاعات المجتمع المختلفة من دينية أو مدنية.

خلاصة القول: ينظر للسياسة الاجتماعية على أنها موضوعات أمبيريقية على درجة عالية من الحرفية، لا يمكن فهمها إلا في ضوء السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي والفلسفي الطويل التي مرت به المجتمعات الإنسانية وبالتالي فالمؤكد أن السياسات الاجتماعية وليدة المناخ أو البيئة الاجتماعية ومن ثم فمن المستحيل تشابه سياسات اجتماعية لبلدين اثنين أو تطبيق نجاحات تمت على سياسات اجتماعية ببلد ما على أخرى وإن جاورتها جغرافياً أو تماثلت معها اقتصادياً.

ومن خلال العرض السابق يمكن تحديد مفهوماً إجرائياً للسياسة الاجتماعية وفقاً الآتي:

- هي مجموعة القواعد والاتجاهات والإجراءات المصدق عليها من الحكومة.
- توضع بناءً على قيم وأخلاقيات المجتمع، ومستندة إلى القواعد العامة في الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية.
- تتضمن أهداف استراتيجية وأخرى نوعية.
- تترجم تلك الأهداف إلى برامج ومشروعات في شتى مجالات الحياة التعليمية والصحية والثقافية.
- تهتم بشيء من الخصوصية ببعض الفئات ذات الظروف الخاصة مثل الفقراء، المرأة، الطفل.
- لتحقيق غايات عامة كالمساواة وتكافؤ الفرص.

ثانياً: أهداف السياسة الاجتماعية:

إن السياسة الاجتماعية تهتم بتحقيق الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى والتي تمثل آمال وغايات ونتائج يكون من المطلوب الوصول إليها وتحقيقها على المدى البعيد بهدف زيادة معدل رفاهية المجتمع.

ويعتبر تحديد الأهداف بعيدة المدى عنصراً جوهرياً في السياسة الاجتماعية، فهذه الأهداف هي التي تحدد بدورها إطارات العمل أمام المخططين وهي التي تؤدي إلى ترجمة السياسة الاجتماعية إلى جهود وبرامج. ويسهم تحديد الأهداف بعيدة المدى للسياسة الاجتماعية، في تحديد وصياغة الأهداف القريبة ويمكن من خلال تحقيقها مجتمعة تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

وتحدد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الاجتماعية في الأهداف التالية:

- 1- تحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.
- 2- توفير خطة التأمينات لكل أفراد المجتمع ضد البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والكوارث.
- 3- توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة.
- 4- توفير فرص التعليم الأساسي لكل المواطنين.
- 5- توفير الرعاية الصحية "الوقائية- التأهيلية- العلاجية" المناسبة لكل مواطن.
- 6- تحقيق مبدأ التكافؤ للفرص والعدالة السياسية والاجتماعية والعدالة في توزيع الحقوق والأعباء والتضحيات بين كافة المواطنين وأن يكون المواطنون أمام القانون سواء.
- 7- حق كل مواطن في التعبير عن رأيه بحرية في إطار القانون ووفق ما ينص عليه الدستور وتحقيق مبدأ سيادة القانون على جميع المواطنين.
- 8- حق كل مواطن في الحصول على عمل مناسب وضمان حد أدنى من الأجور يتناسب مع مستويات المعيشة وأسعار السلع.
- 9- توفير كافة أساليب الرعاية للطفولة بوصفها صانعة المستقبل وتوفير فرص التنشئة الاجتماعية السليمة لأطفالنا وتحديد دور الأسرة ودور المدرسة ودور النظام الديني وأجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري والنادي أو مركز الشباب والتنظيمات السياسية كل فيما يخصه في هذا المجال.
- 10- توفير كافة الرعاية الكاملة والمناسبة للشباب باعتبارهم نصف الحاضر، وكل المستقبل وتوجيه البرامج والمشروعات والمناسبة واللائمة لشباب الفلاحين وشباب العمال وشباب الجامعات.

وحتى يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية فإن لا بد وأن يتوافر فيها:

- أ – أن تكون أهدافاً عملية يمكن الوصول إليها وليست مجرد أماني لا يمكن تحقيقها أو خيالات ليس لها أساس من الواقع.
- ب – ألا تتعارض مع أهداف المجتمع أو تتنافي مع القيم والتقاليد السائدة فيه.
- ج- أن تكون أهدافاً واقعية تتناسب مع موارد وإمكانيات المجتمع.
- د- أن تكون قابلة للقياس مع تفادي الأهداف الوصفية غير المحددة.

ويضع "ماهر أبو المعاطي" الأهداف الاستراتيجية للسياسة الاجتماعية وفق الأهداف التالية:

- 1- تعتبر السياسة الاجتماعية أداة الحكومات لتنفيذ مجموعة من البرامج والنظم التي تهدف إلى تقديم المساعدات للمواطنين في مجال الإسكان، الصحة، التعليم، المساعدات العامة، والتأمينات الاجتماعية، وتوفير الأمن والسلام الاجتماعي داخل المجتمع في إطار وضع خطط مستقبلية ذات صبغة وقائية تعمل على وقاية أفراد المجتمع على المدى البعيد، وبرامج علاجية فورية لمن هم في حاجة ماسة إليها، أو خدمات ذات طبيعة تنموية طبقاً لاحتياجات ومشكلات المجتمع.
- 2- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع وتوزيع الثروات بما يحقق الحياة الكريمة للفرد وضمان حقوق المرأة دون تمييز في الجنس أو اللون، والقضاء على البطالة، وتقديم الخدمات التي من شأنها القضاء على المشكلات الاجتماعية خاصة تلك التي تصاحب موضوعات العدالة الاجتماعية والتفرقة العنصرية وتوفير فرص العمل وإيجاد برامج التأهيل لأفراد المجتمع ككل والأكثر احتياجاً على وجه الخصوص.
- 3- تدعيم مبادئ المشاركة الشعبية والقيم العامة وروح المواطنة وبناء الإنسان ورفع الروح المعنوية وتشجيع المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرار ودعم بعض القيم الأساسية كالاعتماد على النفس وعدم الإتكالية والجدية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومواجهة الأزمات خاصة في الدول النامية كأساس لمواجهة التكتلات العالمية وعولمة الشركات الكبرى والعولمة والخصخصة.
- 4- إزالة التفاوت الاجتماعي بين طبقات المجتمع باعتبارها أساساً لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتوزيع الخدمات العامة وتوزيع الموارد والإمكانات والقوة بين مختلف جماعات المجتمع على أساس أن السياسة الاجتماعية تتبلور من خلال علاقات القوى في المجتمع وتسعى إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات بما يحقق الأهداف المبتغاة وصولاً إلى العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الخدمات.
- 5- تعتبر السياسة ضرورة اجتماعية تفرضها المسؤولية المجتمعية لتقديم رؤية شمولية لفهم مشكلات المجتمع وتأثيرها على أنماط الحياة الاجتماعية والعمل على مواجهتها والحد من تأثيرها، وتوفير مستوى معيشي مناسب كحد أدنى لكافة أفراد المجتمع، وتحقيق رفاهية المواطنين من خلال التدخل المباشر فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية والمساعدات العامة والضمان الاجتماعي أو

تدخلها في سياسات الإسكان والتعليم والصحة لإشباع احتياجات الأفراد عن طريق توزيع الدخل والخدمات وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

6- تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات العامة التي تقابل احتياجات أفراد المجتمع، بهدف توفير الخدمات على مستوى المجتمع ككل من خلال التشريعات المختلفة التي تحارب الأمراض والانحرافات الاجتماعية مثل المخدرات وغسيل الأموال والتلوث الثقافي والفكري باعتبار أنها توفر مبادئ مجتمعية توجه أساليب التدخل لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والنظم الاجتماعية حيث يتم تحقيقها عن طريق خطط وبرامج لرعاية المنحرفين والإصلاح الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.

7- تحقيق أقصى مستويات التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة حيث تعمل هذه الأجهزة جميعها في إطار محدد وهو إطار السياسة الاجتماعية كما تحقق نوعاً من التوازن والتكامل بين المستوى القومي والإقليمي والمحلي بالنسبة لخطط وبرامج ومشروعات التنمية الشاملة في المجتمع، وتحسين ظروفه العامة. والنهوض بحياته الاجتماعية وتقليل الانحراف والتفكك الاجتماعي قدر الإمكان وإزالة أسباب اختلال الأداء الاجتماعي للأفراد والذي يتسبب عن عوامل اجتماعية خارجية عن نطاق تمكن وإرادة الأفراد وتشكيل المجتمع بما يضمن صالح أفرادهِ وصالحه ككل.

8- تحقيق التنمية البشرية وإعداد الإنسان وتأهيله وتدريبه وتزويده بالقدرات والمعارف والمهارات اللازمة لمشاركته بفاعلية، وتوفير الروافد التي تجعله عاملاً منتجاً وتحقيق الهوية الثقافية للمواطنين وترسيخ القيم والعادات التي تحقق الاستقرار الاجتماعي وتقوية الضبط الاجتماعي بالمجتمع.

ونستخلص مما سبق أن السياسة الاجتماعية تركز بشكل أساسي على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتنمية البشرية، وتقليل التفاوتات مما يحقق غاية أسمى وهي الرفاهية الاجتماعية.

ثالثاً: العلاقة بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية:

ومن التفسيرات التي تقدمها الماركسية لنشأة أو لتفسير وجود السياسات الاجتماعية بالبلدان الرأسمالية عامة وأنها، تمثل محاولة من صناع السياسة تجميل وجه الرأسمالية والتخفيف من قسوتها واستغلالها المقيت لكافة الأشكال والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها أي هذه السياسات الاجتماعية تمثل وسيلة كافية وجيدة للتغلب على نقاط الضعف الخطيرة التي تواجه النظام الرأسمالي عامة وتهدد بتفويض أركانه.

ولذلك يرى بعض "الماركسيون" في السياسات الاجتماعية وتحديداً بدولة الرفاهية أداة ثورية كبيرة استطاعت أن تُقيل الرأسمالية من كبوتها وأن تعيد لها نضارتها وحيويتها ومنعها من الاندثار. لذا يؤكد هؤلاء على أن السياسات الاجتماعية هي تطبيق غير مباشر لسياسات اقتصادية أهم وأكبر على المستوى القومي،
باختصار يمكن رؤية العلاقة بين السياسيتين الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي:

- أن المحددات الرئيسية للرعاية، اقتصادية في المقام الأول.
 - أن الدور الحكومي في توجيه أو صياغة السياسات الاجتماعية إنما يأتي ترجمة أمينة لغايات أو لاستراتيجيات اقتصادية على المستوى الكلي.
 - ان السياسات الاجتماعية تتشكل في ضوء نظرتنا للقضايا والمشكلات الاقتصادية القائمة أي أنها رد فعل طبيعي لسياسات اقتصادية حالية. لذلك ولكي نتفهم جيداً السياسات الاجتماعية لأي بلد يجب علينا بداهة وبداية التعرف عن قرب على العلاقات والسياسات الاقتصادية القائمة بهذا البلد.
- وللدلالة على ما سبق، نسوق للقارئ بعض علامات الاستفهام اللازمة للتعرف عن قرب على طبيعة هذه العلاقة بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية:**

- هل سياسات الضمان الاجتماعي توزيعية بطبيعتها؟
- هل يمكن مقارنة هذه السياسات التوزيعية بقريبتها الاقتصادية؟ وهل تملك السياسات الاجتماعية تأثيراً قوياً فعلاً على قضايا مثل البطالة المفاوضة حول مستويات الأجور 000 إلخ؟
- كيف يمكن للسياسات الاجتماعية وبخاصة الضمان الاجتماعي التأثير على سوق العمل؟
- هل لسياسات الإسكان تأثير فعلي على سوق الإسكان؟

ونذكر القارئ مرة أخرى بضرورة التعرف عن قرب على الكثير من السياسات والأدوات الاقتصادية المستخدمة على المستويين الجزئي والكلي، إذا ما أردنا معرفة قوية بالسياسات الاجتماعية الموجودة فعلاً بالمجتمع، وللتذكرة نكرر بأن السياسات الاجتماعية هذه هي رد فعل مواز لسياسات اقتصادية قائمة ومن ثم فالرابطة قوية وقائمة ومستمرة.

فالموارد التي تعتمد عليها السياسات الاجتماعية مردها أو تقييمها اقتصادي أولاً وأخيراً، مرة أخرى لفهم السياسة الاجتماعية يجب فهم وتدبر القوى والعناصر الاقتصادية الفاعلة المؤثرة بقوة على الاقتصاد والمجتمع على السواء.

وكما ذكرنا سابقاً فإن الدولة رغم أهميتها وقوتها إلا أنها ليست الأداة أو الوسيلة الوحيدة المختصة بصياغة السياسات الاجتماعية بأي بلد ما، فهناك أطراف

وقوى أخرى اقتصادية أو مجتمعية تلعب أدواراً موازية سواء أكانت أدوار موازية لدور الدولة أو أقل منها.

رابعاً: ركائز السياسة الاجتماعية:

ترتكز السياسة الاجتماعية على دعائم ثابتة ومعروفة وهي تمثل الأسس أو القواعد التي تقوم عليها تلك السياسة، وتستمد منها كيانها وتحدد في الركائز الآتية:

1- الشرائع السماوية:

تعتبر الشرائع السماوية من أهم ركائز السياسة الاجتماعية وهي الأساس الذي تدور حوله الركائز الأخرى، ولقد نص الدستور في مادته الثانية على أن "الإسلام هو دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

ولذلك فإن القيم والاتجاهات والمبادئ والأحكام النابعة من الأديان السماوية في حد ذاتها ليست مجموعة العبادات والشعائر فقط، بل أنها تتجاوز تلك الشعائر التي تنظم علاقة الإنسان بالآخرين وعلاقة الإنسان بالحياة الاجتماعية ككل لأن الدين لا ينفصل عن الحياة، بل شرعه الله عز وجل ليعمر الإنسان الكون وسخر له الطبيعة بكل ما فيها ولم يترك الدين الإسلامي المتكامل شيئاً إلا أحصاه.

وتحدد أهم مضامين السياسة الاجتماعية في ضوء الشريعة الإسلامية في

العناصر الآتية:

1- يتمثل في الإسلام التنظيم الاجتماعي المتكامل للمجتمع فيه نجد تحديداً

واضحاً لعلاقة الناس وتفاعلاتهم بل وتنميط العلاقات الاجتماعية حتى قبل أن تأخذ هذه المصطلحات شكلها العلمي في القرون التالية لظهور الإسلام- فالدين يدعو إلى نبذ الاستغلال وإقامة العدالة في المجتمع وحث الناس على التعاون والتماسك الاجتماعي.

2- حددت قواعد الشرائع السماوية أحكام تنظيمية للعلاقات الاجتماعية الإنسانية

وأهم ما فيها واجبات الدولة نحو مواطنيها وواجبات المواطن نحو مجتمعه كما نظمت المعاملات الإنسانية.

3- يمد الإسلام السياسة الاجتماعية بالقواعد والاتجاهات فهو يكرم الإنسان

ويدعو إلى مساعدة الضعفاء "الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة" كما يتضمن الكثير من قواعد التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي.

4- يركز الدين الإسلامي على مفاهيم الرعاية الاجتماعية ويحدد اتجاهات

السياسة الاجتماعية باعتبارها من مسئولية الدولة وتنظيم الإحسان وبيت المال وفعل الخير والزكاة باعتبار أنها مصادر تمويل الرعاية الاجتماعية للإنفاق منها على المحتاجين والضعفاء وإذا كانت السياسية الاجتماعية المعاصرة تؤرخ بجهود وتنظيم الإحسان في جمعيات التنظيم وصناديق التمويل المشترك والتشريعات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات الغربية

خاصة في إنجلترا وأمريكا- فإننا نكتفي فقط بالإشارة إلى جهود الإسلام لتنظيم الرعاية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين حيث عرفت المجتمعات الإسلامية الأولى نظم بيت المال والخراج وجمع أموال الزكاة "وفي أموالهم حق للسائل والمحروم" ومراجعة السيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم تقدم كثير من التحديات العلمية للسياسة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي وتأثر هذه السياسة بالشرعية الإسلامية.

ونستخلص مما سبق أن أهم أهداف وسمات السياسة الاجتماعية في ضوء

التشريع الإسلامي في الآتي:

- 1- سياسة يتم التوصل إليها على أساس من الشورى والتعاون في الإسلام.
- 2- توضع وتصاغ وفق أحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق أهداف المجتمع.
- 3- سياسة متكاملة متوازنة من إشباع الاحتياجات الروحية إلى الاحتياجات المادية وغير المادية.
- 4- تهتم بالبعد العقائدي باعتباره يؤثر على كل الأبعاد الأخرى.
- 5- سياسة تحقق العدالة بين الناس وتؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص.

2- ميثاق العمل الوطني والمواثيق الدولية:

تتفق غالبية وجهات النظر على أن المواثيق القومية تمثل ركيزة هامة من ركائز السياسة الاجتماعية، وتتمثل هذه المواثيق في: ميثاق العمل الوطني، برامج الأحزاب.

وتصدر هذه المواثيق أو أوراق العمل الوطني لكي تحدد للسياسة الاجتماعية أهدافها البعيدة واتجاهاتها المختلفة بل أنها تتضمن في نصوصها أهداف السياسة العامة والسياسة الاجتماعية للمجتمع.

وتتضمن ميثاق العمل الوطني اتجاهات عامة تساعدنا على تحديد نقطة البداية وعلى اختيار الطريق والزمان والمكان وأسلوب العمل.

كما ترسم المواثيق وأوراق العمل الدولية الخطط الأساسية لكل الدول والتي على أساسها تتحدد سياساتها الاجتماعية وبل في كافة المجالات.

ومن أمثلة تلك المواثيق العالمية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
 - وثيقة الأمم المتحدة لحقوق المسنين 1995.
 - اتفاقيات حقوق الطفل.
 - توصيات مؤتمر السكان والبيئة والتنمية.
 - مؤتمر قمة الأرض 2002.
- وغيرها من المواثيق سواء على المستوى الوطني أو العالمي التي تعد موجهاً للسياسة الاجتماعية.

3- الدستور:

الدستور كلمة فارسية الأصل، دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية وهي تعني القاعدة أو القانون.

ويعتبر الدستور وثيقة تنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكومين وهو أساس النظام الاجتماعي والسياسي في الدولة، وهو مجموعة القواعد القانونية الملزمة لكل من الحكومة ونظام الحكم والتي تنظم العلاقة بين النظام الحاكم والمواطنين ويعد ركيزة هامة من ركائز السياسة الاجتماعية.

ولقد تضمن الدستور المصري الصادر عام 1981 عدة أبواب، أهمها الباب الثاني والثالث من زاوية الرعاية الاجتماعية:

الباب الثاني:

مادة (6): "التضامن الاجتماعي أساس المجتمع المصري" ليس هناك كافل ومكفول فجميع المواطنين متعاونون متضامنون مسئولون عن مصير واحد".

مادة (7): الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية.

مادة (8): تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المصريين أي رعاية صحية، حق تعليم، حق تأمينات اجتماعية، مساواة الرجل والمرأة، رعاية طفولة وشباب وأسرة وشيخوخة، حد أدنى للأجور، حقوق انتخابات.

الباب الثالث: عن الحقوق والواجبات:

مادة (38): التعليم حق للمصريين جميعاً تكفل الدولة المدارس.

مادة (40): تكفل الدولة للمصريين معاملة عادلة حسب ما يؤدونه من أعمال بتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين الاجتماعي والصحي وضد البطالة الرعاية الصحية.

الواجبات:

مادة (43): الدفاع عن الوطن واجب مقدس ... التجنيد إجباري.

مادة (44): أداء الضريبة والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون.

أنواع الدساتير:

أ – مدونة مكتوبة أو دساتير غير مكتوبة: وعليه فكل دولة دستورها من الناحية الموضوعية حتى ولو لم يكن قائماً من الناحية الشكلية، فانجلترا مثلاً لها دستور ولو أنه غير مكتوب والنوع الثاني يصدر في شكل وثيقة رسمية أو أكثر مثل الدستور المصري الذي صدر في 1981.

ب – دساتير عامة ودساتير مرنة: فالدستور المرن هو الذي يمكن تعديله بقانون تقررته الهيئة التشريعية أو الهيئة التنفيذية في الدولة دون الحاجة إلى إجراءات خاصة، أما الدستور الجامد فإن تعديله يتطلب إجراءات كاستفتاء الشعب أو اجتماع مجلس البرلمان أو اشتراط أغلبية خاصة كأغلبية الثلثين أو ثلاث .

3- التشريعات والقوانين: مما لا شك فيه، أن عملية سن القوانين تشكل قاعدة فعالة لتعضد العمل الاجتماعي. وتعد هذه العملية من العمليات الدقيقة والمعقدة. فهذه العملية تتطلب قدر كبير من المهارة وخبرة عملية لدى المتخصص في وضع هذه القوانين، ومن المعروف أن عملية التصديق على أي قانون قد تأخذ إجراءات معقدة: فلا بد أن يمر هذا القانون على المجالس التشريعية في الدولة، ولهذا قد يحدث أن تعارض هذه القوانين، أو على الأقل تعدل من قبل الأحزاب المعارضة أو من ممثلي الحكومة، أو الجماعات الضاغطة أو من أصحاب الشأن. كل هذا يتطلب أن يكون واضعي القانون على خبرة كافية بهذه الإجراءات وهذه الاتجاهات المتضاربة. ومن ناحية أخرى. فبالإضافة إلى وجود خبير قانوني من أجل الإعداد للتصديق على أي قانون مقدم لمجلس تشريعي فهناك متطلبات أخرى مثل الفهم الدقيق للنظم والإجراءات البرلمانية، فهم الأدوار التي يلعبها أعضاء المجلس في تشكيل تشريع أو قانون جديد، وظيفة نظام الحزب حيث يمارس نشاطه القوي المتمثل في المجالس التشريعية الأخرى، سلطات رئيس الوزراء، الرئيس والحكومة، النظام الانتخابي، الجماعة الضاغطة التي تؤثر في نجاح أو فشل أي تشريع، العلاقة بين المجالس التشريعية والهيئات التنفيذية والخدمات العامة، وأخيراً المحاكم في مقابل سلطة المجالس السياسية والتنفيذية.

ونظراً لتعدد حاجات ومتطلبات المجتمعات النامية، فإن التشريع الاجتماعي فيها يتطلب أكثر من توفير إطار تشريعي ليعطي الخدمات الاجتماعية المتعددة ومن ناحية أخرى، فإن هذا التشريع الاجتماعي يجب أن يحمل في طياته تحديد للاتجاهات التقليدية والممارسات الثابتة في سلوك الأسرة وشئون المجتمع المحلي، ولعل من أهم ما يساعد على تسهيل فاعلية أي تشريع جديد في المجتمعات النامية، هو قدرة السياسيين والمشرعين البرلمانيين والإداريين في التنسيق بين خبراتهم المهنية ومنظوراتهم الاجتماعية في تصميماتهم لمشروعات التنمية الاجتماعية.

مصادر الفصل :

- 1- عبد المنعم شوقي: **مناهج الرعاية الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي**، (القاهرة، مطبوعات وزارة الشؤون الاجتماعية، 1965).
- 2- الفاروق إبراهيم يوسف: **التخطيط الاجتماعي**، (القاهرة، مؤسسة يوم المستشفيات، 1985).

- 3- أحمد كمال أحمد: السياسة الاجتماعية، (القاهرة، المطبعة الحديثة، 1970).
- 4- عبد العزيز عبد الله مختار: السياسة الاجتماعية المعاصرة من وجهة نظر إسلامية، (القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، 1991).
- 5- ماهر أبو المعاطي علي: السياسة الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية، (القاهرة، زهراء الشرق، 2003).
- 6- عبد الحليم رضا عبد العال: السياسة الاجتماعية: أيدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية، (القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).
- 7- عبد العزيز عبد الله مختار، رياض أمين حمزاوي: الاتجاهات المعاصرة في التخطيط لمهنة الخدمة الاجتماعية، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، 1985).
- 8- محمد أحمد بيومي: علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999).
- 9- محمد حسين إسماعيل: التخطيط الاجتماعية والسياسة الاجتماعية، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان- دن، 1986).
- 10- أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000).
- 11- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (لبنان، بيروت، مكتبة لبنان، 1993).
- 12- يحي حسن درويش وآخرون: السياسة الاجتماعية، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة ط1، 1962).
- 13- محمد محمود مهدي: ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001).

الفصل الخامس

السياسة الاجتماعية في محيط الخدمة الاجتماعية

- مفهوم السياسة الاجتماعية

- السياسة الاجتماعية أهتماماتها - عناصرها - أهميتها
- عناصر السياسة الاجتماعية
- أدوار ممارس السياسة الاجتماعية
- السياسة الاجتماعية والتنمية المحلية الريفية
- دوافع الاهتمام بالسياسات الاجتماعية في سياق التنمية
- وظائف السياسة الاجتماعية في سياق التنمية

أعد هذا الفصل : أ.د/ أحمد عبد الفتاح ناجي - أستاذ التنمية والتخطيط بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم .

مقدمة:

لا شك أن دراسة عملية السياسة قد تطورت في العقدين الماضيين بصورة كبيرة , فخلال تلك الأونة ظهرت دراسات وتحليلات سياسية عديدة وعميقة . تناولت عملية صناعة السياسة وأهدافها , وستظل السياسة والسياسة الاجتماعية بصفة خاصة دوماً محور اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية , رغم دعاوى البعض بأن ذلك الاهتمام يقتصر فقط علي النخبة أو الصفوة , إلا أنه وبحق ثمة حاجة ملحة للأخصائيين الاجتماعيين للمعرفة بالسياسة أثناء ممارستهم المهنية , كما أن تلك المعارف من الأهمية بمكان أن تتبوأ مركز الصدارة في مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية (0)

2 - السياسة الاجتماعية

عندما نتحدث عن السياسة في محيط الخدمة الاجتماعية , فإننا نقصد السياسة الاجتماعية , ومع ذلك فالسياسة الاجتماعية (وهي كلمة غامضة كمفهوم) هامة جداً لممارس الخدمة الاجتماعية , ومع ذلك فهناك أنواع متباينة من السياسيات – ليس مجال هذه الدراسة استعراضها – حيث يري " بيرس Pierce " و " ترومان Tropman " أنه من الأهمية بمكان الربط بين السياسة وعملية ممارستها , خاصة من جانب القائمين علي مهنة الخدمة الاجتماعية , وهناك تعريفات عديدة للسياسة الاجتماعية نذكر منها الآتي :

1 – ما ذكره "موريس Morris" في كتابه الشهير "نطاق السياسة الاجتماعية والسياسة العامة , علي أنها مجموعة من التدابير والإجراءات الحكومية , أو مجموعة المبادئ والإجراءات التي تسترشد بها في تحقيق أهداف محددة , أو التي قد تتبعها للتدخل في التعامل مع بعض الأنساق العشوائية " .
ويلاحظ علي هذا التعريف أنه يربط بين السياسة الاجتماعية وبين عشوائية بعض الأنساق الاجتماعية , ويعيب البعض علي هذا التعريف بأنه يدور حول بعض الأنساق الاجتماعية الشاذة .

2 – يري "كاهن Khan , وبريجمور Prigmore" وأثيرتون " أن السياسة الاجتماعية يمكن أن تري علي أنها محاولة من جانب الحكومة لتأمين الحد الأدنى من حياة المواطنين في مجالات مثل التأمين الاجتماعي , والمساعدة العامة , الرعاية الصحية , الصحة العقلية , التعليم , الإسكان والخدمات الاجتماعية الشخصية . (4)
*- ويلاحظ أن هذا التعريف قد أوضح مجالات السياسة الاجتماعية , وجعلها محاولة من جانب الحكومة لتأمين الحد الأدنى من حياة المواطنين , ويؤخذ عليه إغفال دور هؤلاء المواطنين في صنع تلك السياسة .

3 – وتعرف السياسة الاجتماعية بأنها " عملية توجيه حكومي لمواجهة وحل المشكلات والقضايا المجتمعية الموجودة والتي تدور غالباً حول العدالة الاجتماعية وحقوق وواجبات الأفراد والتزاماتهم ".⁽⁵⁾

*- **ويتضح** من هذا التعريف مسئولية الحكومة عن وضع السياسة , والغرض منها وهو مواجهة وحل المشكلات والقضايا المجتمعية الموجودة في المجتمع والتي تدور حولها السياسة .

4 – ويرى "**ميري لوك Mary Looke**" أن السياسية الاجتماعية تدور حول دراسة توزيع الرعاية والرفاهية داخل المجتمعات , كما تركز علي الأساليب التي تواجه بها المجتمعات المختلفة الاحتياجات الأساسية لسكانها , **ولتحقيق ذلك فإنها تتبع المبادئ الآتية :**

أ- الربط الدقيق بين التحليل النظري والبحث الأمبريقي .
ب- تحديد وفهم الأوضاع المختلفة للقيم المجتمعية السائدة .
ج- أن يكتسب الدارسون لها المهارات والقدرات التي تمكنهم من أن يصبحوا مواطنين صالحين علي دراية ووعي , قادرين علي المشاركة بشكل فعال في العملية السياسية

د – الاعتماد في دراسة وتحليل السياسات الاجتماعية علي التوجهات الفكرية والمنظورات الخاصة بالعلوم الاجتماعية المختلفة .

هـ - أن تركز السياسية الاجتماعية علي الأساليب التي توفر بها المجتمعات ما يلزم لإشباع الاحتياجات الاجتماعية للأفراد من خلال البناءات والأنساق الخاصة بالتوزيع وإعادة التوزيع , والتشريع , والتموين , والتمكين .

و – أن تركز السياسية الاجتماعية بشكل جوهري علي الجوانب الضرورية للوجود الإنساني مثل الاقتصاد والمجتمع والسياسة .⁽⁶⁾

وتختلف الرؤى حول مفهوم السياسية الاجتماعية , ونأخذ هنا بوجهة النظر التي تري السياسة الاجتماعية علي أنها "القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة لتفاعل القوي الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف استراتيجية , متضمنة مجالات وخطط برامج الرعاية والتنمية , وأسلوب العمل لتحقيق الأهداف في ضوء أيديولوجية المجتمع علي أساس من الواقع المتاح , وصولاً إلي معدل مرغوب من الرفاهية لأفراد المجتمع " .

ومن خلال هذا التعريف والتعاريف السابقة يتضح أن :

أ – السياسة الاجتماعية كجزء من السياسة العامة في المجتمع تصدر عن هيئات لها هذه الصلاحيات .

ب- السياسة الاجتماعية هي محصلة لتفاعل القوي الاجتماعية في المجتمع , الحكومية , والأهلية من حيث صياغتها وتنفيذها .

ج - يتم بمقتضى صياغة السياسة تحديد الوسائل والغايات والبرامج والنظم الموجهة للوصول إلي المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية

وإعادة توزيع الثروة وتأمين الدخل , بما يؤدي إلي تحقيق المساواة في المجتمع .

د- تتبع السياسة الاجتماعية من الثقافة السائدة في المجتمع وترتبط بالأيدولوجية والاتجاهات السائدة فيه , في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات .

هـ - يجب أن تتضمن السياسة الاجتماعية الأهداف القريبة والبعيدة علي أساس من الواقع المتاح , وصولاً إلي معدل مرغوب فيه من الرفاهية لأفراد المجتمع . (7)

3 - السياسة الاجتماعية اهتماماتها - عناصرها - أهميتها

يعد مفهوم السياسة الاجتماعية - كما سبق أن أوضحنا - مفهوماً واسعاً للغاية حيث يغطي جوانب عده من قضية الخدمات التي توفرها الحكومة , ويتكلف الوصول لأهداف ومقاصد السياسة الاجتماعية جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة ويدعم ذلك التشريعات الخاصة بالتعليم , الصحة , الأمن العام , حقوق الأفراد وقضايا أخري , كما تتضمن الموضوعات التي عادة ما ترتبط بالسياسيات الاجتماعية : التعليم , الرعاية الصحية , والإسكان , تنمية المجتمع المحلي , توزيع الدخل , التوظيف , الرعاية الاجتماعية .

وتشمل الاهتمامات الرئيسية للسياسة الاجتماعية علي الآتي :

أ - توفير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية

فمن ضمن المهام الأساسية الملقاة علي عاتق الحكومة التأكيد علي توفير بنية تحتية وخدمات اجتماعية فعالة وعلي درجة من الكفاءة , ويراعي فيها المساواة , ومتماشية مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع المحلي , وتساعد في بناء المجتمعات المحلية القوية , و من أمثلتها : مراكز رعاية الطفل , المحاكم , المستشفيات , وخدمات الصحة العامة والتعليم , والدولة ليست وحدها التي توفر البنية التحتية الاجتماعية فقد يكون دورها تسهيل أو تيسير توفير الخدمات التي يقدمها المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .

ب - بناء الشراكة بين الحكومة والمجتمع المحلي

ومن ثم , لزاماً علي الحكومة , أن تعمل مع أو أن تقيم شراكة مع الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية لتكوين مستقبل يتمتع فيه الأفراد بمستوي معيشي وحياء آمنة أفضل , ولذلك يجب علي الحكومة الاشتراك في تنمية السياسات الاجتماعية , مع توفير فرص حقيقية لمشاركة كل قطاعات المجتمع المحلي , فقد يبعد المستفيدين من الخدمات عن

المشاركة في عمليات اتخاذ القرار وذلك بسبب غياب الفرص الحقيقية لذلك , وقد يرجع غياب هذه الفرص للفقر , أو لصغر أو لكبر السن , أو الإعاقة الجسدية والأنواع الأخرى من الإعاقة أو العزلة الاجتماعية والجغرافية .

ج- بناء طاقة المجتمع المحلي

تنظر الحكومة لمشاركة منظمات المجتمع المحلي علي أنها قوالب هامة لبناء المجتمعات المحلية , ومن أجل مواجهة التحديات تدعم الحكومة عملية تنمية مهارات وموارد ومسئوليات المجتمع المحلي . ويجب أن تكون الحكومة علي دراية كافية بأن هناك بعض الجماعات داخل المجتمع ممن يجدون صعوبة أكبر من غيرهم في المشاركة في عملية وضع أو صنع السياسات , ولذا يجب علي واضعي السياسات ومسئولياتها أن يضعوا في اعتبارهم مشاركة هذه الجماعات والتشاور مع ممثليهم بشكل مناسب حول القضايا و الموضوعات التي تؤثر عليهم , وينبغي إدراجها في السياسة الموضوعية .

ويعد ذلك وسيلة من وسائل الحكومة لتحقيق أهداف سياستها الاجتماعية وتشمل

الجماعات الأساسية التي تحدثنا عنها علي :

*- سكان الريف الأصليين .

*- ذوي الاحتياجات الخاصة .

*- النساء .

*- كبار السن

*- الأفراد الذين يعيشون في مناطق غير مميزة اجتماعياً , أو بعيدة , أو داخل المجتمعات

الريفية .

د – تعزيز الميزانية

وكغيرها من الأنشطة التي تقوم بها الحكومة , تحتاج الحكومة لمبادرات للسياسات الاجتماعية تتسم بالحاجة إلي تعزيزها من خلال بنود ثابتة في الميزانية , بمعنى أن تكلفة تلك المبادرات يجب تحقيقها في ضوء الميزانية الطبيعية دون اللجوء للتمويل الخارجي عن طريق القروض .

هـ العدالة الاجتماعية

ولمساعدة مسؤلي السياسات الاجتماعية علي تحليل القضايا المتعلقة بها , يوجد هناك أربعة مبادئ للعدالة الاجتماعية وهي :

1 – الحقوق: حيث تلعب الدولة دوراً في حماية حقوق الأفراد وتوعيتهم بواجباتهم الاجتماعية.

2 – المساواة : ينبغي تحقيق المساواة في مشاركة الأفراد والجماعات ممن لهم اهتمامات بالقضايا الخاصة بالسياسات واتخاذ القرارات .

3 – المشاركة : باعتبارها أحد الأجزاء الهامة لتحقيق العدالة الاجتماعية , وينبغي توفير الفرص الكاملة للمشاركة في أمور المجتمع وفي صنع القرارات مع الحكومة في كل ما يتعلق بشئون المجتمع .

4 – ينبغي إعطاء كل الفرص للأفراد في الحصول علي الخدمات الاجتماعية , كما ينبغي أن يزيد اشتراك المجتمع المحلي من استجابة الدولة لاحتياجات وتوقعات المجتمع المحلي , ويعد انفتاح الحكومة علي الشعب والمشورة من التطبيقات الأساسية والعملية لمبادئ العدالة الاجتماعية في السياسة العامة .

أسس السياسة الاجتماعية

وبصفه عامة ... فإن السياسة الاجتماعية تتضمن ثلاثة أسس أساسية وهي :
أ – إجراءات جمعية في مضمونها , تركز علي الموارد في صورة جمعية , وكيفية مواجهة حاجات معينة .

ب - تركز السياسة الاجتماعية علي العلاقات الاجتماعية سواء في تناولها أو في العمل علي تغييرها ... (هي دليل للعمل) , وأن المجتمع هو محور السياسة الاجتماعية (أفراداً وجماعات) .

ج – علي المستوي التاريخي ... فإن السياسة الاجتماعية تهتم بالعدالة , والمساواة , وإعادة توزيع الموارد , كما تهتم بالمساوي والعيوب التي يعاني منها قلة أو شرائح سكانية معينة .

أدوار ممارس السياسة الاجتماعية

- حدد "Dluhy" ثلاثة أدوار عند ممارسة السياسة وهي :
- 1 – الدور الفني : ويسمي بالدور التحليلي , ويتعلق ببحث وصياغة السياسة من خلال وثائقها بما في ذلك تحديد خيارات السياسة .
 - 2 – الدور البرجماتي (العملي) : ويبحث في عملية صياغة أو وضع السياسة , والتيقن من أن الخطوات اللازمة لإعداد السياسة قد اتخذت .
 - 3 – الدور الدرامي والذي سمي بدور المدافعة أو الدور النشط : وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية محددة . ويستطيع من يمارس السياسة أن يقوم ببعض أو كل هذه الأدوار .

أهمية تحديد السياسة الاجتماعية ويمكن إجمالها في الآتي :

- 1 – توضح مجالات العمل واتجاهاته وأسلوبه بين القائمين علي أمور التخطيط والتنفيذ في ضوء تحديدها للأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى الذي يسعى المجتمع لتحقيقها .
- 2 – تمثل مستوي من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية بالرغم من اختلاف الأجهزة القائمة علي تنفيذها , كما تضع أساساً لعلاقات هذه الأجهزة والبرامج .

- 3 - تعمل علي تعاون المخططين في تحديد الأولويات عند وضع الخطط الاجتماعية للتنفيذ كما أنها توضح الأسس التقويمية للبرامج والخطط .
- 4 - تعطي المعاني الإنسانية للجهود التنفيذية , حيث تربط بين الفلسفة والمبادئ الأخلاقية والقيم وبين تلك الجهود القائمة علي أسس علمية .
- 5 - من خلالها يمكن تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها , أو المطلوب توافرها أو تنميتها في المجتمع .
- 6- تسهم في تنظيم العلاقات المتبادلة بين الأنساق القائمة في المجتمع .
- 7 - تسهم في عملية توزيع الموارد وفي تشكيل نوعية الحياة أو مستوي المعيشة في المجتمع .
- 8 - من خلالها يمكن إشباع أقصى قدر من احتياجات المجتمع وتحقيق النمو المستمر اجتماعياً واقتصادياً .⁽¹⁰⁾

4 - السياسة الاجتماعية والتنمية المحلية الريفية

عادة ما تتميز المجتمعات الريفية بالعزلة النسبية , والرجعية والتخلف والاعتماد علي الذات , وغالبا ما تملك هوية قوية وكثافة سكانية محدودة متكيفة مع الظروف المناخية والأوضاع الاقتصادية , معتمدة علي قدر ضئيل من الصناعة , وفرص ضعيفة للتوظيف , وتمتاز بحساسية عالية للتغيرات في الخدمات والبنية التحتية التي توفرها الحكومة , ومن ثم , ينبغي أن توضع هذه السمات في الاعتبار عند وضع سياسيات اجتماعية تنموية تؤثر علي المجتمعات الريفية⁽¹¹⁾ , ولكن كيف يمكن استثمار تلك السياسيات لتدعيم القدرات والإمكانيات الاجتماعية لصالح التنمية في الريف ؟ دون أن تخل هذه العملية بالقيم الاجتماعية والأهداف الاجتماعية التي يسعى صانعو السياسيات إلي تحقيقها ؟ وللإجابة علي هذا التساؤل , ويتفق الباحث في الرأي المنادي "بإعادة التفكير في السياسيات الاجتماعية بعيداً عن مفهومها التقليدي علي أنها "أحد شبكات الأمان والحماية " , لأنه لا يلقي سوي فشل في السياسيات وكوارث في التنمية , بل يجب النظر إليها باعتبارها تشمل جميع الشئون المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وباعتبارها أداة رئيسية تعمل في قارب واحد مع السياسيات الاقتصادية وذلك لتحقيق التنمية المستدامة التي تحقق المساواة والتكافؤ بين أبناء الريف .

ومن ثم , تعتبر الحكومة ملتزمة بالتأكد من أن المجتمعات المحلية , بما فيها المجتمعات الريفية والمناطق النائية , قد توافرت لها نفس الخدمات التي يتم توفيرها في المراكز الحضرية , وتوجد هناك خمس مبادئ أساسية ينبغي علي الحكومة تضمينها في كل سياساتها التنموية الموجهة للريف , وهذه المبادئ هي :

- 1 – **المشاركة** : فالمجتمعات المحلية الريفية لها الحق في المشاركة فيما يخصها من قرارات , ولذا يجب علي الحكومة أن تجري مشاورات مناسبة فيما يتعلق بكل القرارات الخاصة بالسياسيات المرتبطة بالريف.
- 2 – **المرونة** : حيث ينبغي عدم النظر للمجتمع الريفي علي أنه كيان منفصل عن باقي المجتمع , ولذا ينبغي أن توفر الحكومة طرق ووسائل جديدة ومبتكرة لتوصيل الخدمات للمناطق التي تتميز بظروف واحتياجات خاصة .
- 3 – **الاعتماد علي الذات** : في حين تحتفظ الحكومة بحقها في تحديد اتجاه السياسيات , ينبغي تمكين المجتمعات الريفية من ممارسة بعض التفضيل للاختيارات المتاحة , وأن تكون مسؤولة عن رسم مستقبلها الخاص بها.
- 4 – **الوعي بأهمية المجتمعات الريفية** : حيث ينبغي أن تتأكد الحكومة من أن، السياسيات الموضوعة تهتم بالأهمية الاجتماعية , والثقافية , والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية الريفية , أن تقدر آثار المشروعات والبرامج والقرارات والسياسيات علي المجتمعات الريفية .
- 5 – **التنسيق** : حيث ينبغي علي الحكومة أن تنسق أنشطتها في المجتمعات الريفية لتحقيق نتائج فعالة ومناسبة علي المستوي المحلي .
وهذه المبادئ يجب أن تراعي في جميع دوائر سياسة التنمية خصوصاً الأخذ بعين الاعتبار تأثيراتها علي المجتمعات الريفية .

دوافع الاهتمام بالسياسيات الاجتماعية في سياق التنمية

- هناك عدد من العوامل التي ساعدت علي بعث الاهتمام بالسياسيات الاجتماعية في سياق التنمية وهذه العوامل
- 1 – إعادة اكتشاف الفقر في مجال السياسيات القومية والدولية .
 - 2 – عودة الاهتمام باقتصاد التنمية وظهور ما يطلق عليه (نظريات التنمية الجديدة) والتي تري أن التنمية الاجتماعية تحتوي علي أدوات حيوية وهامة للتنمية الاقتصادية .
 - 3 – الاهتمام بالمساواة الاجتماعية باعتبارها أداة لتدعيم التنمية , وباعتبارها أيضا غاية في حد ذاتها .
 - 4 – الاهتمام بالأمن الاجتماعي (الضمان الاجتماعي , التأمين الاجتماعي) في ضوء التغيرات الاقتصادية السريعة لاقتصاد الدول في ظل العولمة , وإمكانية تأثر فئات كبيرة من الناس بذلك .
 - 5 – أن مشاركة فئات اجتماعية مختلفة في سوق العمل أمر لا يعتمد علي منحه أو موهبة بيولوجية , وإنما علي قدرة وملكة تبلورت اجتماعيا لدى الشخص نابعة من الاستثمار المترن لراس المال البشرى والإجراءات المؤسسية .

6- الدروس الماضية المستفاد والتي تؤكد على أهمية السياسات الاجتماعية في الدول التي تتجه للصناعة.

وظائف السياسة الاجتماعية في سياق التنمية

تتعدد الوظائف التي تحققها السياسة الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع ويمكن تحديدها في الوظائف التالية :

1 – **الوظيفة التنموية** : فهي تعطي مكانه متميزة لدور الإنسان في التنمية وتنطوي هذه الوظيفة علي دعم وتقوية الأسرة , وضمان إعداد المواطنين إعداداً طيباً يتلائم مع أدوارهم وإسهامهم في التنمية (خاصة الأطفال والشباب والنساء) , وتقوم هي بدور دافع نحو التعاون والمشاركة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , كما تتجه الوظيفة التنموية نحو الأبعاد الثقافية والاجتماعية لرفع مستواها لدي المواطنين .

2 – **الوظيفة الوقائية** : وهي هنا تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضه للتأثير السلبي في المستقبل المنظور من عملية التنمية , وما يصاحبها من تصنيع وتحضر وهجرة وتغير قيمي , أي أنها تستبق حدوث تداعيات سلبية وتعد للتعامل معها سلفاً وليس بعد وقوعها .

3 – **الوظيفة العلاجية** : وهي تتجه بصفة خاصة إلي بعض الفئات المحرومة , والتي أطلق عليها فيما بعد الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن ومن لا مأوي لهم , ويدخل في إطار هذه الوظيفة دعم الخدمات الصحية , والتعليمية , وتوفير المأوي , ورفع مستوي الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجون إليها .

4 – **الوظيفة الاندماجية** : والتي اعتبرتها منظمة الأمم المتحدة نقلة أساسية في سياسة الرفاهية , والتي تتطلب إعادة توجيه الموارد والبرامج والأشخاص بحيث يتحقق الدمج والتكامل لجميع قطاعات المجتمع في التنمية القومية الشاملة

المراجع المستخدمة

- 1- Alex Marsh and David Mullins : **Housing and Public Policy Citizenship Choice and Central** (Philadelphia : Opn University Press 1998) P . 7 .
- 2- John E- Tropman : **Policy Analysis** : Methods and Techniques , in Ann Minahan , Editars - in Chief , Encyclopedia of Social Work , Vol . 2 , NASW, 1986 , P P 268-269 .
- 3- John E- Tropman : Op . Cit P . 270
- 4- Susan D . Einbinder : **Policy Anaysis**, in : Richord L . Edwards , Editor - in - Chief , Encyclopedia of Social Work , 19Th Edition , Vol .3, NASW Press , 1995 , P. 1849
- 5- William G . Brueggemann : **The Practlice of Macro Social Work** , - U . S . A) : Brooks , Cole , 2001) P 0 349
- 6- **Mary Locke** : Social Policy Statement Southampton: **S W A Pitsn Faculty of Social Sciences , University of Southampton 16 Sept,2002 . P.1.**
- 7- ماهر أبو المعاطي علي : التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري ، مكتبة الصفاة للنشر والتوزيع ، الفيوم ، 1999 ص ص 310 – 311 .
- 8- **Department of The Premier and Cabinet** : Coverning Queensland : **The Queensl and Policy Hand Book (Australia Queensland , 2001) P .1 .**
- 9- John E- Tropman : **Op . Cit** P . P 270 – 271 .
- 11- Department of The Premier and Cabinet : **Op, Cit** P.1

الفصل الرابع

الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة سياسة الرعاية الاجتماعية
* مقدمة:-

أولاً: المنظور المؤسسي:

- الرعاية الاجتماعية كمؤسسة وكنظام.
- دراسة العملية.
- دراسة المنتج.
- دراسة الأداء.

ثانياً: المنظور السياسي التحليلي:

- المنهج الفردي.
- المنهج الجمعي.
- المنهج الفردي والجمعي والتخطيط لسياسات الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً: المنظور السياسي:-

- المشاركة.
- القيادة.
- الخبرة.

أعد هذا الفصل : أ.د/ أحمد عبد الفتاح ناجي - أستاذ التنمية والتخطيط بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم .

مقدمة:

برغم المشكلات وجوانب الغموض المحيطة بالسياسات الاجتماعية إلا أن الاهتمام بها قرين الاهتمام بالخدمات الاجتماعية أو خدمات الرعاية الاجتماعية التي يقوم هؤلاء الأخصائيون على ممارستها بصورة مهنية، خاصة أيضاً وأن خدمات الرعاية الاجتماعية تمثل مجالات عديدة يهتم الأخصائي أو الممارس المهني بأدائها. ومن ثم فالغاية من هذه المقدمة أو هذا الفصل تحديداً الوقوف على مجالات وأبعاد سياسات الرعاية الاجتماعية والتعرف على التوجهات العامة التي تحكم عملية صياغة السياسات الاجتماعية وتحديداً سنركز على سياسات الرعاية الاجتماعية، أملياً أن يمثل هذا الفصل بكل ما حواه من معلومات، قيمة مضافة لطلاب الخدمة الاجتماعية أو للمهتمين بالسياسات الاجتماعية، ومن خلال هذا الفصل سوف نتعرف على النقاط التالية:-

الأطر الثلاثة الرئيسية لسياسات الرعاية الاجتماعية (مؤسسية، تحليلية، سياسية) وسنركز بصفة أساسية على دور المؤسسات الاجتماعية في صياغة وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

1- المنظور المؤسسي، المتعلق بدراسة سياسة الرعاية الاجتماعية:-

يعتبر مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية من المفاهيم أو المصطلحات التي تحتمل معاني كثيرة بداخلها بدرجة قد تجهد قارئها ولذا نحن بهذا الفصل نعنى بشكل خاص بالتعرف على المناهج المختلفة المستخدمة بتعريف وقياس السياسة الاجتماعية وسنجد أنه وحتى اللحظة الراهنة لا يوجد تعريف قاطع لمفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية فالتعريف هنا يرتبط بالموضوع لذا سنلقى الضوء عن قرب على مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية من المنظور المؤسسي.

وعند التطرق لتعريف نطاق أو مجال سياسة الرعاية الاجتماعية، من المفيد التمييز بين مفهومين فرعيين وهما:- السياسة، الرعاية الاجتماعية، فالسياسة هنا وعلى نحو صريح تمثل جملة من الإجراءات العملية التي تنبغى التوصل لغايات محددة سلفاً ومن ثم فالتعريف لأقرب للسياسة أنها اقرب ما تكون لخطة عملية قابلة للتنفيذ للوصول لغايات أو لأهداف محددة. ونحن بطول هذا الكتاب وعرضه سنركز على الرعاية الاجتماعية باعتبارها جملة من الإجراءات أو التدابير العملية الواقعية الموضوعية أو المرصودة لمعالجة مشكلة أو قضية ما. بينما الشق الثاني من المفهوم وهو المتعلق بالرعاية الاجتماعية، فنقصد به جملة التدابير التي تتخذها المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية القائمة بالمجتمع عند تعاملها مع مشكلة أو قضية ما، أو هي بعبارة أخرى ترجمة للوظائف الاجتماعية الضرورية التي تمارسها هذه المؤسسات الاجتماعية عند تصديها لقضية الاحتياجات الإنسانية بالمجتمع. وعند الحديث عن المؤسسات الاجتماعية فإننا نشير للآتي:-

- 1- القرابة.
- 2- المؤسسات الدينية.
- 3- أماكن العمل.
- 4- الأسواق.
- 5- المساعدات المتبادلة.
- 6- الحكومة.

وتمارس هذه المؤسسات الكثير من الأنشطة اليومية العادية وغير العادية التي تركز على الوفاء باحتياجات الفرد أو الأسرة أو الجماعة أو المجتمع من الاحتياجات الأساسية. وسوف نتعرف على هذه المؤسسات عن قرب على النحو التالي:-

القرابة:-

ينظر دائماً للأسرة على أنها النواة الرئيسية بالمجتمع من حيث أنها تقدم دعماً اقتصادياً واجتماعياً وعاطفياً لأفرادها أو لأعضائها، كما أنها أيضاً اللبنة الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل ومنها يكتسب الصغير كل معارفه الأولية، وقيمه الاجتماعية وأنماط السلوك الاجتماعية المختلفة. كما أنه ومن خلال الأسرة تنتقل القيم والتقاليد من جيل لآخر.

وتشير الإحصاءات الرسمية الأمريكية إلى أن هناك قرابة ثلاثة ملايين شخص يقومون بأعمال رعاية اجتماعية وصحية للكثير من المسنين (نساء، كبار السن، معاقين) ولذا تعتبر الرعاية الأسرية للمسنين والأطفال، من أكثر صور وأشكال الرعاية غير الرسمية الشائعة بالولايات المتحدة الأمريكية اليوم.

كما أن الأسر العادية تولى أهمية لتنشئة ورعاية الصغار من أعضائها وتزداد مسؤولياتهم إذا كان الأطفال من المعاقين جسدياً أو عقلياً، وتعتقد تلك الأسر أن مسؤولياتها هذه رئيسية، بخلاف مسؤولية الأسرة عن حماية النشء من مخاطر الوقوع في براثن الإدمان أو العنف، الجدير بالذكر أيضاً أن 3% من أطفال الولايات المتحدة الأمريكية يحيون في ظل علاقات قرابة أو يحيون في أسر ممتدة (حيث يرعى الأجداد الأطفال بدلاً عن رعاية الأبوين الطبيعية).

وتساعد رعاية القرابة للأطفال، الأسرة أو الزوجين على الاهتمام بمشكلات وقضايا أخرى وأهمها المشكلات الاقتصادية التي تهدد الأسرة، حيث يصبح الزواج هنا بمثابة إضافة لرأس المال الاجتماعي، من خلاله تستفيد الأسرة في إيجاد أو الوصول لمصادر دعم اجتماعية إضافية.

أيضاً لا يجب أن نغفل أهمية المساعدات التي تقدمها الأسرة لأعضائها من حيث تفاوتها من مساعدات مالية أو غير مالية، وقد تتخذ المساعدات بالأسرة شكلاً تبادلياً، حيث يساعد الصغير كبار السن من خلال تأدية خدمات محددة لهم، رعاية

اجتماعية وصحية، بينما يقوم الكبير بمساعدة الصغار على تدبير الكثير من احتياجاتهم المادية وغيرها مما يعجز الصغير بقدراته عن الحصول عليها منفرداً. من ناحية ثانية تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن مكتب الإحصاء الأمريكي إلى أن العام 2001 قد شهد تحويل قرابة 23 مليار \$ أمريكي من أفراد يعملون بالولايات المتحدة الأمريكية لأسرهم ببلدان أمريكا اللاتينية. أو أن 60% من المهاجرين الوافدين من بلدان أمريكا اللاتينية يرسلون دعماً مالياً متصلاً ومستمراً لذويهم ببلدانهم الأصلية ويصل المتوسط الشهري للفرد هنا حوالى 200\$. ما يعكس بالنهاية قدرة أعضاء الأسرة على تقديم الدعم الاقتصادي المتبادل.

الدين أو العقيدة:

تمثل المؤسسة الدينية الجانب الروحي أو الإيمانى للمجتمع الإنسانى ومن خلال الاحتفالات والطقوس الدينية المختلفة يمكن توطيد أو اصر العلاقات الإنسانية بين الناس وبعضهم البعض أيضاً من خلال المؤسسات الدينية يمكن للفرد أو الأسرة الحصول على دعم معنوى أو اجتماعي وفي أحيان كثيرة دعماً اقتصادياً، حتى أن أكثر الملاحظين والمهتمين بسياسات الرعاية الاجتماعية يرون في المؤسسات الدينية، مصدراً أساسياً وهاماً للدعم الاجتماعي.

أماكن العمل:-

منظمات الأعمال من شركات، مؤسسات، أو جامعات وأماكن تقديم الخدمات بدورها تقوم بدور في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للأفراد والأسر والجماعات بالمجتمع، فمن خلالها يمكن للفرد الحصول على عمل ومن ثم اكتساب دخل يمكنه من الحصول على احتياجاته الأساسية "العمل هنا هو مصدر الدخل الأساسي للفرد أو الأسرة، ومع هذا تشير الدراسات المعاصرة على المجتمع الأمريكي إلى أن هناك فئات اجتماعية كثيرة تعجز ومن خلال عملها ودخلها المحدود على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لها أو لأسرها (كبار السن، النساء، الأطفال ممن هم بسن العمل) ما يضطرها للجوء لبرامج الدعم والمساعدات الاجتماعية، حتى أن ذات الدراسات سنة 2001، تشير إلى أن 65% من حجم القوة الأمريكية العاملة بسوق العمل، تعجزهم دخولهم بصورة فعلية عن الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، وخاصة وأن جزء كبير من الدخل الاقتصادي للفرد أو للأسرة الأمريكية المعاصرة يذهب لمجالات الرعاية الصحية والسكن، وأن المخصص لتكاليف الحياة العادية من مأكلاً أو شراب يكفي الفرد بالكاد. كما تشير الدراسات إلى أن الدخل الذي يحصل عليه العامل الأمريكي اليوم كتعويض للمعاش أو كتأمين اجتماعي لا يفي باحتياجات الفرد أو الأسرة من الاحتياجات الأساسية وتظل المشكلة قائمة بالنسبة للمسنين الذي يتكون العمل.

سوق العمل:-

على الرغم من وجود أطر نظرية كثيرة لتفسير كيفية إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، إلا أن الدور المركزي الرقابي للدولة أهمية من حيث سن التشريعات ووضع الضوابط اللازمة لانتقال وتحريك هذه السلع والخدمات، الخلاصة أن السوق يعد أداة قوية للوفاء باحتياجات الفرد من السلع والخدمات المختلفة.

ويمثل السوق الوسيلة الأكثر فعالية بالنظام الرأسمالي، فمن خلال آلية أو دينامية السوق يمكن للمنتجين التعرف على الاحتياجات والرغبات السائدة بين جمهور العملاء، ومن ثم يمكن لهؤلاء المنتجون، العمل على توفير هذه السلع والخدمات للمحتاجين لها بأماكن تواجدهم.

ولا يقتصر دور السوق هنا على توفير السلع المادية الملموسة فقط بل يمكن أن يتصدى أيضاً لتوفير الكثير من الخدمات الاجتماعية، المساكن، الخدمات التعليمية والصحية وغيرها مما يحتاجه السوق" مثلاً 44% من جملة الخدمات الصحية الموجودة بالسوق الأمريكية اليوم تتم من خلال منظمات ربحية "قطاع خاص" أو قطاع تطوعي غير حكومي.

ما نود أن نخلص إليه هنا أن القطاع الخاص يقوم بدور حيوي وكبير في الوفاء بالاحتياجات المجتمعية المتعددة من خلال دينامية السوق، القدرة على تلمس أو التعرف على الاحتياجات المجتمعية من مختلف السلع والخدمات بسهولة بالغة.

المساعدات المتبادلة:-

وهي المؤسسة الرابعة القوية بالمجتمع المعاصر، قادرة بدورها على تقديم أو توصيل مختلف أنواع خدمات الرعاية الاجتماعية، بل يمكن الجزم بأنها الصورة الأكثر صراحة لتقديم الدعم الاجتماعي المتبادل، وتتضمن بداخلها كافة المؤسسات الخيرية التطوعية، الشبكات المجتمعية، وسائل أو طرق تقديم المساعدات غير الرسمية.

وتتبع فكرة المساعدات المتبادلة من الإيثار أو الغيرية، وهي تعبير طبيعي من المجتمع عن التصدي للوفاء باحتياجات الغير وترجع جذور هذا المفهوم، لنشأة المجتمع الإنساني ذاته وترتبط بصورة كبيرة بالقيم الدينية، حيث تلزم التعاليم الدينية الفرد أو الأسرة أو الصديق أو الجيران بضرورة مد يد العون والغوث للمحتاج لها وغيرها الكثير من الجماعات والمنظمات التي تقدم الدعم والمساعدة للغير وبخاصة من يفتقرون للمقدرة على الوصول لخدمات الرعاية الاجتماعية والصحية وغيرها من صور وأشكال الدعم والرعاية.

الحكومة:-

المنظمات الحكومية، قادرة حسب تعريف الكثير من الموسوعات ودوائر المعارف على إجراء الضبط الاجتماعي وتطبيق أحكام القانون وإقامة أسس العدالة

الاجتماعية السليمة بين البشر بالمجتمع، وترجع أهمية المؤسسات الحكومية الرسمية إلى أنها تمتلك من المقدره والقوة ما يمكنها من تطبيق ما تسعى إليه.

وبخاصة فيما يتعلق بتعبئة وحشد الموارد باختلاف أنواعها، وتطبيق أو تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التنموية المختلفة.

إن الغاية أو الغرض الرئيسي من وجود نسق الرعاية الاجتماعية هو الوفاء بحاجات ومتطلبات الناس من الخدمات الاجتماعية بأنواعها، سواء أكانت حاجات اجتماعية أو صحية أو تعليمية أو مالية، كما تسعى الرعاية الاجتماعية لتحسين القدرات الوظيفية للجماعات سواء أكانت فقيرة أو غنية، فعندما تفشل إحدى المجتمعات على الوفاء بمتطلبات وحاجات أفرادها من الخدمات والحاجات الأساسية فهي آنذاك مضطرة للأخذ بسياسات للرعاية الاجتماعية.

ففي المجتمعات الأقل تطوراً من الناحية الصناعية نجد أن الناس تحصل على حاجاتها من خدمات الرعاية الاجتماعية بصور شتى بعضها بصفة مباشرة، وأخرى بطريقة غير مباشرة كما تتميز هذه المجتمعات بغلبة النمط التقليدي الأسرى، من حيث شيوع الأسرة الممتدة وصلات القرابة الشديدة، كما نجد أن المدن بها صغيرة الحجم والمساحة ويعرف كل فرد الآخرين الموجودين بها وبالتالي، يعمل هؤلاء وبطريقة متكاتفه على تقديم يد العون والمساعدة للمحتاجين. بينما في الدول الصناعية الثرية، نجد أن مفهوم الأسرة الممتدة قد اختفى كما اختفت قيماً وتقاليد كثيرة، وبالتالي يزداد الاهتمام بصور الرعاية غير المباشرة والرسمية التي تقدم من قبل المؤسسات بالمجتمع، ومن ثم نجد أن غايات الرعاية الاجتماعية هنا لا تخرج عن الآتي:-

- 1- إيجاد المأوى والمسكن للفقراء أو المعوزين المشردين.
- 2- إعادة تأهيل المدمنين للمخدرات والكحوليات.
- 3- التعامل مع ذوى المشكلات العاطفية أو السلوكية.
- 4- العمل على تحقيق معنى للحياة لكبار السن، بخلاف ضمان وصول هؤلاء لخدمات مناسبة تصلح لهم جسدياً وصحياً.
- 5- تقديم خدمات التدريب المهني والتأهيلي للأفراد المعاقين جسدياً وعقلياً.
- 6- تقديم المساعدات والبرامج للأطفال لتنشئتهم بطريقة طبيعية.
- 7- ضمان تقديم الخدمات الأساسية للملونين والإثنيات.
- 8- العمل على تمكين الأفراد والجماعات والأسر والمنظمات لتحسين ظروفها وأوضاعها.

2- الرعاية الاجتماعية كمؤسسة وكنظام:-

مصطلح الرعاية الاجتماعية له معانى مختلفة، سواء أكان من خلال مؤسسة أو نظام أكاديمي" مثلاً الرابطة الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين تعرف الرعاية الاجتماعية بكونها "نسق على المستوى القومى من البرامج والخدمات والمنافع

الموجهة لمساعدة الناس على إشباع حاجاتهم الاجتماعية والتعليمية والصحية، وهي خدمات لا بد منها للحفاظ على تماسك المجتمع" وتتباين خدمات الرعاية الاجتماعية من رعاية الطفولة، للرعاية اليومية والتبني إلى رعاية وتأهيل المسجونين أو المفرج عنهم، إلى رعاية المشردين والذين هم بلا مأوى، إلى رعاية النساء اللاتي تعرضن للعنف أو الاغتصاب أو التحرش الجنسي. وتتعدد خدمات الرعاية الاجتماعية سواء الأفراد أو الأسر أو الجماعات وبصفة عامة ينظر للمنظمات الداعية الاجتماعية على أنها المؤسسات المعنية بتقديم وتوصيل هذه الخدمات للفئات المحتاجة لها، ومن ثم نجد أن الغاية من هذه المؤسسات الاجتماعية، العمل على تلافى أو علاج أو التصدي للمشكلات المجتمعية، العمل على تحسين نوعية الحياة للفرد أو الأسرة أو الجماعة بالمجتمع بالنسبة لمصطلح مؤسسة الرعاية، وقد يطلق على برنامج من برامج خدمات الرعاية وقد يطلق أيضاً على جملة من الخدمات أو البرامج المختصة بتقديم خدمات الرعاية.

من التعريفات الأخرى للرعاية الاجتماعية، ما يستند الدور التي تلعبه هذه الرعاية كنظام أكاديمي، حيث ينظر لها كعملية دراسة المؤسسات والمنظمات والسياسات المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد أو الأسر أو الجماعات بالمجتمع، مع نهايات القرن التاسع عشر بدا البعض أن المنافسة الشرسة للتطورات الصناعية والقوة والنفوذ الاقتصادي مآسى لا يمكن إغفالها أو تجاهلها حيث لوحظ أن الصفة فقط من الملاك هي التي تتمتع بمستويات معيشية كبيرة أو عالية بينما على النقيض نجد الغالبية العظمى من السكان في حالة جمود اقتصادي واجتماعي. ومن ثم ظهرت العديد من الأفكار والتطورات النظرية التي كانت ترى في الرعاية الاجتماعية ضرورة تتوازن بها الأمور بين الفقراء المحتاجين وبين الأغنياء الذين يمتلكون أسباب القوة والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي، حيث نجد أن ظهور مثل هذه الأفكار جاء مناقضاً للتيار العام الفكري ورأى في الرعاية الاجتماعية رجزاً يجب تجنبه بشتى السبل وأمن بأن قانون البقاء للأصلح الذى يسرى بين حيوانات الغابة يصلح أيضاً للتطبيق على البشر ومن ثم وجدنا نبذا للفقير والفقراء. وتهميشاً لهم كما لو أنهم مرضى يجب تجنبه وعزله، عموماً وبمرور الوقت وخاصة مع بدايات القرن العشرين حدث تحول فكري ضخم، من حيث بداية الاهتمام الجدى ببرامج الرعاية الاجتماعية، والنظر لهما كمهنة متخصصة، وإن كانت لا تزال تدار بمعرفة الصفة من بين أبناء الطبقة الوسطى والعليا.

3- دراسة العملية:-

تركز دراسة العملية فيما يتعلق بسياسات الرعاية الاجتماعية على ديناميات عملية صياغة السياسة" بالنظر للمتغيرات السوسيو اجتماعية والسوسيو سياسية" وتهتم دراسة عملية السياسة بفهم العلاقات والتفاعلات القائمة بين الأنشطة السياسية

والحكومية بالمجتمع، أو بين هذه وبين جماعات المصالح والضغط الموجودة بالمجتمع.

وطبقاً لدراسة العملية هذه يمكن للباحث إجراء تقييم دقيق لسياسات الرعاية الاجتماعية الموجودة أو المرتقبة، أيضاً من خلال هذه العملية يمكن التعرف على جوانب عملية اتخاذ القرار أو صناعة السياسة العامة، وسياسات الرعاية على وجه العموم.

وفي ضوء دراسة عملية السياسة يمكن التنبه لتفسيرات لكل من:-

* الطبقة الاجتماعية.

* النوع.

* مفهوم دولة الرفاه.

* القوة والنفوذ.

* علاقات التبعية والهيمنة بالمجتمع.

* الجماعات المهمشة والفقراء.

* التمييز الجنسي وغيره من الصور والأشكال التمييزية الواقعة على الفقراء أو النساء بالمجتمع.

**وفي ضوء دراسة هذه المتغيرات يمكن لوضع السياسات من التعرف بدقة على تأثير سياسات الرعاية الاجتماعية على هذه المتغيرات إيجابياً أو سلبياً.
دراسة المنتج:-**

يمثل منتج عملية التخطيط، جملة الخيارات التي تطرحها أو تقدمها السياسة الاجتماعية، وقد تتخذ هذه الخيارات شكل، مقترحات أو تشريعات أو خطط تنفيذية قابلة لتحويلها لبرامج ومشروعات اجتماعية، ومن ثم فالتركيز على دراسة العملية يعني هنا التركيز على كيفية تحديد هذه الخيارات التي تطرحها علينا سياسات الرعاية الاجتماعية. ما يعنى أنه يمكن القول أن دراسة المنتج، مرادف موضوعى لدراسة عملية تحليل السياسة الاجتماعية.

دراسة الأداء:-

تهتم دراسات الأداء بوصف وتقييم عوائد أو نواتج البرامج الاجتماعية أو بالأحرى تقييم نواتج خيارات سياسات الرعاية الاجتماعية، وتتم هذه العملية "دراسة الأداء من خلال الملاحظة المنهجية المنظمة الموضوعية للتعرف على حدود البرامج والمشروعات الاجتماعية المطبقة للتأكد من أن الاحتياجات الأساسية للأفراد أو للجماعات، قد تم الوفاء بها من خلال خيارات السياسة والبرامج الموضوعية لتنفيذها.

وغالباً ما تتم عملية دراسة الأداء من خلال فريق عمل محترف ملحق بالأجهزة التشريعية والقانونية التي تصيغ السياسات الاجتماعية المختلفة، ويقوم فريق العمل هذا بتنفيذ البرامج والمشروعات الاجتماعية، ويمكن للقارئ هنا أن يتعرف

على كيفية إجراء دراسة للمنتج والأداء على مستوى الأجهزة التشريعية القومية والمحلية في أي دولة متقدمة أو نامية.

وبصفة عامة يمكن تطبيق أدوات دراسة الأداء أو تقييم الأداء عند إجراء تحليل لسياسات الرعاية الاجتماعية على المستويين المحلي والقومي.

المنظور السياسي التحليلي لدراسة سياسات الرعاية الاجتماعية:

عند التطرق لدراسة العلاقة الجدلية بين السياسة بوجه عام والرعاية الاجتماعية فإن الحديث غالباً ما يدور حول مفهومين متناقضين لبعضهما البعض على الأقل من الناحية الظاهرية أو الشكلية وهما المنهج الفردي، والمنهج الجماعي أو الجمعي ولكل من المنهجين قيماً خاصة به تميزه عن الآخر.

القيم الفردية أو المنهج الفردي:-

يتخذ من الفرد قيمة أو غاية في المجتمع، ومن ثم تدور السياسات الاجتماعية المختلفة نحو إشباع احتياجات الفرد، مع تحمل الفرد بأى أخطاء أو أوجه قصور تعترى حياته على اعتبار أن الفرد البالغ العاقل وراشد بطبيعته وأنه قادر على التبصر بالخير والشر أو النافع والضار في حياته، ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل علماً بين بلدان العالم الغنى الصناعي فيما يتعلق بتطبيق مفهوم النزعة أو القيم الفردية. وعلى النقيض من هذا نجد المنهج أو المدخل الجمعي أو الجماعي:

يعكس فهماً ودوراً مختلفاً للمجتمع وللأفراد على السواء فالغايات والأهداف لا تركز على الفرد بقدر ما تركز على المجتمع أو الجماعة ككل. بمعنى آخر أن للمجتمع دوراً تجاه الفرد كما أن للفرد دوراً والتزامات ومسئوليات قبل المجتمع وبالتالي لا يكون الفرد مسؤولاً بالكامل عما يقابله من مشكلات وقضايا اجتماعية تخرج عن سيطرته وقدراته، أى لا يسأل إلا عما يرتكبه فقط من أفعال مادية عمدية.

ومن ثم إذا كانت مشكلات الفرد ناتجة مثلاً عن سوء توزيع الثروة أو الدخل الإجمالي للمجتمع، ووقع الفرد ببرائث الفقر، فلا ريب أن يقوم المجتمع بمساعدة هذا الفرد على الخروج من دائرة الفقر هذه.

وعلى مستوى السياسة ودارسيها نجد أن الفردية أو مذهب الفردي قرين أو رديف موضوعي للتيارات اليمينية المحافظة، ومن ثم ينحصر دور الدولة هنا في مساعدة أو تيسير عمل القطاعين الخاص والتطوعي على التصدي لبعض مشكلات المجتمع وقد ترسم الدولة بعض السياسات والبرامج الاجتماعية الإيوائية الغاية منها إجراء معالجة مؤقتة لمشكلات اجتماعية مثارة لبعض الأفراد دون أن تملك المقدرة على التدخل برسم أو صياغة سياسات اجتماعية علاجية جذرية لمثل هذه المشكلات ولعل في مشكلة الفقر والبطالة مثلاً حياً على صدق هذا التفسير، فالفقر هنا بالمجتمعات الغربية الرأسمالية التي يسيطر عليها المذهب الفردي إنما هو قدر طبيعي لسوء تصرفات الأفراد يمكن أن يتحمل الغير بالمجتمع مثل هذه التصرفات السيئة وكل ما

تملكه الدولة بعض البرامج الاجتماعية للحد من قسوة الفقر على هؤلاء عليهم يثوبون لرشدهم ويسلكون مسلكاً حميداً يقبلهم من هاوية الفقر هذه بينما المذهب الجمعي أو الجماعي قرين بالتيارات الاشتراكية أو الاجتماعية التي ترى أن للمجتمع دوراً كبيراً حيال أعضائه.

المنهج الفردي والجمعي والتخطيط لسياسات الرعاية الاجتماعية:-

في ضوء ما سبق يمكن تطبيق كلاً من المنهج الفردي والجمعي في عملية التخطيط الاجتماعي أى التخطيط لصياغة سياسة رعاية اجتماعية مناسبة، وذلك بغض النظر عن طبيعة التوجه السياسي الموجودة بالمجتمع (يمين أو يسار) يمكن للقارئ هنا الرجوع لأعمال الكاتب والباحث "فريدريك هايك، 1944" حول الصراع بين القيم الفردية والجماعية وأثرها على عملية صياغة سياسات رعاية اجتماعية مناسبة تحقق الموازنة بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة أو المجتمع بذات الوقت.

وقد استمر هذا الجدل سنوات الستينات والسبعينات من القرن العشرين حتى نهاية فترة الحرب الباردة وانتهاء ما كان يطلق عليه بالاقتصاد الوجه أو اقتصاد الأوامر القائم على التخطيط المركزي لكافة القطاعات الاقتصادية بالمجتمعات الأوروبية الشرقية الاشتراكية، ولعل في تدهور مكانة الكتلة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي بنهاية عقد الثمانينات قد وضع حد كافياً لنهاية حقبة الاشتراكية واليسار، وترك الساحة فارغة إلا من التيارات اليمينية والليبرالية. ففي خلال هذه الفترة وما تلاها من سنوات بدأ أن المجتمعات والبلدان الغربية بصدد التخلي تدريجياً عن سياسات الرعاية الاجتماعية وعن كل ما يرتبط بها من تخطيط اجتماعي أو ميلاً لتغليب المصالح المجتمعية، ومن ثم وجدنا ميلاً أكبر للعودة أو الردة للمنهج الفردي في التخطيط للسياسات الاجتماعية وغيرها.

النظرة الفردية:

من المنظور أو النظرة الفردية فلا يوجد ما يطلق عليه بالصالح العام بل هناك دائماً مصالح عامة متعددة ومتباينة بتباين واختلاف من يملك المقدره على التأثير على السلطة أو القوة بالمجتمع، بالنهاية فإن المصلحة العامة هي مصلحة فئة محددة من الناس بالمجتمع فقط تمتلك المقدره في التأثير على الآخرين، إذن المصلحة العامة من وجهة النظر الفردية مجرد وهم يستخدمه الخاصة للاستمرار في تحقيق مصالح خاصة بهم وحدهم.

ومن ثم نجد أن التخطيط وفق المنهج أو المذهب الفردي يرتبط بصورة مباشرة بالمدافعة أو بتمكين الفقراء والمهمشين من توصيل أصواتهم والمشاركة في القرارات التي تتعلق بمصائرهم وحياتهم.

ثالثاً: المنظور السياسي:-

قيم متناقضة: المشاركة، القيادة والخبرة:-

هناك دورة مستمرة من المنافسة بين القيم الثلاثة السابق الإشارة إليها خاصة وأن هذه القيم "المشاركة، القيادة، الخبرة" تمثل الأداة اللازمة لإدارة شؤون المجتمع ونحن نسعى للتعرف على طبيعة العلاقة الجدلية بين هذه القيم الثلاثة فيما بينها ومن حيث تأثيرها على عمليات التخطيط للرعاية الاجتماعية من ناحية ثانية. الجدير بالذكر إن كل منها وعند تطبيقها تستلزم ضرورة وجود ظروف وشروط خاصة بها، إذا وجدت فإنها تؤثر على غيرها من القيم الأخرى من حيث الظهور والتأثير. فالمشاركة مثلاً: قيمة تفترض حق كل فرد بالمجتمع في المشاركة أو الشراكة في الأنشطة العامة التي قد تؤثر على مجمل حياته أو جزء منها فيما بعد، وتفترض المشاركة أيضاً أن هذه الشراكة أو المشاركة تنعكس في وصول أصوات الكافة لمتخذ القرار أو صانع السياسات العامة أو الاجتماعية بحيث تتخذ هذه الأخيرة في ضوء مطالب واحتياجات ورغبات هؤلاء وأولئك. وقد أشارت الدراسات النفسية على وجه الخصوص بأن القرارات والسياسات التي تمت وفق مبدأ أو قيمة المشاركة كانت تحتمل الحد الأدنى من الاعتراض والرفض لها عند التطبيق.

ولكن الواقع العملي يشير إلى أن المجتمعات الصناعية الغربية من الكبر والانتساع بحيث يصبح فعلاً تطبيق قيمة المشاركة بدرجة كاملة. فما يصلح للتطبيق على مستوى المدن الصغيرة لا يصلح إطلاقاً على مستوى المدن الكبرى وهنا نجد أن مثل هذه المجتمعات تميل لتطبيق مبدأ أو قيمة المشاركة من خلال نسق التمثيل،

والخلاصة هنا أن قيمة المشاركة تزداد في الدولة كلما تضاءلت بجوارها قيم القيادة والخبرة، فكلما الأخيرتين يقلصان كثيراً من مقدرة المجتمع على الأخذ بقيمة المشاركة. بينما القيادة، هي قيمة مناقضة تماماً لقيمة المشاركة، فهي تفترض وجود واحد أو فئة من الناس المؤهلة لإدارة المجتمع واتخاذ القرارات بدلاً عن الناس جميعهم ومن ثم نجد أن القيادة هنا تفترض علم القائد بكافة تفصيلات وجزئيات القرار أو السياسة المرغوبة، كما تفترض هذه القيمة أن القائد أكثر حنكة ودراسة من الناس أجمعين الموجودين بالمجتمع.

لذلك عندما تظهر هذه القيمة بمجتمع ما تغيب أو تتضاءل بجوارها قيماً أخرى مثل المشاركة والديمقراطية، وتظهر قيمة المركزية بدرجة ملحوظة، إذ يصبح من الصعب على المجتمع أن يتخذ قرارات أو سياسات بعيداً عن عنصر القيادة الموجود لديه.

بينما الخبرة، هنا تمثل القيمة التي تضيفى شرعية وقوة نفوذاً على القرار أو السياسة الصادرة بالمجتمع، إذ تفترض ضرورة تحلى القائم بعملية اتخاذ القرارات والسياسات بالقدرات والمهارات والخبرات اللازمة لهذه العملية، ونظراً لصعوبة توافر مثل هذه وتلك بالمجتمع بين الناس جميعهم لذا من الشائع أن تحتكر فئة قليلة عملية صناعة القرارات والسياسات.

ومع طول الفترة التي يعتمد المجتمع فيها على مثل هذه النوعيات في اتخاذ القرارات بديلاً عنه فإن الفساد وبطء الأداء وسوء الإدارة الحكومية وغيرها تكون نتائج مقترنة وموضوعية بسيادة منهج الاعتماد على الخبرة. أيضاً مع الاعتماد على الخبرة فقط نجد أن عملية التخطيط تتحول بمرور الوقت إلى عمل مهني متخصص يستعص على فهم العامة أو الناس أصحاب المصالح بالمجتمع، وكما ذكرنا فإن الخبرة والقيادة عاملان مناقضان تماماً للمشاركة المجتمعية، فالثانية تقوم على افتراض وجود الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

أدركنا بعد دراسة متأنية لقضية التخطيط للسياسات الاجتماعية، أن نتائج عملية التخطيط بدورها قد تعكس مصالح أو اتجاهات ورؤى المخطط أو فريق العمل القائم بالتخطيط ذاته وليست بالضرورة تنبئ عن احتياجات المجتمع الفعلي. فإذا فوض فريق من الناس "المهنيين المتخصصين بالتخطيط الاجتماعي في تصميم سياسة اجتماعية ما من غير المعقول القول بعدم تأثير بنية السياسة الاجتماعية أو الخطط الموضوعية بأفكار وقيم واتجاهات هؤلاء الشخصية أو الحزبية، ما يعزز في النهاية من فرضية سائدة منذ وقت غير قصير من أن الخطة أو السياسات الاجتماعية بوجه خاص تعبر عن اتجاهات وأفكار واضعها، ومن ثم فتطبيق أو الأخذ بقيمة المشاركة قد يكون حلاً مفيداً إلى حد ما في النظر للمصطلح والاهتمامات الأخرى الموجودة في المجتمع. لذا من الضروري بمكان أن يقوم الأخصائيون الاجتماعيون "الممارسون المباشرين" للخدمات الاجتماعية بإجراء تحليل للسياسات الاجتماعية القائمة أو المرتقبة للتعرف على مدى التزام مثل هذه السياسات بتلبية احتياجات وتطلعات الفقراء المهمشين.

ويمكن الاستعانة بمفهوم الممارسة المباشرة للبحث عن أدوار جديدة ومختلفة للمشاركين أو المتخصصين المشاركين في عملية التخطيط للسياسات الاجتماعية وذلك نظرة لمقدرة هؤلاء على التعامل بصورة يومية ومباشرة مع المجتمع وبالتالي هم أكثر دراسة باحتياجات الناس.

الفصل الخامس

المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية الاجتماعية

- مقدمة.

أولاً: ما المقصود بالأيديولوجيا.

ثانياً: المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية الاجتماعية.

- 1- الأيديولوجية المحافظة.
- 2- الأيديولوجية الاشتراكية.
- 3- الأيديولوجية الليبرالية.
- 4- الأيديولوجية النيولبرالية.
- 5- الأيديولوجية المحافظة الجديدة.
- 6- أيديولوجية اليمين الجديد.
- 7- أيديولوجية العمل الجديد.
- 8- تيارات ونزعات لم تصمد طويلاً.

أعد هذا الفصل : أ.د/ أحمد عبد الفتاح ناجي - أستاذ التنمية والتخطيط بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم .

مقدمة:

تمثل التيارات الفكرية الأيديولوجية، المناخ الذي تولد فيه السياسة الاجتماعية، بل على الأحرى كافة السياسات التي تتبناها الدول للخروج من مشكلاتها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

حيث تؤثر تلك الاتجاهات الأيديولوجية على قيم ومعتقدات وأفكار المجتمع ومن ثم برامج وأنشطة الرعاية الاجتماعية، فمن خلال تلك الأفكار والاتجاهات الأيديولوجية، يتحدد أدوار كل من الأفراد والدولة والمجتمع ومؤسساته ومن ثم يتم تشكيل السياسات بكافة أنواعها.

وسيلاحظ القارئ لهذا الفصل الأفكار الأساسية لكل تيار أيديولوجي فضلاً عن التطورات والتباين وفي أحيان كثيرة على ما تواجه المجتمعات التي تتبناها من مشكلات وقضايا تعجز لتواجه الأزمات والمشكلات التي تعترض طريقها إلى تحقيق التقدم.

ويستهل الفصل بمفهوم الأيديولوجيا ثم يعرض لأهم الأيديولوجيات التي سادت منذ القرن الماضي حتى وقتنا الحالي أثرت بالطبع على شكل ومضمون سياسة الرعاية الاجتماعية.

أولاً: ما المقصود بالأيديولوجيا:

لا يزال مصطلح "الأيديولوجيا" شائع الاستعمال حتى يومنا هذا، ومن زوايا عديدة فمثلاً: يرى "ماركس" أن الأيديولوجيا، تعمل على رسم صورة زائفة عن المجتمع "أنظر تحليله العملي حول ذلك الموضوع" بينما يستخدم "الليبراليون" هذا المصطلح للدلالة على سيادة فكر معين بالمجتمع يهيمن على ما عداه.

مثال ذلك "الفكر الشيوعي" الذي كان سائداً بالاتحاد السوفيتي قبل 1989م بينما ينظر "البريطانيون" لمصطلح الأيديولوجيا، على أنه يعبر عن أي ظاهرة تسعى إلى قلب الحقائق، أنظر في ذلك الهجوم الذي قادتته "تاتشر" على الأيديولوجية واعتبارها من الجوانب السلبية في أي مجتمع، حيث تضع الحقيقة بين الشعارات الرنانة.

ومع ذلك يميل علماء السياسة، إلى التعريف الطبيعي لهذا المصطلح، والذي يتضمن مختلف الأنظمة والأفكار المرتبطة بها. ومن هنا فإن الأيديولوجية ينظر إليها على أنها أي مجموعة من الأفكار أو المعتقدات المترابطة.

وفي ضوء ذلك التعريف تعتبر كل من، الاشتراكية، النزعة المحافظة، الليبرالية والفاشية كلها، أيديولوجيات. لكن، ما السمات المشتركة بينهم جميعاً؟

تتميز الأيديولوجية السياسية بكونها، ذات نزعة أو توجه عملي، فهي تعمل على تشكيل السلوك السياسي، بتوجهات عملية محدد "مثل المساواة بين الجنسين" وهي كذلك تطرح صورة كاملة لما عليه حال المجتمع فعلاً، وما ينبغي أن يكون عليه

فيما بعد، وتفيد الأيديولوجية أيضاً في بيان كيفية حدوث التغييرات المرغوبة مجتمعياً. بمعنى أخرى، فإن الأيديولوجية تتضمن عناصر ثلاثة وهي:

- وصف وتفسير الماضي والحاضر.
- روشته بالأمال والطموحات المطلوب تحقيقها.
- التوصيات بالاستراتيجيات والسياسة اللازمة لبلوغ هذه الآمال.

"ووفقاً لذلك الأيديولوجية، هي نسق متكامل من الأفكار والقيم، تقدم رؤية أو تصور شامل للحياة بالمجتمع في الماضي والحاضر وما سيكون عليه المستقبل" من ناحية أخرى تجذب "الأيديولوجية" أنظار فئات اجتماعية عديدة "رجال أعمال، فئات حاكمة، رجال دين، طبقات اجتماعية" من حيث العمل على تشكيل الأساس الأخلاقي الذي يعمل على أن يتفاعل هؤلاء مع بعضهم البعض أو مع الغير، كذلك تعمل "الأيديولوجية" على فرض أو تجميع جملة التصورات السائدة عن التاريخ، وعن دور الطبقات الاجتماعية المختلفة في صنع التصورات أو الأدوار المنوطة من كل منهم "وتختلف" الأيديولوجية "في مضمونها عن النظريات الأكاديمية، أو الأفكار السياسية أو السياسة الحزبية. فعند المقارنة بينها وبين الرؤى الأكاديمية نجد أن هذه الأخيرة تسعى إلى إعمال العقل في التحليل أو التفسير للأحداث أو الظواهر التي تتم، بينهما "الأيديولوجية" تتبنى نسق قيمي أو فكري تعمل على غرسه بعقول الناس وإقناعهم بها، من جهة أخرى نجد أن تلك الأيديولوجية "عبارة عن نسق من القيم والأفكار المترابطة بدرجة لا تدفع للشك بها، بينما الفكر السياسي أو السياسة الحزبية كلاهما يعبران عن موقف جزئي فقط أو رؤية من جانب واحد لأحد المواقف. وفي النهاية، وبالرغم أن الأيديولوجية تعتمد في نشأتها على رواسب تاريخية وفكرية إلا أنها قادرة على إحداث أبلغ الأثر على السياسة الحالية. وبطبيعة الحال تتباين الأيديولوجية من دولة لأخرى: مثلاً، الاشتراكية ببريطانيا، كان يقصد بها الاشتراكية الديمقراطية، بينما نظيرتها في روسيا، تبنت الأفكار الماركسية- اللينينية، التي تعلق من شأن ديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة العاملة).

أيضاً تغير "الأيديولوجية" من نفسها أو جلدتها، بمرور الوقت، فهي تأخذ شكل ثوري في بدايات نشأتها أو ظهورها، لكن بمرور الوقت سرعان ما تتحول إلى نزعة محافظة مقاومة للتغيير. مثلاً "الليبرالية" ظهرت في القرن الثامن عشر "كفكر ثوري على النظم الأوروبية الإقطاعية التي سادت أوروبا وقتها، بعد ذلك و بمرور عشرات السنين تحولت لنزعة محافظة تآبى التغيير. وأحياناً ما تكون هناك، نهاية لأيديولوجية معينة، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق واختفاء الأيديولوجية من على الساحة العالمية كفكر مؤثر ومحرك.

ثانياً: المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية الاجتماعية:

تمثل الأيديولوجية السياسية ونظيرتها الاجتماعية المصدر أو المعين لكافة البرامج والعمليات الاجتماعية الساعية للتغير بالمجتمع، فتلعب الأيديولوجية دوراً كبيراً في تحديد السياسات والاستراتيجيات التنموية الاجتماعية وغيرها. وتختلف التوجهات السياسية والاجتماعية وفقاً للمداخل الأيديولوجية التي يتبناها الساسة والاجتماعيون بأي مجتمع.

لذا تعددت المداخل الأيديولوجية بتعدد الحقب السياسية والقيادات وفيما يلي تناول لتلك المداخل بشيء من التفصيل:

1- الأيديولوجية المحافظة:

سادت هذه النزعة منذ بداية القرن الثامن عشر، كرد فعل إزاء الثورة الفرنسية، ومناهضة للفكر الراديكالي الجديد في أوروبا، تنظر النزعة المحافظة للمجتمع على أنه محصلة لمجموعات من الأفراد المستقلين فيما بينهم ومن ثم فإن ذلك المذهب يمجّد الفردية ويعلى من شأنها بصورة كبيرة. ويأبى التغيير السياسي الراديكالي، ويقر فقط إمكانية التغيير الجزئي المحدود.

ولقد شهد القرن الثامن عشر مواجهات بين أنصار الليبرالية والمحافظة بسبب أن الأولى قد تشجع تدخلات للدولة لصالح الفقراء بينما الثانية ترى في الفقر واللامساواة ظاهرة طبيعية لا مناص منها وأن الفرد يقع عليه وحده عبء تغيير حياته، استمرت تلك المواجهات إلى فترة العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، حين أعيد النظر من جديد في الفكر المحافظ هذا من حيث السياسات الداخلية، الحد من المصالح الطبقيّة للبعض على حساب المجموع، والخوف من تهديد الشيوعية والاشتراكية مما دعا هؤلاء إلى تبني فكرة تدخل الدولة. (النزعة المحافظة، تركز على قيمة القيادة على يد الصفوة أو النخبة، حق الأفراد في تكوين الملكيات بعيد عن سلطان ونفوذ الدولة، وأن دور الأخيرة يتمثل فقط في الدفاع عن الأمة ضد أي اعتداءات أو أي تهديدات خارجية).

وبعد سنة 1945، بدأ هناك تياراً فكرياً متصاعداً بين أنصار النزعة المحافظة، يبيغون بموجبه من التكيف مع مفهوم دولة الرفاهية الاجتماعية، أو تدخلات الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم سادت تلك النغمة أرجاء ذلك المذهب وأضحى الأمر كما لو أن هناك تقبلاً للرفاهية الاجتماعية ولتدخلات الدولة بالنشاط الاقتصادي. "أستمر ذلك مدة ثلاثين سنة" حتى وصلت السيدة "مارجريت تاتشر" إلى سدة الحكم ببريطانيا على رأس حزب المحافظين في نهاية السبعينات. ويمكن القول بأن المحافظة، هنا قد طرأت عليها تغيرات عديدة خلال القرنين المنصرمين (من النزعة الاستقرائية الحاكمة إلى حكم رجال الأعمال، إلى المهنيين إلى رجال الإدارة).

يؤمن المحافظون بأن النزعة الفردية لها الأولوية بقيمتي العمل والادخار وأن تقدم الفرد رهن بما يحققه من نجاحات فردية مادية، كما يؤمن أنصار هذا المذهب

بقيمة المنافسة ويمقتون فكرة التخطيط وبخاصة التخطيط المركزي أو يمجون كافة أشكال التدخل الحكومي بالنشأطين الاقصادي والاجتماعي، ويرون بالدولة، أنها حارسة فقط وقائمة على مهام رئيسية تتعلق بالأمن الداخلي والخارجي والصحة العامة والعدالة.

ومن ثم فهذا المذهب ومن وراءه أنصار يكرهون بشدة التغيير ويميلون للاستقرار ولعل مفهوم النزعة المحافظة، جاءت أثر تفضيلهم التغيير البطئ الأمد تأسيساً بنظرية التطور والانتخاب الطبيعي.

وبصفة عامة وكأيدولوجية فإن هناك بعض السمات التي لازالت عالقة بها

ومنها:

- **الطبيعة الإنسانية:** وهي بصفة عامة تميل إلى التشاؤم، وتعتبر الطبيعة البشرية غير كاملة من الناحية الأخلاقية، وتميل إلى تصديق الخرافة. وهي لا تخضع بسهولة للسلطة.
 - **المجتمع:** ينظر إليه كبنية مكون من الأفراد، لكل منهم واجبات وعليه التزامات، وينظر المحافظون إلى المجتمع على أنه وحدة عضوية متنامية.
 - **الاقتصاد:** الرأسمالية هي النظام الاقتصادي الأمثل لدى المحافظين، وذلك لقدرة هذا النظام على توليد الثروات والدخول للأفراد والمجتمعات على السواء، ولارتباطه الوثيق بالحريات السياسية.
 - **التغيير:** بصفة عامة، فإن المحافظون لا يميلون للتغييرات الراديكالية ويفضلون عليها التغييرات التدريجية، الجزئية.
 - **الدولة "الأمة":** ويقصد بها الانتماء القومي لجماعة أو لأرض معينة.
 - **الملكية:** الملكية تعني الأمن والأمان والاستقلالية والإشباع والقدرة فيما بعد على التعبير عن شخصية صاحبها.
 - **القيادة والسلطة:** حيث ينظر إلى السلطة على أنها ضرورة اجتماعية.
 - **النظام العام:** يقصد بذلك الإصرار على احترام الجميع للقانون وأحكامه مع الخضوع جميعاً لأحكامه والنزول لإرادته.
 - **الدستور:** الدستور هو نتاج لعمليات وتراكمات تاريخية تبلورت في النهاية في صورة النصوص الدستورية الحالية.
- ورغم تلك المقومات، لم تصمد النزعة المحافظة، مع العديد من الإخفاقات مما جعلها تصوغ عدة تصورات تمثلت في بعض السمات الجديدة التي يمر بها التيار المحافظ ومنها:

- اقتصاديات النيوليبرالية، من حيث البحث عن أشكال حكومية أصغر حجماً، والميل لتحصيل ضرائب أقل، تدني الإنفاق العام، التخفيف من المسؤوليات العامة للدولة.
- بعض الميول الليبرالية الاجتماعية، حيث ادعى "هيج" إن التيار المحافظ من القدرة على إمكانية الانفتاح على الثقافات المتباينة بالمجتمع، وأن يتعامل ويتسامح مع السلوكيات غير السوية دون تدخلات.
- الميل لمقاومة أي تيارات اندماجية في أوروبا، أو التخلي عن العملة الوطنية وأن هناك حدوداً لهذا الاندماج.
- تيار دستوري محافظ، من حيث مواجهة الإصلاحات الراديكالية التي فرضها العمال قبل ذلك.

2- الأيديولوجية الاشتراكية:

شأنها شأن الأيديولوجيات الأخرى، فإن الاشتراكية، ظهرت كتيار سياسي مضاد أو مناهض للتيارات التي سادت المجتمع وقتها. وبخاصة مذهب حرية السوق، والليبرالية، كذلك فإنها كأيديولوجية، قد مرت بتغيرات عديدة منذ نشأتها. (الاشتراكية، على المستوى التقليدي، يوجد منها نوعان وهما: الأول، الاشتراكية الأصولية، والتي ركزت على إلغاء فكرة السوق، والدعوة للملكية العامة المشتركة. والثانية، يطلق عليها الاشتراكية الديمقراطية، أو الاشتراكية الإصلاحية، كمحاولة للتوسط بين شطط السوق الرأسمالية وبين الحفاظ على المكاسب الاجتماعية وبين التركيز على فكرة اشتراكية السوق والديمقراطية، المواطنة.

ولقد ظهرت اشتراكية "ماركس" في القرن التاسع عشر، متمثلة في النموذج التعاوني على يد السير "روبرت أوين" وآخرون بطول القارة الأوروبية وعرضها، لكن كنظرية طبقة جديدة، لم تكن مكتملة الأركان أو منتظمة البنيان، فمن الانتقادات التي وجهت إليها، أنها ركزت على اعتبار الرأسمالية مستغلة بطبعتها للطبقة العاملة، وأن ذلك الاستغلال سيؤدي لحدوث صراع بين الطبقات بالمجتمع سرعان ما سيحسم لصالح طبقة البروليتاريا.

لم يكن "ماركس" مؤمناً بإمكانية المصالحة أو الموازنة بين المصالح الطبقة المتباينة بالمجتمع وأمن بفشل الرأسمالية في التوصل لذلك وجزم بأنها تسعى حثيثاً إلى حتفها ونهايتها. ومع مطلع عام 1917م، أمكن للحزب "البلشفي" من أن يعتلى السلطة وأن يزيح قيصر روسيا، ومؤسس لأول دولة اشتراكية التوجه في الوجود الإنساني، سميت بعد ذلك باسم الشيوعية بينما أطلق على نظيرتها المطبقة بأوروبا اسم الاشتراكية الديمقراطية.

نلاحظ أن ذات الفترة قد شهدت تطبيقاً مختلفاً للاشتراكية، على يد "ماو" بالصين، مما يؤكد أن الدول المتخلفة آنذاك كان يمكنها أن تنحوا نهجاً اشتراكياً مختلفاً عن الدولة الأم المصدر للاشتراكية.

من ناحية أخرى نجد أن الاشتراكية قد تأثرت عبر تاريخها الطويل بمراجعات تاريخية على يد البعض ومنهم، (لينين)، (تروتسكي)، (ليون جرامسكي) "وأن هؤلاء وغيرهم قد أضافوا للنظرية الكثير من التعديلات والتغييرات بما يتفق مع ظروف كل بلد سواء أكانت نامية أم متخلفة.

ولقد رأينا ومع مطلع التسعينات من هذا القرن أنه حدث انهيار تام وحاد للأيدولوجية الشيوعية على مستوى العالم. وميل الدول الشيوعية السابقة إلى الأخذ بالتعددية السياسية والنزوع نحو الأفكار الليبرالية.

الفكرة الأساسية وراء شيوع الاشتراكية، تمثلت في إحكام الرقابة على الدولة وأجهزتها عند تصديها لقضية التغلب على الفقر، والعمل على تحقيق مجتمع تشيع بين جنباة المساواة والعدالة الاجتماعية.

استندت الأفكار الاشتراكية لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ إلى العوامل الثلاثة التالية وهي:

- الاشتراكية الأخلاقية والبحث عن مجتمع يراعى فيه الفرد جاره أو أخيه.
- التعاون، من حيث الأخذ بالأفكار "الفابية" عن العمل والملكية المشتركة.
- الاتحادات والنقابات العمالية والتي تقدم الدعم للعمال في صراعاتهم مع أرباب الأعمال.

وبصفة عامة يمكننا أن نقف على بعض من السمات التي كانت تميز الفكر

الاشتراكي الديمقراطي على النحو التالي:

- الطبيعة البشرية، وهي المحرك الرئيسي وراء أي فكر أو مذهب سياسي في الغاية من وراء هذا أو ذاك، ويسعى الفكر الاشتراكي لبناء العلاقات بين البشر بالمجتمع بطريقة جيدة، بعيداً عن الأنانية والنزعة الفردية المطلقة.
- المجتمع، أي أن الأفراد عليهم أن يراعوا طبيعة العلاقات السائدة بالمجتمع والعناصر التي نشأت في ظلها من لغة، معارف، قيم، تكنولوجيا، رأسمال اجتماعي، أو السلوك البشري.
- الجماعة، إن إحساس الناس بهويتها يتحدد من خلال عضوية كل منهم لجماعة إنسانية ما، وهذا الشعور يرتبط بدوره بقيمة عليا أكبر تتمثل في حياتهم ذاتها.
- الطبقة الاجتماعية، وهي الأكثر أهمية والمصدر الأساسي في التقسيم الاجتماعي وشيوع اللامساواة.

- المساواة، وهي القيمة الرئيسية في الفكر الاشتراكي، ويدافع الاشتراكيون عنها بحرارة، ويرون ضرورة التوصل لمجتمع خالي من الفوارق الحادة بين الطبقات، من حيث الثروة والتعليم والصحة.
- الإخاء، وهي بدورها قيمة اجتماعية اشتراكية هامة أيضاً، فهؤلاء الاشتراكيون يطمحون دوماً في فض الصراعات بين أبناء المجتمع الواحد وفي ضمان أداء أرقى للمجتمع تجاه أعضائه.
- التغيير الاجتماعي، يدعو الاشتراكيون دوماً لضرورة حدوث تغييرات أساسية وتحولات بالمجتمع سواء بطريقة إصلاحية أو بالأسلوب الراديكالي خاصة فيما يتصل بإعادة توزيع الدخل والثروات.
- التمثيل، يرى هؤلاء الاشتراكيون ضرورة أن يكون التمثيل بناءً على الأساس الطبقي، سواء في المجالس النيابية أو توزيع السلطات أو القوى.
- الدولة، برغم أن الاشتراكية تؤكد على أن الدولة فقد نشأت للدفاع عن مصالح طبقة بعينها، إلا أنه يمكن إضفاء طابعاً ديمقراطياً عليها.

3- الأيديولوجية الليبرالية:

يركز هذا المذهب على قيمة العدالة الاجتماعية ومن ثم يدعم هذا المذهب السياسات والبرامج الاجتماعية التي ترسخ لمفهوم العدالة الاجتماعية ويولي أهمية خاصة بالتمكين لهذا الأخير من مقدرة على تبصرة الناس بحقوقهم ومساعدتهم على المشاركة الجدية بما يمس شئون حياتهم. كما يركز على حماية الحريات المدنية والسياسية للبشر بالمجتمع وسعة لترسيخ قيمة المساواة بينهم. وإطلاق الحريات الاجتماعية والاقتصادية للكافة وتعميق قيم المشاركة والديمقراطية.

الليبرالية، سواء الرأسمالية أو الديمقراطية، هي التي تسود اليوم بين جنبات العالم الصناعي وتشكل في ذات الوقت المنظومة السياسية والاقتصادية لهذه الأمم، بالغرب وبعض دول من الدول الشيوعية المنهارة. وتميل الليبرالية للأخذ بالتعددية السياسية، حرية الاقتصاد والأسواق، كما أن هناك أسس ترتكز عليها الأيديولوجية "حرية التعبير، حرية العمل والتعاقد، حرية العقيدة والعبادة، الحق في الملكية الشخصية".

ولاشك أن الليبرالية، مذهب أو أيديولوجية، معقدة متشابكة تمر دوماً بتغيرات منذ نشأتها وحتى اليوم.

وتحدد أهم مبادئها في:

أ - الفردية: تميل الدراسات الحديثة الجارية حول نشأة المجتمعات، إلى الاعتماد على تحليل دور الجماعة "في مرحلة ما قبل نشأة المجتمع الحديث" أيضاً نجد أن "الأيديولوجية" تتخذ من الطبقة أو النوع أو من العرق أو الأمم، نقطة البدء في

تحليلاتها. مثلاً: تركز الليبرالية على دور الفرد مؤكدة على أن المجتمع ما هو إلا محصلة لمجموعة من الأفراد هم وحدة واحدة يتحملون فيما بينهم بالتزامات وأعباء منوط بهم القيام بها جمعاء (أدوار اجتماعية) أي أن الليبرالية، تركز على دور الفرد، بينما الاشتراكية تركز على دور الجماعة وكتيها أيدولوجيتين متعارضتين في التوجه.

كما تؤمن الليبرالية بأن التقدم للمجتمع يعتمد كلية على القدرات والمهارات والمواهب والمبادرات الفردية وتنتقد تدخل السلطة أو الدولة في تلك الأدوار الفردية، كما ترى بأن قدرة المجتمع هي تحصيل لقدرات وإمكانيات أعضاؤه، وتركز على الحرية الفردية وحق الفرد في الاختيار وحماية مصالحه.

ب - الرشادة: في سبيل قيام الأفراد بتكوين قناعاتهم وتحديد علاقاتهم ومصالحهم أو المبادئ التي تحكم حياتهم، فأنهم يستخدمون منطقاً عقلياً خاصاً بكل منهم، حيث يستطيع الفرد أن يحسب أو أن يكيف الوسائل مع الغايات المطلوبة، كما يستطيع بالمنطق أن يحلل أو أن يقارن بين البدائل المختلفة باختصار يطلق على تلك السمة اسم "الرشادة" وبالمزج بينها وبين التقاليد والقيم والعادات يمكن للفرد من أن يحدد اتجاهاته في الحياة.

ج- الحرية: بالنسبة للكثيرين من الناس، فإن الحرية، هي المفهوم الليبرالي المركزي أو المحوري أو الذي تدور حوله الأيدولوجية الليبرالية بأسرها.

وتنقسم الحرية إلى نوعين أساسيين:

- حرية سلبية: ويقصد بها غياب القيود أو المعوقات التي تحد من نشاط الفرد أو حركته، وتشمل حرية التعبير والعبادة أو التجمع أو ممارسة الأنشطة المختلفة من تجارة وغيرها. أو ضمان عدم الاعتداء أو التقييد أو حبس الفرد، ولقد فرضت تلك النوعية من الحريات السلبية أثر صراعات خاضتها البشرية وحتى نهاية القرن السابع عشر وحالياً فإن معظم الدساتير تتضمن النص على تلك الحريات.

- الحرية الإيجابية: ويقصد بها ممارسة الحرية الاقتصادية الليبرالية، وحق الفرد في العيش تحت مبادئ المساواة والعدل والبعد عن شبح الفقر ومن ثم فإن الليبرالية الجديدة قد أيدت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لضمان حصول الأفراد على تلك الحريات، بما يخلق الظروف أو يهيئها لعيش الأفراد بكرامة "تعليم، خدمات صحية، واجتماعية 000 إلخ".

ولاشك أن الليبرالية كمذهب قد سادت عقب الحرب العالمية الثانية، حيث لعبت دوراً رئيسياً في الأحوال التالية:

● مناهضة الشمولية، خاصة في فترة الحرب الباردة، حيث دافعت آنذاك عن قيم التعددية السياسية والاجتماعية، كما تزعمت عملية مقاومة النزعات الفاشستية والشيوعية. التي سادت أوروبا وأمريكا.

- الديمقراطية الاجتماعية والتي لعبت دوراً لا يستهان به في معالجة الثغرات أو نقاط الضعف التي يعاني منها النظام الرأسمالي والمناداة بما سمي آنذاك بدولة الرفاه، وتنادى تلك النزعة بتفضيل تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي لإقالة النظام من أي ثغرات قد يتردى بها أو لممارسة بعض الأنشطة التي قد يحجم القطاع الخاص عن الخوض بها.
- الإصلاح الاجتماعي في الستينات والسبعينات، لما كانت الأفكار الليبرالية التقليدية تؤكد على حرية الفرد، من ثم فإن أي أفكار إصلاحية اجتماعية، يجب أن تبني على آراء وأفكار الفرد.
- على سبيل المثال "جهوده الإصلاحية لتشريعات الأحوال الشخصية، والمساواة بين الرجال والنساء بالأجر".
- الليبرالية الجديدة، والتي تعنى المدافعة عن الحقوق، مناهضة التدخل الحكومي في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي.
- الإصلاح المؤسسي أو الدستوري، مثل إصلاح النظام الانتخابي، من خلال إصلاحات جذرية في بنية النظام الدستوري والانتخابي ببريطانيا. وقيام العديد من الأحزاب السياسية بمراجعة نفسها ومنها حزب العمال البريطاني على سبيل المثال وإدخال العديد من الإصلاحات الدستورية مثل "حرية المعلومات، ميثاق الحقوق" كذلك شملت تلك الإصلاحات الحزب الليبرالي. منذ مطلع سنة 1945 مثل:
- بالنسبة لاقتصاد السوق، عملت الحكومة على ضمان التعليم والأخذ بفكرة الرفاه الاجتماعي.
- التوجه نحو القارة الأوروبية.
- نزعة دولية، من خلال العمل على إصلاح أحوال منظمة الأمم المتحدة.
- الأخذ بإقرار حقوق عديدة للملونين والأقليات.
- بالنسبة للإصلاحات الدستورية، فقد تمثلت في إعادة النظر في التمثيل النيابي، والمناداة بالمساواة بين الجميع.
- ويمكن عرض أهم ملامح الفكر الليبرالي في الآتي:
- الحكم بالرضاء، ذلك لأن البشر مستقلون مفطورون على الحرية وعدم التقيد، لا يمكن إخضاعهم لسلطة من دون رضاهم.
- الحكم المحدود، من حيث تضيق نطاق السلطة، لأن الأصل أن الناس أحرار، ومن ثم نجد القواعد الدستورية التي تحد من تغول السلطة أو طغيانها على الناس.
- الحرية في ظل القانون، حيث أن الهدف التقليدي، هو أن الحكم يتم في ظل أحكام القانون، وإن كان ذلك مستحيلاً بصورة عملية حيث أن المحاكم تواجه

أحياناً بأمور تستدعى ضرورة قيامها بتفسير النصوص القانونية. إلا أن الليبرالية تخشى وبدرجة كبيرة من طغيان السلطة على حقوق الأفراد وضماناتهم، مما يجعلها تفرض قيوداً شديدة على الخروج على القانون.

● الحقوق، يفترض هذا المذهب أن الأفراد متساوون في الحقوق والواجبات، وأن الدولة منوط بها الدفاع عن هذه الحقوق وصيانتها، والامتنال للمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ويؤكد المذهب الليبرالي على حق الفرد في الاعتقاد والتدين، الحق في التعبير الحر والكلام والتجمع، حق الفرد في التعليم والصحة والعمل. وبرغم أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أقرب ما تكون للفكر الاشتراكي إلا أن الليبرالية تؤمن بها وتعمل جاهدة على ضمان تطبيقها والأخذ بها.

● المساواة أمام الفرص، يدافع الليبراليون عن المساواة خاصة في الفرص بين الناس، ولا يقصدون هنا المساواة المطلقة، أو المساواة في العائد بل المساواة بين الجميع في الحصول على الفرصة المناسبة كل حسب قدراته ومهاراته.

● المساواة قبل القانون، حيث أن العدالة الاجتماعية تتطلب ضرورة مساواة الجميع وخضوعهم أمام القانون دون تمييز حسب الدين أو العرق أو اللون.

● التسامح، يهتم الليبراليون بالتعددية الاجتماعية والسياسية، وبطبيعة الحال فإنهم يميلون للأخذ بفكرة التسامح والتعايش بين الأقليات أو الملونين أو الاثنيات وبعضهم البعض.

● التقليل، ويقصد بذلك العمل على تحديد سلطات الدولة وحصرها في أضيق نطاق ممكن، تحقيقاً للعدالة والمساواة بين الجميع.

● النزعة الدولية، أو التوجهات الدولية، من حيث مثول الدولة للقانون الدولي والاندماج في التجمعات والمنظمات الدولية.

4- الأيولوجية النيوليبرالية:

يمثل التيار الفكري النيوليبرالي، محاولة لإحياء أفكار كلاسيكية ليبرالية سادت خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وتمثل هذه الأفكار بدورها نتائج فكرية للاقتصاد السياسي خلال هذه الفترة ويتضمن الفكر النيوليبرالي العناصر التالية:

(أ) الحرية:

الحرية سواء أكانت فردية أو سياسية، تعتبر العمود الفقري النيوليبرالي حيث يرى هذا الفكر أن لكل فرد الحق في تحديد خياراته في الحياة بحرية غير مقيد بآراء وتصرفات الآخرين، ومن ثم تتضمن الحرية أن يترك كل فرد للتصرف كما يحلو له بحياته دون قسر والجدير بالذكر أن هذا التعريف للحرية سلبي بمعنى أنه يفترض غياب وجود أي قوى خارجية تؤثر على حرية وخيارات الفرد وتحدها، على أن

حرية الفرد مرهونة بعد تقييد حرية الآخرين أو إيقاع الضرر بهم باختصار فلكل الناس الحق في تعظيم منافعهم من الحرية ما لم تساء استخدامات هذه الحرية في إيقاع ضرر أو أذى بآخرين.

الجدير بالذكر أيضاً أن أنصار النيوليبرالية يرفضون بشدة مفهوم الحرية الإيجابية التي تحض وتشجع الناس على التفكير الإبداعي الخلاق غير أنهم يرون أن التوسع في تفسير الحرية وفق منظور إيجابي يؤدي إلى حرمان آخرين ممن يفتقرون للمقدرة على توسيع مداركهم وتنمية مهاراتهم الخلاقة وبالتالي ستحصر الحرية في حريات فردية لفئة قليلة على حساب باقي مجموعة السكان من ذوي القدرات والمهارات المحدودة.

(ب) النزعة الفردية:

تعطي النيوليبرالية أهمية كبيرة لمفهوم الفردية، إذ ترى أن للإنسان الفرد قيمة وأهمية على قيمة المجتمع أو الجماعة، أو الطبقة أو العرق، وتمثل وجهة النظر هذه مدخلا طبيعياً وثابتاً عند هذه المجتمعات.

وطبقاً للفكر النيوليبرالي، فإن الفرد قادر بذاته على تحديد مصالحه والحكم عليها بطريقة صحيحة، كما أنهم يرفضون فكرة الأنانية ويرونها تعبيراً فردياً صحيحاً عن ميل الفرد لتفضيل مصالحه على مصالح الآخرين ويرون في المجتمع مصطلح غامض ينتق كثيراً من حريات الأفراد ومقدرتهم الإبداعية على الحياة والعيش بل يرون أن فكرة المجتمع غير صحيحة بالمرّة وأنه لا يوجد ما نطلق عليه المصلحة العامة، إذ أنها بالنهاية جملة من مصالح طبقة مسيطرة ومهيمنة على ما عداها من الطبقات الاجتماعية.

(ج) السوق الحرة: من ناحية أخرى يدافع أنصار الفكر النيوليبرالي عن فكرة السوق الحرة أو حرية السوق ويرون في هذه الآلية أداة عادلة لمقابلة احتياجات الناس من السلع والخدمات الضرورية وغيرها ويمثل السوق هنا مكان لقاء بين المشتري والبائع يستوفي فيه المشتري حاجاته المختلفة نظير سداد ثمن عادل للبائع.

وطبقاً لهذا الفكر، فإن السعر يتحدد طبقاً لأسس العدالة والمنطق خاصة وأن كافة المعاملات التي تتم بالسوق تتم طواعية واختياراً دون جبر من طرف لآخر، ومن ثم يشجع هذا الفكر على حرية السوق دون قيود أو تدخلات من أطراف أخرى غير البائعين والمشتريين حتى تتم المعاملات بداخله بموضوعية وعدالة، وطبقاً لهذا المفهوم تتحدد مستويات جودة السلع والخدمات بالسوق طبقاً لآليات العرض والطلب عليها فإذا عرض المشترون عن شراء السلعة أو الخدمة لعيب أو لرداءة جودتها فإن هذه الحالة تدفع المنتجين لتحسين نوعية المنتج أو النزول بأسعارها رغبة للحفاظ على المشتريين.

(د) دور الحكومة: يركز الفكر النيوليبرالي على التأكيد على أهمية تقليص التدخل الحكومي الإيجابي بالأنشطة الدائرة بالسوق، ويرون في مثل هذه التدخلات الحكومية

معوق رئيسي لنمو السوق وأن دور الحكومة من وجهة هذا الفكر ينحصر في تنظيم العمل بالسوق والتحكيم في المنازعات التي تنشأ بين أطرافه، بخلاف التذكير بالوظائف الرئيسية للدولة من دفاع وصحة عامة وعدالة وأمن داخلي وسياسة خارجية. لذا فقد عبر هذا التيار الفكري عن عميق قلقه تجاه تزايد التدخل الحكومي في الأسواق خلال النصف الثاني من القرن العشرين بصورة غير مسبوقة.

الخلاصة أن التدخل الحكومي الإيجابي لعمل السوق مرفوض كلية ويقتصر عمله على تنظيم السوق أو إعادة تنظيمه إذا حدث خلل أو اضطراب فيه.

وينتقد أنصار هذا الفكر التوجهات الفكرية الأخرى الداعية لتدخل الدولة أو لزيادة دورها بالحياة الاقتصادية أو الأنشطة الاجتماعية لأنهم يرون في هذا عدواناً على آليات السوق. وأن في التدخلات الرسمية للدولة انتقاصاً من مفهوم العدالة الطبيعية.

5- الأيديولوجية المحافظة الجديدة:

يهتم هذا التيار الفكري بالبحث عن إحياء بعض من المبادئ الاجتماعية المرتبطة بالنزعة المحافظة التي سادت المجتمعات الغربية في القرن التاسع عشر الميلادي، وبالدراسة المتأنية لهذه النزعة الجديدة نجد أنها تقوم على أسس ثلاثة رئيسية وهي:

(أ) القانون والنظام: يتميز أنصار هذا التيار الفكري كثيراً بالمحافظة على القانون والنظام إذ يحملون مشاعر سيئة تجاه مقدرة البشر على الحفاظ على النظام من تلقاء أنفسهم ويرون أن القانون أو النظام الموجودة قادر على إيجاد هذا الوضع ويرون في الجريمة خروج على الشريعة والنظام العام الموجود ويرفضون بشدة فكرة أن تكون الجريمة نابعة عن خلل في آليات توزيع الدخل أو بسبب انتشار اللامساواة البنيوية الكامنة بالمجتمع. بل ينسبون الجريمة دائماً للغريزة البشرية التي هي سبباً رئيسياً لكل الشرور بالعالم ومن ثم يعولون على أهمية الحفاظ على المجتمع بالنظام والقانون.

ويؤمن أنصار هذا الفكر بأن الناس تتحسن سلوكياتهم فقط إذا خضعوا لحكم القانون أو لنظام صارم يفرض عليهم والخلاصة أن المزيد من النظام والقانون شرط رئيسي لمواجهة العنف والجريمة الاجتماعية المتزايدة.

(ب) الأخلاقيات العامة: يهتم الفكر المحافظ الجديد، كثيراً بالحفاظ على القيم والأخلاقيات العامة ويرون في ظهور النزعات وأنماط الحياة الجديدة عدواناً على القيم الغربية والتقاليد الأسرية الأصلية التي قام عليها المجتمع. ويجأ هؤلاء دائماً بالشكوى من أن المجتمع مهدد بسبب الميول الجديدة بأشكال العنف والجريمة، وتحذر هذه الأصوات من استئراء من هذه النزعات الحياتية الغربية وتدعو لمقاطعتها والتصدي لها بكل حزم وقوة.

(ج) الهوية القومية: على النقيض تماماً من الفكر النيوليبرالي، نجد أن التيار الفكري المحافظ الجديد يهتم كثيراً بفكرة الهوية القومية ويهتم أكثر بالارتباط بالدولة أو بفكرة الوطن والجماعة ويعتقد أنصاره أنه إذا تفهم المواطنون القيم والأنماط الثقافية والموروث القيمي والثقافي السائد بالمجتمع فإن هذا حسب اعتقادهم يقوي من الروابط الاجتماعية بين الفرد والمجتمع ويحافظ أكثر على النظام الموجود لذا لا غرابة أن المحافظين الجدد يناصبون العداء لفكرة التعددية الثقافية أو فكر السماح بوجود أخلاط أو إثنيات تعيش بذات المجتمع وتخالف هويتهم القومية ولعل هذه الفكرة أساس كبير للتعصب والنزعات العصرية فيما بعد.

6- أيديولوجية اليمين الجديد:

لاحظنا في الصفحات القليلة السابقة، أن ثمة تباينات تبين الفكر النيوليبرالي والمحافظ الجديد، فمثلاً نجد أن المحافظون الجدد يهتمون بكل ما يهدد المجتمع وينتقض من النظام والقانون ويرون في النزعة الفردية التي يقرها الفكر الليبرالي الجديد عدواناً صارخاً على المجتمع.

ويحذر الفكر المحافظ الجديد من أن المفاهيم والقيم النيوليبرالية تهدد فعلاً وقولاً أسس وركائز المجتمعات الأوروبية والغربية. لذا لا غرابة أن يقاوم الفكر المحافظ والمحافظين الجدد العولمة ولا يميلون لها لما تمثل من تهديد للهوية القومية وعدواناً صارخاً على القيم والتقاليد الأسرية والمجتمعية.

ولكن يظل السؤال هنا هل من فارق جوهري بين كلاً من الفكر النيوليبرالي والمحافظ الجديد؟ حيث يؤمن الكثير من الباحثين والمنظرين السياسيين بأن الاثنين يمثلان وجهين لعملة واحدة وأن الاختلاف بينهما شكلي فقط ودلالة هذا أن المزج بين النوعين من التيارات الفكرية قد واجه ما أطلق عليه باليمين الجديد، فلا غصاصة من الحفاظ على القيم والتقاليد المجتمعية والهوية القومية وفي ذات الوقت نجد الحريات السياسية والفردية والاقتصادية بما يفتح الباب لتطور اقتصادي وتدقق لمصالح تجارية واقتصادية لا حدود لها.

وقبل الخوض في علاقة اليمين الجديد بدول الرعاية الاجتماعية تجدر الإشارة إلى التفرقة بين اليمين الجديد الليبرالي واليمين الجديد المحافظ في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

يوضح أوجه التباين بين اليمين الجديد الليبرالي واليمين الجديد المحافظ

اليمين الجديد المحافظ	اليمين الجديد الليبرالي
نزعة محافظة تقليدية.	ليبرالية كلاسيكية.
نزعة عضوية.	نزعة فردية.
السلطوية.	التحرر بكافة أشكاله.

دينامية اقتصادية. إعلاء شأن المصلحة الذاتية. عدالة الوصول للفرص. تقليص لدور الدولة. نزعة دولية أو عالمية. الميل للعولمة.	نظام اجتماعي. القيم التقليدية. هيراركية طبيعية. دولة قوية. قومية وطنية. معادة ومناهضة للعولمة.
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------

اليمن الجديد ودولة الرفاهية: نظراً لوجود جزء مشترك لليمن الجديد مستمد من الفكر النيوليبرالي والمحافظة الجديد فلا غرابة إذن أن يناهض اليمن الجديد فكرة دولة الرفاهية "الرعاية" من زوايا:

1- **اعتراضات فلسفية:** فهم يرون في تدخل الدولة لتشديد مفهوم الرفاهية يؤدي إلى توجيه الخدمات والدعم لمن لا يستحقه ومن ثم يؤثر هذا سلباً على آليات عمل السوق ويخل بالعدالة المفترض وجودها، كما يقوم هذا الرأي الفلسفي على نقد فكرة الرفاهية بدعوى أنها وبصورة فعلية لم تحل المشكلات الاجتماعية القائمة بل زادت عمقاً وسوءاً على سوء فمن الصعوبة بمكان تصور إمكانية تحقيق عدالة اجتماعية كاملة بين مجتمع يضم طبقات اجتماعية واقتصادية متفاوتة القدرات والمهارات والموارد وأن المساواة التي حرمتها الطبيعة على نفسها لا يمكن تحقيقها بين البشر بالمجتمع بصورة مصطنعة. بل يشط أنصار هذا الرأي في تقديم الرفاهية بالقول بأن هذا المفهوم "دولة الرفاهية" يمثل تهديداً صريحاً للحريات الشخصية وللقدرة الفردية المتفاوتة بين الناس وأنه من الصعوبة بمكان تصور مجتمع قائم طبيعياً على الاختلاف ويحرم أفراد من الاختيار بين الرغبات والحاجات ونفرض عليهم حاجات وخدمات محددة من وجهة نظر منتجها.

2- **اعتراضات ونقد من منظور اقتصادي:** القارئ الحصيف لفكر اليمن الجديد يرى أنهم يوجهون سهام تقديم كثيراً لجوانب اقتصادية مصاحبة لدولة الرفاهية، مثلاً يرون في غياب السوق الحرة في عملية توزيع السلع والخدمات الخاصة بالرعاية الاجتماعية وغيرها تتسبب في مشكلات عويصة منها، صعوبة التعرف على احتياجات الناس بكل دقة لتعدد ولتباين الخيارات بتنوع المشارب والأهواء ومن ثم نجد أن الناس مجبرة على تقبل خدمات محددة وهذا يتناقض مع مبدأ حرية الاختيار طالما الفرد قادر على دفع المقابل، ويرون أيضاً في معرض تقديم المرير لدولة الرفاهية أنه من المستحيل على السياسيين والمؤسسات الرسمية للدولة أن تتعرف على وجه الدقة على احتياجات الناس من السلع والخدمات بصورة كاملة وأن الأمر لا يعدوا طرح

جملة من الخدمات والسلع التي تعبر عن مصالح واهتمامات فئة محددة على أنها معبرة عن احتياجات المجتمع بأكمله. الخلاصة هنا أن نسق توصيل الخدمات التي تقره دولة الرفاهة بسبب دماراً كبيراً وتشويهاً لآليات السوق الطبيعية القادرة بمفردها على تلبية احتياجات الناس بدون تدخل من الدولة. ويدللون على فرضياتهم بالحديث عن خدمات الرعاية الطبية، حيث يرون أن الخدمة المقدمة مثل المصالح المباشرة والحقيقية للأطباء المستفيدين منها على حساب المجموع العام من الناس التي تدفع الضرائب وتمول هذه النظم الصحية فليس الفقير يحصل دائماً على هذه النوعية من الخدمات بل تؤمن الفردية الطريق لآخرين لا يستحقونها من ناحية ثانية يحوي هذا الفكر على أن دولة الرفاهة لا تهتم كثيراً باختلاف الخيارات المقدمة للناس بل تفرض عليهم خيارات محددة بدعوى أنها الأنسب والأصلح لهم. ما يعني أن خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية تقدم فقط من وجهة نظر منتجها أو طارحها دون مراعاة أو اهتمام بمتلقي هذه الخدمات من الجمهور وهذا أمر يتنافى تماماً مع سياسات السوق التي تحوي على أهمية رضا العميل أولاً وتسعى جاهدة للتمييز بين المنتجات والسلع والخدمات المطروحة بالسوق لإشباع حاجاته المتباينة والمتناقضة أحياناً كثيرة، النتيجة أن خدمات دولة الرفاهة احتكارية بالمقام الأول تصب في مصالح وغايات أناس بعينهم على حساب المجموع وأن الأمر مجرد شعارات تدغدغ حواس العامة من الفقراء والمعوزين، أمراً ونقداً ثانياً يطرحه أنصار هذا الفكر يرون بموجبه أن نتائج سياسات دولة الرفاهة أو الرعاية تلك تحقق الآمال المنشودة التي تعلق بها القلوب والأفئدة بنهاية الحرب العالمية الثانية بل يرون أن نتائجها سلبية وضارة للجميع بمن فيهم الفقراء والمحتاجين أنفسهم. ومن الآثار السلبية للتوسع بمفهوم دولة الرفاهة ببريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية أن جزءاً لا بأس به من الموارد النادرة بالبلاد قد ذهبت في قنوات غير إنتاجية ما دعا الدولة في أحيان كثيرة لتعديل نظام الجباية الضريبية لزيادة حصيلتها حتى تستطيع الوفاء بتكاليف وأعباء برامج الرعاية الاجتماعية واقتصادياً ندرة أثر زيادة الاستقطاعات الضريبية هروب رؤوس الأموال وفرار المنتجين وتحديداً على إيجاد مناخ انكماشى على مستوى الاقتصاد بالبلاد.

3- **اعتراضات اجتماعية:** طبقاً للتوجهات الفكرية لليمين الجديد، فإن نشأة أو ظهور دولة الرفاهة أو الرعاية الاجتماعية قد أحدثت أثراً اجتماعياً غير مرغوبة بها:

- أن النظام الاجتماعي كان يهتم فقط بمن يمتلك المقدرة على دفع مقابل خدمات الرعاية بغض النظر عن الأصول الطبقية أو الاثنية أو السياسية فالتركيز هنا فقط على من يمتلك المال اللازم مقابل أداء الخدمة.
- إن إتاحة خدمات الرعاية بصورة مجانية أو بأثمان قليلة دفعت الكثير من الفئات الاجتماعية للتهرب من مسؤولياتها تجاه المجتمع كما خلقت أجيالاً متواكدة معتمدة كلية على الدولة.
- صعوبة الوصول لنقطة يمكن للنظام أن يدعى بإشباع المحتاجين لهذه الخدمات فدائماً ثمة مشكلة وإنما هناك احتياجات متزايدة بصورة تثقل كاهل النظام الاجتماعي وتسبب فوضى اجتماعية لتزايد الفئات الاجتماعية المعتمدة كلية على الرعاية الاجتماعية.
- وبدلاً من أن يكون مفهوم دولة الرفاهة أو الرعاية سبباً في استئصال مشكلات اجتماعية بعينها فإن التجربة العملية والميدانية تشير للدور الكبير الذي يلعبه هذا المفهوم في تعميق بعض المشكلات الاجتماعية حدة وخلق أخرى لم تكن قائمة من قبل منها مثلاً مشكلة اجتماعية جديدة تعاني منها البلدان الغربية التي طبقت مفهوم دولة الرفاهة وهي زيادة حالات الأسر التي تعولها نسوة أو نساء، تعتمد كلية على مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية "مساعدات اجتماعية مختلفة" أيضاً ضعف المرونة أو جمود نسق توصيل الرعاية يجعل المستخدمين للنظام يميلون للتحايل عليه لتحقيق بعض المكاسب المادية وغيرها.
- يؤمن الكثيرون من أنصار اليمين الجديد بأن مفهوم دولة الرفاهة أو الرعاية يتضمن بصورة أو بأخرى شكلاً مختلفاً من أشكال الرعاية الاجتماعية يتضمن بصورة أو بأخرى شكلاً مختلفاً من أشكال تسلط الدولة وراقبتها وسيطرتها على المجتمع كما أنه يغفل يد الأفراد عن التصرف بحرية في ظل دور متزايد للدولة بدلاً من النزعة الفردية.
- يرون أيضاً أن دولة الرعاية أو الرفاهة تخلق ما أطلق عليه ثقافة التبعية والخضوع حيث حلت الدولة بمؤسساتها الرسمية المقدمة لخدمات الرعاية الاجتماعية محل الأسرة في ممارسة أدوارها الطبيعية، أسر لا تعرف كيفية تنشئة أطفالهم، وأسر لا يعرف البالغ أن عليه التزاماً نحو المسنين الموجودين بها كما رأينا فتيات صغيرات السن غير متزوجات وأمهات في ذات الوقت يرعين أطفالاً الفارق العمري بين الطفل وأمه ليس بالكبير وهذا كله مرده اعتماد المجتمع بصورة شبه كلية على خدمات رعاية تقدمها الدولة أو وجدت أو رسخت من مفهوم التبعية والخضوع وقتل روح الفردية.

المراقبون لفكر اليمين الجديد، قد لاحظوا أن هؤلاء طرحوا حزمة من السياسات الاجتماعية الغاية منها مواجهة الآثار السلبية لسياسات دولة الرفاهية الاجتماعية وقد تضمنت هذه السياسات الاجتماعية العامة الجديدة، إجراء تخفيضات كبيرو وكثيرة على برامج الرفاهية والرعاية الاجتماعية السائدة خاصة في قطاعات التعليم والصحة وخدمات الإسكان وبالنسبة لمن يعجزون فعلاً بسبب قصور دخلهم المادي عن الوصول للخدمات الاجتماعية، فقد طرحت السياسات الجديدة إمكانية تخصيص مساعدات مادية محدودة تعينهم على مواجهة هذه الأوضاع الجديدة.

وقد حدد هذا التوجه الفكري المحافظ الجديد شروطاً لمنح هذه المساعدات بدايتها ضرورة وجود الحاجة الملحة وثانيها التأكد فعلاً من أنها ستذهب لمن يستحقها، وبسبب تجارب الفشل المريرة التي منى بها نسق توصيل الخدمات الاجتماعية في ظل سيادة دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية، فقد تنصل الفكر المحافظ الجديد كلية عن دور الدولة في توصيل أو تقديم مثل هذه الخدمات وسعي للبحث عن أدوات جديدة تتولى مثل هذه المهام مثل بيع هذه الخدمات للقطاع الخاص أو إتاحة الفرصة لكافة القطاعات المجتمعية المدنية للقيام بهذه المهام.

وعلى النقيض من اليمين الجديد كان المحافظون الجدد يرون صعوبة إجراء إصلاح أو ترميم لنظام دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية إذ يرون في هذا الأخير سبباً رئيسياً لكل المشكلات التي حاقت بالمجتمع. رأي هؤلاء أنه من الأهمية بمكان أن نبحث عن بديل للدولة لتولي مثل هذه الأدوار التي لا تعتبر ضمن وظائفها أو أدوارها الأصيلة، وعول هؤلاء كثيراً على القطاعين الباقيين بالمجتمع وهما القطاع الخاص والقطاع التطوعي غير الحكومي، بخلاف أن اهتم أيضاً بتشجيع الأفراد على إطلاق لمبادرات الإيجابية الاجتماعية النشطة لممارسة بعض هذه الأدوار.

7- أيديولوجية العمل الجديد:

في ظل زعامة "نيل كينوك" و "جون سميث" و "توني بلير" وبعد عام 1983، لاحظ حزب العمل أن الفكر "التاتشري" قد أحدث تحولات حادة في الأجندة السياسية، وأنه "حزب العمال" قد ابتعد عن الأسس التي قامت عليها أيديولوجية. ومن العوامل التي ساهمت في ذلك الانهيار الدرامي الذي حدث للاتحاد السوفيتي، سنة 1989م، مما دعا قادة وزعماء حزب العمال البريطاني لإعادة النظر في الأسس الفكرية والمذهبية التي كانوا يستندون إليها.

ومن ثم فقد بدأ هؤلاء أنه من الضروري التكيف مع المستجدات التي طرأت على الساحة السياسية سواء المحلية البريطانية من تحولات قد أحدثها المحافظون أو على الساحة العالمية من انهيار للتكتل الاشتراكي الدولي بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق وبزوغ قوى العولمة. ومن ثم فقد بدأ الحزب في إعادة تقييم المبادئ التي يعتنقها، ومن هنا فقد ظهر للوجود ما يسمى آنذاك بفكر العمال الجديد، حيث تمثل

الأيدولوجية الجديدة هذه ميلاً نحو المبادئ النيوليبرالية، وتكيفاً في ذات الوقت مع المتغيرات الدولية الجارية.

ومن أهم التغيرات التي لحقت حزب العمال البريطاني خلال الفترة الأخيرة ما

يلي:

- 1- مراجعة شاملة لسياسات الحزب خاصة تلك التي سادت بريطانيا خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عام 1979.
- 2- التحول نحو مفهوم الديمقراطية الاجتماعية كمنهج جديد بديل عن الاشتراكية الديمقراطية.
- 3- تبني شعار أو نهج الطريق الثالث، كعنوان جديد ظهر به الحزب على الناس بعد عودته للسلطة.

وفيما يلي أهم ملامح أيديولوجية العمل الجديد:

أ- الملكية العامة: بدأ التركيز على الملكية العامة منذ عام 1918، خاصة بعد التعديلات الدستورية التي أدخلها العمال في ذلك العام، ومن خلال هذه التعديلات أفصح العمال عن كامل رغبتهم وإرادتهم بالانحياز للاشتراكية الديمقراطية بديلاً قوياً عن أي إصلاحات ليبرالية أثرت وقتها، الغريب أنه بدلاً من النظر لهذه التحولات على أنها تمهيداً لتحولات اشتراكية مؤثرة على بريطانيا رأي البعض في الاشتراكية الديمقراطية دعماً وناصراً قوياً للرأسمالية القائمة وقتها لذا نجد أن الملكية العامة قد لعبت دوراً حيوياً هاماً في ترسيخ هذه الفكرة وتأكيدھا بين العامة والخاصة. حتى إن البعض يرون في الاشتراكية الديمقراطية التي نادى بها العمال منذ مطلع القرن العشرين فكرة غامضة غموض فكرة القومية أو الهوية الوطنية وأنها من هنا أقرب للأفكار اليتوتبية الخيالية الجدير بالذكر أيضاً أن التوجه العمالي للاشتراكية الديمقراطية حجم كثير من التحيز للقومية أو للهوية الوطنية على الرغم من إدعاء بان الهوية الوطنية ستظل المحك الرئيسي لمواجهة استغلال وتوغل الرأسمالية ومن ثم رأي العمال أيضاً أن الوسيلة الحقيقية لإيقاف التراكم الرأسمالي للملكيات الخاصة ببريطانيا لا يكون إلا من خلال تكوين ملكيات عامة ذات مقدره على موازنة النشاطات الاقتصادية القائمة بالاقتصاد البريطاني أطلق البعض على هذه المرحلة مسمى الديمقراطية الصناعية البريطانية، حيث عمل القطاع العام البريطاني على موازنة تأثير الأنشطة الرأسمالية.

ب- التخطيط: آمن العمال أيضاً بأن الحكومة بحاجة ماسة للمشاركة الجديدة الفاعلة بمختلف الأنشطة الاقتصادية وإن لم يكن ثمة اتفاق على طبيعة ونوعية الأنشطة الاقتصادية الواجب التدخل فيها. رأي البعض استخدام نظام التسعير الإجمالي أو نظام الحصص التجارية أو التدخل من خلال سياسات دعم ومساندة للعمال وبخاصة وضع مستويات للأجور ومن المنظرين العمال من رأي أن التدخل بالنشاط الاقتصادي يجب

أن يكون من خلال تدابير مباشرة تؤثر على هذه النشاطات على المستوى القومي الإجمالي، فقد رأي آخرون تدابير غير مباشرة ولعل الجدل والنقاش قد استمر طوال خلال الخمسون سنة هذه حيال أفضل سبل التدخل بالنشاط الحكومي الاقتصادي.

(ج) الديمقراطية الاجتماعية: التحول لمفهوم الديمقراطية الاجتماعية بدلاً عن الاشتراكية الديمقراطية ولعل تأثير هذا المفهوم، قد تضمن إعادة النظر في ضرورة الملكية العامة كأداة للتوازن بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل هذه الظروف والأوضاع تم المحافظة على صلب وجوهر النظام الليبرالي الرأسمالي وفي نفس الوقت الأخذ بالتدخل الحكومي بالأنشطة الاقتصادية بما يسمح بانطلاقه السوق. أيضاً ركز الإصلاحيون من العمل الجدد على كيفية تحقق المساواة والارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة للجمهور أو للمواطنين "الجودة" بدلاً من الكم، أي الاهتمام بالجودة كمرادف موضوعي للاشتراكية العلمية.

8- أيديولوجية الطريق الثالث:

يمكن القول بان فكر الطريق الثالث يبدأ بتناول ودراسة أفكار الديمقراطية الاشتراكية الجديدة، كما يأتي أيضاً تعبيراً عن تطور سياسي على أفكار اليسار بحيث يميل أكثر للوسط أو تقرباً لما عرف باليمين الجديد ومن ثم يرى البعض أن تيار الطريق الثالث يجمع بين حسنات ومزايا التيار اليميني السائد بالولايات المتحدة الأمريكية والأخرى اليسارية السائدة في أوروبا وتحديداً ببريطانيا.

يعود الفضل لإلقاء الضوء على مفهوم الطريق الثالث، للمؤلف "أنطوني جينز" ودراساته عن الإدارة الديمقراطية أيام حكم الرئيس كلينتون بالولايات المتحدة الأمريكية، وحكم العمال الجدد في بريطانيا أيام **توني بليز**،/ أنظر **جينز 1998**، ومولفه الشهير **الطريق الثالث**، والذي حقق أفضل الكتب مبيعاً وترجم للعديد من اللغات، أشاد به النقاد وعده من أفضل الدراسات التي تناولت الديمقراطية الاشتراكية والنيوليبرالية واعتبره آخرون محاولة لتأسيس ما عرف بتيار يسار الوسط.

يؤمن هذا الاتجاه بان القيم الاجتماعية هي التي تحقق خلف أي سياسات اجتماعية أو اقتصادية ومن ثم تتبع فكرة الطريق الثالث، من أن هناك قيماً وتقاليد اجتماعية تتشكل في ضوئها غايات وأهداف اجتماعية واقتصادية، مثلاً، قيمة المساواة أو العدالة الاجتماعية نجد أنها تتحول لغايات وأهداف اجتماعية عديدة تدور أغلبها حول هذه القيمة شكلاً ومضموناً في صورة سياسات اجتماعية تقوم على المساواة في الفرص والمساواة للوصول للخدمات الاجتماعية والصحية مثلاً بين المواطنين كافة، ولا يقتصر الطريق الثالث على تلك الغاية، بل يتعداها للقضاء على كافة أشكال التمييز واللامساواة بين البشر بالمجتمع.

وتتحدد أهم ملامح الطريق الثالث في الآتي:

أ - **الطريق الثالث والسياسة الاقتصادية:** شجع أنصار هذا الاتجاه، البعد عن الالتزامات الاقتصادية مثل التخطيط الاقتصادي والملكية العامة والأحرار على سياسات لتوزيع الدخل، عكس ما كان ينادي به حزب العمال الجديد.

ب - **الطريق الثالث والسياسة الاجتماعية:** طرح الطريق الثالث ما يسمى "بالورقة البيضاء 1998" للدلالة على البدء في مفهوم جديد لدولة الرفاهية أو الرعاية الاجتماعية كانت أهم سماتها كنهج جديد للتعامل مع دولة الرفاهية:

- التركيز على الدولة النشطة الإيجابية بدلاً من خلق أو ترسيخ التبعية والخضوع للدولة حيث يجب على الدولة أن تساعد الفرد على تجاوز محنته هذه بدلاً من إعالته ولعل أهم مساعدة يمكن للدولة تقديمها للفرد المحتاج وقتها تأهيله وتدريبه لضمان عودته بالنهاية لسوق العمل المنتج الإيجابي.
- ضرورة الاتفاق الواضح بين الكافة على وجود اختلاف بين الخدمات العامة التي قدمها القطاع العام وبين مفهوم المصلحة العامة حيث لا يشترط أن تتحقق المصلحة العامة فقط على يد القطاع العام وخدماته الرديئة في أحيان كثيرة، وليس معنى هذا أيضاً أن القطاع الخاص غير قادر على خدمة المصلحة العامة. فقد تتحقق هذه المصلحة العامة حسب تأكيد "جيدنز 2002" من خلال تضافر جهود كافة القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها القطاع الخاص.
- ضرورة الإيمان بأن الرفاهية بصورتها المعاصرة يجب أن تعكس مقتضيات المرحلة الحالية التي تحرمها بريطانيا ومن ثم يجب أن تكون الخدمات معبرة عن حاجات الناس فعلاً وقولاً. لذ يؤكد بليير 2003 " باستحالة الوفاء بكافة احتياجات الناس من خدمات الرعاية المختلفة طالما كانت بالمجان وبدون مقابل، وبالتالي يجب أن تسهم الفرد في دفع جزء من تكلفة الخدمة إذا أراد نوعية أو مستوى جودة خاص منها. كما يجب تشجيع القطاع الخاص على تولى مسئولية توصيل الخدمات العامة لمستحقيها.
- أيضاً يجب أن تستند استراتيجيات الرفاهية المعاصرة على إعادة تعريف للعلاقة بين الفرد والمجتمع وبينهما وبين الدولة، فإذا كان ينظر للدولة على أنها ممول كبير لخدمات كثيرة اجتماعية صحية وتعليمية وإسكانية بخلاف الأدوار التقليدية التي تتولاها من صحة عامة، عدل، أمن 000 إلخ. فإن على الفرد أن يضطلع أيضاً بمسئوليته تجاه نفسه وتجاه المجتمع الكبير الذي يعيش فيه. لذا يجب تشجيع هؤلاء على تبني نماذج رعاية اجتماعية تبادلية فيما بينهم، مثلاً مسئولية الأسرة عن رعاية أفرادها ومسئولية الجيران عن رعاية المستضعفين من أقرانهم وهكذا.

- ضرورة الاعتقاد أو الإيمان بضرورة تخليص نسق توصيل الخدمات الاجتماعية "على المستوى المحلي" من الروتين الذي يئن من وطأته ويكبله بقيود تعجزه عن تحقيق الغايات المرصودة له. لذا فقد طرح "بليز 2003" فكرة تأسيس إطار عمل تتحقق وتترسخ من خلاله المساواة والشفافية، للقائمين على إدارة نسق الرعاية الاجتماعية المحلي وننوه هنا لضرورة وضوح الأهداف وشفافيتها بما لا يدع مجالاً للغموض في الفهم وتأخر بالتنفيذ.

(ج) المساواة في الفرص: سعى العمال الجدد لزيادة شعبيته بين ناخبيه وبخاصة الأجيال الصاعدة من المواطنين، الذي يحيون في مناطق عشوائية أو مهمشة لكنها تعتبر كتل تصويتية قادرة على تغيير موازين الانتخابات العامة.

لذا ركز الحزب على ترسيخ أو الترويج لفكرة المساواة بوجه عام وبشكل خاص المساواة في الفرص وبخاصة في الوصول لخدمات الرعاية الاجتماعية والمساواة في الاحترام والكرامة للكافة بغض النظر عن هويتهم أو اثنياتهم أو لغتهم الأصلية أو مستواهم الاقتصادي والمادي أو الطبقي الاجتماعي، كما أكد الحزب على أن لكل فرد الحق في إنجاز ما يراه مناسب لحياته حياة كريمة مناسبة بما لا يخل بتشريع أو بقاعدة قانونية قائمة.

ورغم الدعوة لتحقيق المساواة إلا أن "بليز" وحزب العمال قد رفضوا جميعاً فكرة المساواة بالدخل إذ رأى هؤلاء في هذه النوعية من المساواة بالدخل عدواناً على قدرات ومهارات الأفراد المختلفة وزيادة ونقصاناً من فرد لآخر، فمن الأولى أم نترك كل فرد يعمل بقدراته الذاتية والشخصية محققاً ما يصبو له من دخل اقتصادي، لكن شريطة أن تتاح الفرصة للكافة للوصول لهذه الفرص الموجودة وأن يتمكن كل فرد من الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية التي تساعده فيما بعد على تطوير قدراته ومن ثم تنمية دخله بالطريقة المناسبة.

9- تيارات ونزعات أيديولوجية لم تصمد طويلاً:

من بين هذه النزعات، النزعة النسائية، والتيار الفاشي، والنزعة القومية،

وفيما يلي تناول لهم باختصار:

(أ) النزعة النسائية: النسوية المعاصرة، ظهرت تلك الحركة الأيديولوجية خلال مرحلتين، الأولى على هيئة موجه نسائية هدفت إلى تحقيق المساواة السياسية والقانونية والاجتماعية بين الجنسين "خلال بدايات القرن التاسع عشر".

وأكدت على حق المرأة في التمتع بكل الحقوق التي يتمتع بها الرجل في المجتمع "ويتضح ذلك من أعمال جون ستيوارت مل، ماري ولستونكرافت 00 وآخرون" الموجه الثانية، اهتمت بالمناداة بتكافؤ الفرص بين الجنسين، المناداة بضرورة العمل على إجراء تغييرات راديكالية، لما لاحظته البعض من أن الموجه

الأولى لم تؤتى ثمارها بالقدر المطلوب من حيث تحرير المرأة من القيود التي فرضت عليها مجتمعياً.

والنزعة النسائية، ترى أن المرأة تقع تحت غبن وجور بين في المجتمع وأنها تتعرض إلى لا مساواة في كل شيء مقارنة بالرجل، وأن المجتمع يرجع ذلك لأسباب ليست هي مسئولة عنها مثل الاختلافات البيولوجية بينها وبين الرجل بحسب قول عالمة الاجتماع المعاصرة "جوليت ميتشيل" في مؤلفها الشهير عن أوضاع المرأة سنة 1971، من أن الفقر والتمييز التي تعاني منهما المرأة بأي مجتمع هما نتاج لعلاقات الملكية التي يهيمن عليها الذكور، والتي تتلخص في النهاية في صورة اضطهاد أو استغلال جنسي لجنس على حساب الآخر. قامت تلك الباحثة أيضاً بتحديد أدوار أربعة تمارسها المرأة في ظل تلك الأوضاع وهي:

- 1- الإنتاج، بوصفها من القوى العاملة بالمجتمع.
- 2- الناحية الإنجابية.
- 3- الجنس.
- 4- تنشئة الأطفال.

وتؤكد على أن تحرير المرأة ينبغي أن يتم من خلال إحداث تحولات مجتمعية على تلك الأدوار أو البنيات الأربعة التي تقع على المرأة.

من الأهمية بمكان أن يحدث تغيير على الدور السلطوي الأبوي الذي يمارسه الأب الذكر على بناته من الإناث، وأن يعاد النظر ثقافياً في الاتجاهات السائدة عن المرأة بالمجتمع، وأن يراعى أن اختلاف النوع لا يعد مبرراً للانتفاص من قدر المرأة وأن ذلك الاختلاف ليس مبرراً أيضاً لأن يحتل الذكر بالمجتمع وضعاً أفضل من المرأة، كما أنه من الأهمية بمكان أن نؤكد أن الاختلاف البيولوجي وضعاً طبيعياً فرضته الطبيعة على المرأة ومن ثم لا يجب أن نبخسها حقها جراء أموراً فرضت عليها ولا ذنب لها فيها.

وتقوم الحركة النسائية الراديكالية على العمل على تغيير العلاقات الجنسية السائدة بالمجتمع، والعمل كذلك على تغيير السياسات والقواعد التي تمجد الذكر مجتمعياً على حساب الأنثى.

ونجد أن فترة التسعينات قد شهدت زحاماً من الدراسات والبحوث التي دارت حول قضايا المرأة والتمييز الجنسي الواقع عليها من الذكر بالمجتمع خاصة وأن كل الفلسفات والنسق القيمي والأعراف هي من صنع الفرد الذكر بالمجتمع ومن ثم فهي تدور معه وجوداً وعدمياً متجاهلة دور وجود المرأة.

(ب) التيار الفاشي: الفاشية، هي أقصى تيار اليمين تطرفاً، ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية بأوروبا، وانتهت أو اندثرت بزوال وسقوط حكم "هتلر" و "موسوليني" ويقوم ذلك المذهب على التعلية من شأن القومية على حساب باقي الشعوب. وهي ظاهرة

مرتبطة فقط بالقرن العشرين، وهي تمثل رد فعل عنيف ضد المبادئ السياسية والآراء السياسية المستمدة من عصر التنوير بأوروبا.

اتخذت الطابع السلطوي العسكري في الاستئثار بالحكم وإلغاء الديمقراطية والتنكر لها، وتميل إلى النزعة الشمولية التي تنكر حق الآخرين في المشاركة بالحكم، وتتضخم تلك النزعة الفاشية أيام الانتكاسات والهزائم الوطنية أو إبان الكوارث والأزمات الاقتصادية.

(الفاشية، الهدف الأساسي لها هو، خلق أمه ذات وحدة عضوية متماسكة تدوب فيها الطبقات والأفراد والأجناس في شخص القائد الزعيم الملهم)، حيث انتشرت النزعات القومية التي تمجد الجنس الآري والأعلاء من شأنه وتحط من قدر الشعوب والأجناس الأخرى. وفي سنة 1967، نجد أن تلك النزعة الفاشية قد بدأت في الظهور مرة أخرى من خلال البحث المحموم حول الهوية البريطانية والارتكاز على لون البشرة والعمل على اضطهاد الأقليات والمولودين نلاحظ كذلك أن هناك حزباً بريطانياً قد ظهر سنة 1983، باسم الحزب القومي البريطاني، يمثل حالياً اليمين المتطرف في بريطانيا، حقق سنة 1992 نجاحات ملحوظة في الانتخابات المحلية، على مستوى القارة الأوروبية نجد أن هناك شيوعاً لما يعرف بالفاشية الجديدة، في ألمانيا وفرنسا وفي يوغوسلافيا السابقة والتي اتخذت هناك منحى عنيفاً تمثل فيما يعرف بالتطهير العرقي.

وتحدد السمات الأساسية للفاشية في :

- الإنسان الجديد، من خلال إعادة النظر في الفرد وإعادة تشكيله من جديد في صورة إنسان مميز.
- الإعلاء من شأن القومية والعنصرية، حيث تثير وعي الأفراد بالقومية والوطنية، محددة الفرق بين الواقع الفاسد للدولة وبين ما تصبو إليه النفوس.
- مبدأ الزعامة، من حيث تأكيدها على الزعامة الكاريزمية، والقوة أو السلطة المطلقة للحاكم.
- الدينامية والعنف، فهي مذهب يفضل العنف والقوة في التعامل مع أعداء الأمة.
- اللاعقلانية، من حيث أنه تثير الحمية والحماس في نفوس الجماهير من دون أساس منطقي أو عقلائي تستند إليه.
- مناهضة الليبرالية والشيوعية، لاعتقادها أنهما يرتكزان لحكم الأغلبية ويؤمنان بالتعددية السياسية بدلاً من حكم النخبة.
- الإعلاء من شأن الدولة، فهي تسعى لإنشاء وحدة عضوية متماسكة.

(ج) النزعة القومية:

حيث نجد أن الفكرة الأساسية لها هي "الدولة" أو الأمة، وأن لكل أمة الحق في تكوين دولة خاصة بها، وتدين تلك الأيديولوجية بالفضل في الظهور للثورة الفرنسية "1789-1815" فخلال تلك الفترة ظهرت أفكاراً ثلاثة تبلورت تلك الأيديولوجية في ظلها وهي:

- مفهوم الدولة كشكل إقليمي يستند إلى الروابط المدنية.
 - فكرة السيادة، الحكومة، الديمقراطية والشعب.
 - تعريف الشعب أو الأمة من منطلق ثقافي.
- (القومية، الركيزة الأساسية التي ينطلق منها هذا المذهب، هو أن الأمة هي نتاج ثقافة ولغة وتراثاً تميزها جميعاً عما سواها، وأن لهذه القومية من الاستقلالية والسيادة ما يجعلها بمنأى عن الآخرين).
- وتعتبر هذه النزعة أن مصطلح الأمة، مصطلح ذي سحر خاص لأنه يضيف على الجمهور أو الشعب صلات قرابة ورابطة وهمية بين بعضهم البعض بصورة يؤمن بها الجميع بعد ذلك ويدافعون عنها، ولاشك أن وجهة نظر البعض صائبة بشأن أن هناك علاقة قوية وتشابها بين القومية وبين الوطنية كمصطلح أقدم في الظهور، إلا أن القومية تتخذ طابعاً سياسياً أكثر وضوحاً ورسوخاً عن نظيرتها "الوطنية".
- والنزعة القومية، هي مذهب سياسي محدد، يمد من جنسية معينة ويعطيها الأولوية على حساب الجنسيات الأخرى الموجودة، وتناهض أي عدوان على أراضيها بغض النظر عن مصدره.

والفكرة الرئيسية للقومية هي:

- أن العالم أجمع مقسم إلى وحدات أو دول.
- أن لكل دولة تفردها وتميزها عن الأخريات بحسب الثقافة والتاريخ.
- أن كل أمة مستقلة وتمتلك درجة عالية من الاستقلالية في تدبير شئونها.
- أن ولاء الفرد هنا للدولة التي تؤويه.

والسمات التي تستند إليها النزعة القومية هي:

- التحرر من ربة الاستعمار، بمعنى تحقيق الاستقلالية وبناء الدولة الحديثة.
- إعادة النظر في بنية الدولة ذاتها، من حيث التحرر من التقاليد والقوالب الجامدة والعمل على تطوير فكرة الدولة العصرية.
- بناء الدولة في المجتمعات المتحررة من نيران الاستعمار، مثل كينيا ونيجيريا ومصر وباقي الدول الأفريقية والآسيوية واللاتينية.
- الفصل الاثنى بين الاثنيات المختلفة والعمل على تحقيق قدر من الاستقلالية لكل منها.

الفصل ال صنع وتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية

أولاً : صنع سياسات الرعاية الاجتماعية

- 1- تعريف صنع وصياغة السياسة الاجتماعية
- 2- أهمية صنع السياسة الاجتماعية
- 3- العوامل المؤثرة في صنع السياسة الاجتماعية
- 4- آليات تفعيل سياسات الرعاية الاجتماعية
- 5- مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية
- 6- نماذج صنع السياسة الاجتماعية

ثانياً : تحليل السياسة الاجتماعية

- 1- مفهوم تحليل السياسة الاجتماعية
- 2- أهمية تحليل السياسة الاجتماعية
- 3- متطلبات تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية
- 4- أهداف تحليل السياسة الاجتماعية
- 5- نماذج تحليل السياسات الاجتماعية

أعد هذا الفصل : أم.د/ محمد أحمد أبو العلا الشريف - أستاذ التنمية والتخطيط
المساعد بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم .

أولاً : صنع سياسات الرعاية الاجتماعية

1- تعريف صنع وصياغة السياسة الاجتماعية :

- هي الخطوات والعمليات التي يقوم بها الأجهزة الفنية والسياسية للتوصل إلي صياغة قرارات تحدد الأهداف الاستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل الذي تتضمنه السياسة الاجتماعية.
- عمل جماعي يمثل نمطا من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة لتأتي قراراتها في النهاية ممثلة لمجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.
- الخطوات التي تتبع للوصول لأفضل السياسات في ضوء فهم الواقع وتفسيره وتقييمه ثم العمل علي وضع أسس التغيير والتطوير في ضوء مقتضيات الحاضر والمستقبل الزماني والمكاني لتحقيق أهداف المجتمع.

ومن التعاريف السابقة يتضح أن المقصود بصنع السياسة الاجتماعية
يتضمن :

- مجموعة من العمليات والخطوات التي تستمر خلال فترة زمنية معينة.
- تتضمن تلك العمليات وجود اهتمام بقضية ما ثم تتصاعد العمليات حتي تصل إلي عمل منظم في دراسات وبحوث للوقوف علي الحقائق وصياغة أهداف وبرامج عن طريق الأجهزة الفنية والسياسية المسؤولة عن ذلك.
- تصاغ تلك القرارات في النهاية وتصدق عليها السلطة التشريعية لتصبح مجموعة من الخطوط المرشدة والموجهة في المجتمع لتحديد

الأهداف الاستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل الذي يحقق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها وفق لأيديولوجيته.

- إن صنع السياسة الاجتماعية أشمل وأعم من صياغتها حيث أن صياغة السياسة تعتبر آخر مرحلة من مراحل صنعها.

وأخيراً نخلص إلى مفهوم صنع السياسة الاجتماعية أنها :
" هي الخطوات والعمليات التي تقوم بها الأجهزة الفنية والسياسية للتوصل إلى صياغة قرارات تحدد الأهداف الاستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل الذي تتضمنه السياسة الاجتماعية ".

2- أهمية صنع السياسة الاجتماعية

هناك ضرورة ملحة للاهتمام بعملية صنع السياسة الاجتماعية في أي مجتمع ويرجع ذلك إلى أسباب منها :

1- إن صنع السياسة على أساس عملي يجنب المجتمع من الوقوع في الأخطاء نتيجة الارتجال والتخبط في رسم الخطط.

2- إن إتباع الخطوات العلمية في الوصول إلى صنع سياسة اجتماعية ملائمة للمجتمع يعاون المسؤولين على رسم الخطط في إطار القواعد والاتجاهات.

3- يسهم صنع السياسة الاجتماعية في التوصل للأهداف والاتجاهات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية.

4- ضمان وقاية السياسة الاجتماعية بمشاركة كافة القوى المسؤولة عن صياغتها سواء كانوا باحثين، مستشارين، تنفيذيين، سياسيين، فنيين.

5- ضمان التنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة بمؤسساتها في تحديد أبعاد السياسة الاجتماعية ورسم وصياغة هذه السياسات بأهدافها.

3- العوامل المؤثرة في صنع السياسة الاجتماعية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في صنع وتحديد السياسة الاجتماعية هي:

- 1- مدى توفر البيانات اللازمة لصنع السياسة.
- 2- فلسفة الإصلاح الاجتماعي.
- 3- أسلوب ومنهجية اختيار ميادين العمل .
- 4- اختيار المشكلات التي لها الأولوية.
- 5- مدى توفر الفرص للمشاركة الشعبية.
- 6- مدى توفر كوادرات فنية لديها وضوح فكري يتعلق بتحديد أهداف السياسة
- 7- الإطار الثقافي السائد في المجتمع.
- 8- الأهمية التي يعطيها سكان المجتمع لما سوف يترتب على تطبيق السياسة وكذلك تكلفة تنفيذها ومدى تناسب التكلفة مع العائد المتوقع من تنفيذ السياسة.

4- آليات تفعيل سياسات الرعاية الاجتماعية

تعتبر آليات تحقيق أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية بمثابة الأساليب والتكتيكات التي تستخدمها الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في المجتمع لتوفير الرعاية وهذه الآليات يجب أن تكون متكاملة ومتسقة مع الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، كما تعتبر بمثابة معايير يتم في ضوءها تقييم ما يتحقق من أهداف في توفير الرعاية المتكاملة من ناحية ومواجهة المشكلات التي تعترض أساليب التنفيذ من ناحية أخرى لذا لا بد أن تتبع تلك الآليات من واقع المجتمع ووفقا لظروفه وإمكانياته مع الاستفادة من تجارب

المجتمعات المختلفة في هذا المجال، ويمكن تحديد بعض الآليات التي تحقق أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية، ومنها:

1- الالتزام بالقيم الدينية والروحية كموجة لسياسة الرعاية الاجتماعية: فسياسة الرعاية الاجتماعية يجب أن تعطي اهتماما كبيرا للقيم الدينية والروحية التي تتم في إطارها عمليات التنشئة الاجتماعية في مختلف المؤسسات الاجتماعية التي تتعامل مع الإنسان في مراحل العمرية المختلفة وتساهم هذه الآلية في تكوين الاتجاهات الايجابية للشخصية السوية القادرة على التفاعل والتكيف مع البيئة الاجتماعية المحيطة.

2- الالتزام بالتخطيط كمنهج علمي لإشباع الاحتياجات: فالتخطيط الاجتماعي يعتبر مدخلا لإشباع الاحتياجات الإنسانية حيث يقوم على الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المادية والبشرية وتعبئة وتوظيف هذه الموارد لتحقيق الأهداف المطلوبة بأقل تكلفة وأفضل طريقة ممكنة خلال فترة زمنية محددة، والتخطيط كمنهج علمي لمواجهة المشكلات وإشباع الاحتياجات المختلفة.

3- مراعاة سياسة الرعاية الاجتماعية للشمول الجغرافي والوظيفي: فالسياسة الاجتماعية يجب أن تهتم بحصر الاحتياجات في مختلف المجتمعات الجغرافية سواء في المناطق الريفية أو الحضرية أو الصناعية أو المستحدثة.

4- حرص سياسة الرعاية الاجتماعية على رفع معدلات كفاءة وفاعلية مؤسسات الخدمات الاجتماعية: فالسياسة الاجتماعية تهتم بتحديد المستويات المقبولة .

5- مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية

هناك العديد من الآراء التي تناولت مراحل عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، ولكن اختلفت كل منها في عملية تقسيم هذه

المراحل؛ فهناك من قسّمها إلى خمس مراحل، وآخر قسّمها إلى أربع مراحل، وآخر قسّمها إلى ثلاث مراحل.

ويمكن أن نتناول أحد هذه الآراء فيما يلي:

• وفيما يلي تقسيم مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية إلى ثلاث مراحل، وهي:

1- مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية.

2- مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية.

3- مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية.

وسوف نتناول فيما يلي هذه المراحل بشيء من التوضيح :

أولاً: مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية:

وهي أولى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وأكثرها ديناميّة؛ حيث يتمّ فيها تحديد حاجات المجتمع ودراستها، وتحديد بدائل للسياسة واختيار أفضلها في ظلّ حاجات المجتمع وإمكانياته، وتتفاعل فيها القوى الحكوميّة والشعبية؛ من أجل التوصل لسياسة مناسبة تعبر عن أهداف المجتمع وطموحاته، وتصبح موجّهة لمسارات واتجاهات العمل في مجال الرعاية الاجتماعية.

فعملية وضع أو صياغة السياسة هي إحدى مراحل صنعها، وهي عملية ترتبط بصنع القرار، فغالبًا ما تتضمن مراحل وخطوات وديناميات صنع واتخاذ القرار وتركّز على صياغة الأهداف أو إعادة صياغتها أو تعديلها؛ من خلال الوصول لاتفاق حولها، ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها.

• وتتم عملية وضع سياسات الرعاية الاجتماعية بعدة خطوات، هي:

1 - توضع في الاعتبار الأيدلوجية العامة في المجتمع؛ حيث تؤثر على مدى السماح بالتوسُّع في برامج الرعاية الاجتماعية، ومدى استعداد المجتمع للإنفاق عليها.

2 - تقوم الأجهزة التنفيذية المركزية في الدولة باقتراح الأهداف العامة للسياسة، وتحديد اتجاهاتها وخطواتها الرئيسيَّة، ثم تُطرح للمناقشة العامَّة في وسائل الإعلام والتنظيمات الشعبيَّة والنقابيَّة والحزبية.

3 - يقوم جهازٌ مكلفٌ بالمتابعة بحصر نتائج هذه المناقشات، واستخلاص مقترحات ببناءة منها، وإجراء التعديلات اللازمة على مشروع السياسة.

4 - يُعرض مشروع سياسة الرعاية الاجتماعية على الأجهزة التشريعية، مثل مجلس الشورى والشعب؛ لمناقشته، وإجراء التعديلات الضرورية عليه، وإقراره.

5 - تُصدر الجهات المختصة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية.

كما يجب الإشارة إلى أن فكرة سياسة الرعاية الاجتماعية قد تنبُع من المستوى الشعبي؛ حيث يشعر المواطنون أن هناك قضايا أو حاجات مُلحة تحتاج لمواجهة، ومن خلال العرض الإعلامي لها تصبح محلَّ اهتمام أكبر قطاع ممكن من الرأي العام، ومن هنا تبدأ الجهات الرسميَّة في الاهتمام بتلك القضايا والحاجات.

ثانياً: مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية:

وفي تلك المرحلة يتم العمل على وضع سياسة الرعاية الاجتماعية داخل نطاق الممارسة، وترجمة الحلول المثلى لإجراءات عمليَّة، وتتم هذه الترجمة من خلال المنظَّمات والجهات المعنيَّة، وتحتاج إلى حشد

أكبر تعاونٍ وتأييدٍ مجتمعي ممكن؛ حيث تتم هذه المرحلة من خلال مسؤولية جماعية مشتركة.

حيث تُترجم سياسة الرعاية الاجتماعية إلى خطط، وتقوم الأجهزة التنفيذية بتحويلها من خلال منظماتها المختلفة إلى خدمات للمواطنين، وقد تؤدي هذه الخدمات إما عن طريق منظمات قائمة، أو من خلال منظمات جديدة تنشأ بغرض تأدية خدمات جديدة معنية، لا يمكن تنفيذها من خلال المنظمات القائمة.

ويتم تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية بتعاونٍ جادٍ بين الحكومة ومؤسسات المجتمع؛ فهي مسؤولية جماعية يُسهم فيها المجتمع بأكمله، فإذا عجز الدور الأهلي، وجب التدخل الرسمي، وهذا له إيجابياته في فهم المجتمع لمشكلاته واحتياجاته بصورة أكبر، وترابط أفرادهِ وقدرته على المحاسبة، وصنع البرامج التي تُناسبه، وخلق روح الجدّة والاعتماد على النفس.

• ومرحلة تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية تتضمن - بعد ترجمة تلك السياسة لخطط - أربع خطوات للتنفيذ، وهي:

1- **تنظيم التنفيذ** : وفيها يتم تحديد المسؤوليات والأدوار التنفيذية، والموارد واستخدامها، ومعدّلات الأداء المطلوب.

2- **التنفيذ والمتابعة**: ويتم فيها أداء المسؤوليات التي سبق تحديدها، ومتابعة الأداء؛ للكشف عن الصعوبات، وتصحيح مسار العمل بها.

3- **التقييم**: ويتم فيها تقدير مدى تحقيق العمل للنتائج المستهدفة، وهو تقييم مرحلي.

4- **التغذية العكسية**: وذلك لتقديم المعلومات التي تمّ استخلاصها من التقييم المرحلي للتنفيذ لصانعي القرار؛ لإجراء التعديل اللازم.

ثالثاً: مرحلة تقييم سياسات الرعاية الاجتماعية (تقويم شامل):

عملية التقييم هي عملية مستمرة مع كافة مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، فهي تبدأ مع مرحلة وضع السياسة، وتستمر حتى مرحلة التقييم النهائية، وهو تقييم النتائج؛ لتحديد مدى تحقيق أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية، وأسباب النجاح أو الفشل، والاستفادة من ذلك في اقتراح سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة.

لذلك هناك عدة أنواع لتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية ترتبط بمكونات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية المختلفة (المدخلات - العملية التحويلية - النتائج)، ويتوقف التركيز على أيٍّ من هذه الأنواع من التقييم وفقاً للهدف من التقييم، وهذه الأنواع هي:

1- **تقويم المدخلات:** ويهتم بالتركيز على كميّة ونوعيّة الموارد المتاحة لأداء مهامّ السياسة، سواء كانت موارد بشرية، أو معلومات، أو تمويلاً أو دعماً سياسياً.

2- **تقويم العملية:** ويركّز على عملية صنع القرار، ولا يركّز فقط على القرار المتخذ، بل يهتم أيضاً بالكيفيّة التي صنّعت بها.

3- **تقويم النتائج:** ويعتمد على مقارنة النتائج الناشئة عن تحقيق السياسة بأهداف السياسة؛ للتعرف على التغيّرات التي نشأت عن تحقيق هذه السياسة.

4- **تقويم السياسة الشاملة:** ويركّز على كافة أوجه السياسة (المدخلات - العملية التحويلية - النتائج).

• ولكي تنجح عملية تقييم سياسات الرعاية الاجتماعية؛ يجب مراعاة ما يلي:

✓ تحديد الأقطاب الاجتماعية الفاعلة في صُنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

✓ تحديد محتوى سياسة الرعاية الاجتماعية التي نريد تقويمها وإدارتها.

✓ ينبغي أن يُطوّر فريقُ العمل منهجيةً سليمةً؛ لتقليل الذاتية في التقويم إلى أقل مدى ممكن.

وجهة نظر أجنبية أخرى لمراحل وضع سياسة الرعاية الاجتماعية:

يقترح Thopman المراحل التالية التي يتم من خلالها وضع سياسة رعاية اجتماعية :

تتعرّض المرحلة الأولى، لوضع أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية، والمسار الذي تتخذه لتحقيق تلك الأهداف.

وتتضمّن هذه المرحلة أيضًا جمع المعلومات الفنيّة حول المشكلة أو المشكلات التي تسعى سياسة الرعاية الاجتماعية إلى حلّها، وبالأخص حول أسباب نشوء تلك المشكلة، والمنهج المقترح للقيام بمواجهتها وحلّها.

وتتضمّن المرحلة الثانية، صياغة وتشكيل برامج سياسة الرعاية الاجتماعية المقترحة، وتتمّ هذه المرحلة على وجه الخصوص بطرح بدائل العمل المتاحة، والاختيار فيما بينها على أساس من الموارد الماليّة المتاحة.

وتراجع في هذه المرحلة وباستمرار كل ما يتوصّل إليه من مقترحات، ولا يتوصّل في هذه المرحلة إلى قرارات نهائية، بل طرّح مقترحات تُراجع وتُنقّح وتُتخذ بشكل بدائل.

أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة التوصل إلى قرارات بشأن سياسة الرعاية الاجتماعية موضع البحث؛ وذلك بأن تُطرح البدائل المتوصل إليها في المرحلة السابقة على اجتماعات عمل مختلفة، تُناقش كل المقترحات - كل حسب تخصصها - ثم تختتم هذه المرحلة بوضع التصور النهائي للسياسة الاجتماعية المقترحة.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة، فهي اعتماد المستويات الأعلى المتخذة للقرار لمشروع سياسة الرعاية الاجتماعية المقترحة، لتدخل بذلك مرحلة المشروعية ثم التنفيذ.

ويُفترض أن المرحلة الأولى تتم غالباً عن طريق مستويات اتخاذ قرارات عليا، وتتم المرحتان الثانية والثالثة عن طريق خبراء ومتخصصين، مع أفضلية اشتراك من سوف يستفيد من برامج السياسة الاجتماعية المقترحة

6- نماذج صنع السياسة الاجتماعية

إن صياغة السياسة في شكل مجموعة من القرارات هي عمل جماعي وليست قراراً فردياً وهي بذلك نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة وتأتي قراراتها في النهاية لتمثل مجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

متكشفت الدراسات المهمة بصياغة السياسة عن وجود اهتمام بقضية ما ثم تتصاعد العمليات حتى تصل إلى عمل منظم في دراسات وبحوث للوقوف على الحقائق وصياغة أهداف وبرامج استصدار القرارات والتشريعات أو القوانين المنظمة لهذه السياسة، وهذه السياسات تصاغ في نهاية الأمر من خلال الجهاز التشريعي في الدولة بحيث تصبح مجموعة من الخطوط المرشدة والموجهة في المجتمع وفقاً لأيدلوجيته (أي غياته).

وتركز نماذج صنع السياسة على كيفية بناء وتحديد أهداف السياسة وإجراءاتها وتقوم نتائجها بهدف التوصل لسياسة جديدة ذات أهداف أو سياسة بديلة لأهداف قائمة أو تعديل وتغيير أهداف السياسات القائمة.

من هنا , فإن هناك مجموعة من النماذج التي تركز عليها صناعة السياسة الاجتماعية هي :

نموذج ” ألن والكر ” ويتضمن ثلاث مراحل :

- مرحلة وضع السياسات الاجتماعية.
- مرحلة تنفيذ السياسات الاجتماعية.
- مرحلة تقويم السياسات الاجتماعية.

وهذه المراحل متتابعة وتتضمن الاختبار بين البدائل بهدف اتخاذ القرارات في ضوء ما يحدده المجتمع من أولويات وتحديد أساليب العمل اللازمة لتنفيذ السياسات الاجتماعية وتقويمها للتعرف على نتائجها.

نموذج ” بريلمان وجورن ” ويتضمن خمس مراحل :

- تعريف وتحديد المشكلة.
- إقامة بناء وقنوات الاتصال والتعرف بالمشكلة.
- دراسة الحلول والتوقعات البديلة وتبني السياسة.
- تحديد وتنفيذ برامج تحقق السياسة.
- التغذية العكسية .

نموذج ” نيل جلبرت وهاري سبكت ” ويتضمن ثمان مراحل .

وفيما يلي شرحاً لمرحل هذا النموذج تفصيلاً

.....

نموذج ” نيل جلبرت وهاري سبكت ”

يعتمد نموذج نيل جليبرت وهاري سبكت على مجموعة من المراحل الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية يمكن عرضها في ثمان مراحل هي :

1- تحديد المشكلة : ترتبط بالقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤسسية.

2- تحليل المشكلة : بعد تحديد المشكلة فإنه يلزم وضع برنامج منظم لتجميع المعلومات وتحليلها عن المشكلة القائمة وطبيعة المتأثرين بها والفئة العمرية لهم (أي جمع بيانات).

3- إبلاغ الجمهور (جذب الفئة المستهدفة) : تهتم بعرض المشكلة بشكل يجذب اهتمام وانتباه الأطراف وثقة الصلة بالموضوع.

4- صياغة وتنمية أهداف السياسة : بعد أن أكدت الخطوات السابقة على أن هناك وعي ببعض المشكلات أو الحاجات غير المشبعة وأن لدينا معلومات عن تلك المشكلات فإن النقطة التي نصل إليها عن طريق المناقشة هي وجود كثير من الحلول لتلك المشكلة.

5- بناء التأييد الشعبي والشرعية : يجب أن تبذل الجهود أثناء وبعد عملية صياغة الأهداف للتأثر على الجمهور والحصول على تأييده للأسلوب الهام للعمل المقترح.

6- تخطيط وتصميم البرامج : وفيها تتحول الأهداف الاستراتيجية إلى إجراءات .

7- التنفيذ والتطبيق : يتم تنفيذ البرنامج الذي تم تصميمه لإنتاج وتوفير الخدمات وتوزيعها على المستفيدين وتقع مسؤولية تلك المرحلة على

الإداريين والفنيين والمهنيين المسؤولين.

8- **التقدير والتقييم** : تقدير وتقييم كل المراحل السابقة عن طريق رجال البحث العلمي والمتخصصين في التخطيط والسياسة وخبراء الخدمات المباشرة للتنبؤ بما يمكن أن يتحقق من أهداف السياسة في ضوء الظروف المجتمعية والوسائل المحددة لتنفيذها .

ثانياً : تحليل السياسة الاجتماعية

1- مفهوم تحليل السياسة الاجتماعية

هي " العمليات التي تتضمن مجموعة المهارات الفنية المستخدمة لوصف وتقدير وتأثير السياسة الاجتماعية في المجتمع في إطار علاقتها بالسياسات الأخرى القائمة، وتقدير الظروف المحتملة أو الممكن التدخل فيها لتحقيق الأهداف بصورة أفضل " .

2- أهمية تحليل السياسة الاجتماعية

- 1- معرفة الاثار والتغيرات عند تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية.
 - 2- احداث تغييرات في سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة.
 - 3- يساعد على تحليل مضمون السياسات الاجتماعية.
 - 4- يساعد على صنع سياسات رعاية جديدة وتحديد القضايا التي يجب ان تركز عليها.
 - 5- نتائج التحليل تساعد على تغيير القوانين والتشريعات الاجتماعية لتناسب المجتمع او أي تغييرات تظهر على هذا المجتمع.
 - 6- تساعد على معرفة مدى تحقيق مبدا تكافؤ الفرص والمساواة .
- 3- متطلبات تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية :

- نموذجاً أكثر واقعية عناصره قابلة للقياس الكمي والكيفي وأكثر شمولاً لمتغيرات سياسات الرعاية الاجتماع.
- ادراك جميع المشكلات والقضايا والقيم المجتمعية.
- معرفة جميع الظروف والعوامل والتغيرات المجتمعية وتحديد اتجاه التغير ومعرفة سياسات ومعلومات كافية عنه.
- معرفة المؤثرين بالمجتمع ومتخذى القرار.
- القدرة على تحليل المشكلات الاجتماعية.
- الالمام بجميع التشريعات من قوانين وقرارات.
- تحديد الفترة الزمنية للتحليل.

4- أهداف تحليل السياسة الاجتماعية :

- 1- تحديد طبيعة تأثير السياسة المتوقع الوصول إليها أو الناتجة عن تطبيقها فعلاً على الاحتياجات والمشكلات الملحة لجميع فئات المجتمع سواء كانت تغيرات كمية أو كيفية في إطار ما صممت السياسة لتحقيقه .
- 2- إلقاء الضوء على كثير من الجوانب أمام المخططين والممارسين فيما يتعلق بتحديد من يصنع القرارات، الضغوط الواقعية وأسس الاختيار بين البدائل، قضايا السياسة وأهدافها، المنطلقات القيمة والقطاعات المستهدفة، بما يعطي فرصة لتعديل تلك السياسة أو الاستفادة من ذلك في اقتراح سياسات بديلة تكون أكثر تحقيقاً للأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.
- 3- تحديد مدى ملائمة أدوات تنفيذ السياسة لتحقيق الأهداف سواء تعلقت تلك الأدوات بالتشريعات ومدى تعبيرها عن السياسة الاجتماعية وتحقيقها للأهداف المجتمعية .
- 4- تحديد مدى ملائمة السياسة الاجتماعية موضع التحليل للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية للمرحلة التي يمر بها المجتمع، خاصة في حالة الظروف والمتغيرات المفاجئة التي قد تواجه المجتمع (كالفيضانات - الحروب - المجاعات) .
- 5- تحديد التحديات الداخلية والخارجية التي قد تواجهها السياسة في كافة مراحلها سواء في مرحلة صياغة السياسة ووصفها أو تنفيذها أو تقييمها وتوفير أفضل الظروف لاستخدام الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف بما يتمشى مع مشكلات المجتمع وقضاياها الملحة .

6- التعرف على مدى ملائمة الأجهزة والنظم السياسية والتنفيذية في المجالات المختلفة للرعاية النوعية التي تتضمنها السياسة الاجتماعية .

7- تقدير الجدوى الاجتماعية أو القيمة الاجتماعية للسياسة في ضوء علاقتها بالسياسات الأخرى القائمة في المجتمع بمعنى: دراسة ما حققته السياسة من أهداف وغايات والكشف عن حقيقة التغيرات التي حدثت في الجوانب المادية والمعنوية.

5- نماذج تحليل السياسات الاجتماعية

ترتكز نماذج تحليل السياسات بالدرجة الأولى على عائد هذه السياسات، وقدرتها على تحقيق أهدافها التي تم تحديدها مسبقاً عند وضعها، وترتبط بتقويم السياسات القائمة بالفعل أو التي تم الانتهاء من تنفيذها مما يساعد في التوصل لسياسات بديلة تساعد على تحقيق أهداف السياسات بطريقة أفضل .

نموذج " فريمان وشيرود " ويركز على ثلاثة مداخل لتحليل السياسة هي :
(دراسات العملية - دراسات الناتج - دراسات الأداء) .

نموذج "نيل جليبرت وهاري سبكت" ويتكون من أربع مستويات للتحليل هي:

المستوى الأول: ما الأساس الذي يستند عليه في تخصيص الفوائد؟

المستوى الثاني: ما أنواع الفوائد؟ هل هي عينية أم نقدية؟ وما هي مزايا وعيوب كل منها؟

المستوى الثالث: ما استراتيجيات تقديم الخدمات؟

المستوى الرابع: ما طرق أو بدائل التمويل؟

نموذج "ديفيد جيل" :

يتكون من مجموعة من الأبعاد التي في ضوءها يتم تحليل السياسة الاجتماعية للتعرف على مسار واتجاهات السياسة الاجتماعية في المجتمع .

وتتبلور هذه الأبعاد تفصيلاً فيما يلي:

البعد الأول: مناقشة القضايا المجتمعية التي تتصل بالسياسة الاجتماعية وتتضمن:

– التعرف على طبيعة هذه القضايا ومجالاتها .

- تحديد مجال تأثير هذه القضايا .

البعد الثاني: التعرف على الأهداف والقيم المتصلة بالسياسة الاجتماعية وتتضمن:

– تحديد الأهداف .

– تحليل الجوانب الأيديولوجية .

– مناقشة القيم التي أثرت في تحديد هذه الأهداف .

– تحديد المستهدفين من السياسة الاجتماعية.

– مناقشة الآثار والنتائج التي تحققت بعد تنفيذ السياسة.

البعد الثالث: الجوانب التطبيقية للسياسة الاجتماعية وتتضمن:

– مناقشة التغييرات الكمية والكيفية وتأثيرها .

– مناقشة التغييرات التي حدثت في البناء الطبقي.

– مناقشة التغييرات الكمية والكيفية التي حدثت للأفراد فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.

– التعرف على مدى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص – العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات.

– مناقشة النتائج المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على حدوث تلك التغييرات التي تتصل بالجوانب التالية:

– مستوى معيشة المواطنين وظروف حياة الأفراد والجماعات وطبيعة العلاقات الإنسانية بينهم .

البعد الرابع: التعرف على أثار التفاعل بين السياسة الاجتماعية وبين القوى المؤثرة على وضع وتنفيذ هذه السياسة. وتتضمن :

– تحليل القوى السياسية الداخلية والخارجية ومدى تأثيرها.

- تحليل القوى التي تقاوم أو تعوق حركة التغيير.
- مناقشة تأثير سياسات اجتماعية أخرى في المجتمع.
- محاولة التوصل إلى مجموعة من الحقائق والنتائج والتوقعات التي تفيد عند وضع سياسات اجتماعية مستقبلاً.

المراجع :

1. نظيمة أحمد محمود سرحان: الخدمة الاجتماعية المعاصرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006.
2. أحمد عبد الفتاح ناجي , هاشم مرعي هاشم : سياسة الرعاية الاجتماعية، مكتبة زهراء الشرق , القاهرة، 2007.
3. سامية محمد فهمي , سمير حسن منصور : الرعاية الاجتماعية أساسيات ونماذج معاصرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2004.
4. طلعت مصطفى السروجي : السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي , القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.
5. ماهر أبو المعاطي علي : السياسة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، الطبعة الأولى، 2003 .
6. مني عويس وعبلة الأفندي : التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، دار الفكر العربي , القاهرة، الطبعة الأولى، 1996 .
7. يحي حسن درويش وآخرون : السياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط1 ، 1962.
8. عبد الحليم رضا عبد العال: السياسة الاجتماعية أيدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية ، الثقافة المصرية للطباعة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1999 .
9. زهير فياض : الدولة بين دور الرعاية الاجتماعية ومتطلبات الإصلاح في عصر العولمة، مجلة تحولات، الأحد 25 كانون الأول (ديسمبر) 2005 .

الفصل ال

الرعاية الاجتماعية الإنمائية

أعد هذا الفصل : أ.د/ وفاء يسرى ابراهيم - أستاذ ورئيس قسم التنمية والتخطيط
بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم .

◆ ما الرعاية الاجتماعية الإنمائية؟

'نظام الرعاية الاجتماعية' هو نظام شامل وضعها من قبل الدولة لحماية رفاه أو "الرعاية الاجتماعية" من الناس من خلال مجموعة متنوعة من البرامج مثل والسكن والرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي الخدمات والاجتماعية
تركز الرعاية الاجتماعية على

○ تركز على ان معظم الموارد البشرية والموارد المادية
هي حماية من المشاكل الاجتماعية

○ التركيز على الوقاية في مجموعة من الخدمات
الإنمائية أولويات نظام الرعاية الاجتماعية خدمات الوقاية
بالنسبة للأسر والأطفال

⇒ هدف الرعاية الاجتماعية

تهدف الى التوازن مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية

⇒ ماهى انواع الرعاية الاجتماعية التى تقدمها الرعاية
الاجتماعية

- تحقيق دولة الرفاهية
- الوقاية
- خدمات الحماية
- التدخل المبكر

⇒ ما هي سياسة الرعاية الاجتماعية؟

سياسة الرعاية الاجتماعية وهو مصطلح يستخدم للعديد من البرامج الحكومية المختلفة والتي ترمي إلى توفير الحماية للشعب الفاقة والحرمان ، بالإضافة إلى تحسين الصحة والرفاه المادي ، وتوفير التعليم وفرص التدريب والعمالة ، وبعبارة أخرى لتمكينها من مرض يؤدي إلى مزيد من الحياة المنتجة. وقد صدر في أمريكا كتاب بعنوان سياسة الرعاية الاجتماعية. يذهب فيه المؤلف إلى ثلاث نقاط رئيسية. النقاط هي : جذور سياسة الرعاية الاجتماعية ، وعملية صنع السياسات وسياسات الرعاية الاجتماعية اليوم. جذور الرعاية الاجتماعية محادثات حول كيفية الأكبر من برامج الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة إلى حد كبير وليدة القرن العشرين ، ولكن يمكن أن أصولهم ترجع إلى الكساد الكبير عام 1930. يتحدث عن ضمان الدخل ، والتأمين الصحي الوطني ، والتعليم العام. النقطة التالية هي عملية رسم السياسات التي تسير على مدى سبع مراحل عملية السياسة العامة التي هي مشكلة الاعتراف وتعريف ، ووضع جدول أعمال ، وصياغة السياسات العامة ، واعتماد سياسة الميزانية

المبادئ التوجيهية للسياسة الرعاية الاجتماعية :

1) الشعوب الرفاه على سبيل الأولوية :

السياسة يجب أن تكون بناءة ، ونفذة ، ومسترشدة الشعوب تحتاج لمعالجة من الناحية العملية السياسية ، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، مع التركيز بصفة خاصة على حماية حق العيش للمحرومين ومتميزة في إطار المواطنين.

2) إدراج المحرومين والمعدمين من المواطنين :

الدولة لها دور فعال في محاولة في منع التمييز بين الناس أو الاساءة في المعاملة ، وذلك بسبب الاختلافات في السن والجنس والعرق والدين والميول الجنسية والجسدية والنفسية ، والزواج ، والاجتماعية والاقتصاد ، والبيئة الجغرافية ، بحيث أن المواطنين قد لا تكون مستبعدة من قبل المجتمع ، واحترام الفوارق في ثقافات متنوعة ، وتعزيز الآراء ، بما في المجتمع.

3) تقديم الدعم لأسر متنوعة :

السياسة العامة يجب أن تحترم جميع أنواع الأسر بصرف النظر عن ميولهم الجنسية ، أو العرق ، أو العلاقة العسكرية أو حجمها أو الاجتماعي والاقتصادي. وبالإضافة إلى دعم الأسر في مهمة من حيث الولادة ، والتعليم ، والزراعة ، والحكومة لمساعدة الأسر المحرومة ، وتهدف إلى تحسين نوعية حياتهم.

4) بناء نظام سليم للرعاية الاجتماعية :

ينبغي الحفاظ على سياسة الشعوب الأمن الاقتصادي الأساسي من خلال التأمين الاجتماعي ، وحماية الكرامة الأمانة من خلال المساعدة الاجتماعية ، ورفع مستوى المعيشة من خلال خدمات الرعاية الاجتماعية والأمن واستقرار الدخل والمشاركة في المجتمع من خلال العمل والتأمين ضد البطالة. الاجتماعية (العامة) للقضاء على ظاهرة التشرذم والسكن ، وتعزيز وطنية للصحة ونوعية القوى العاملة من خلال الرعاية الصحية سوف تكون لها أولوية أيضا. كذلك ، سيشجع على تماسك السياسة العامة وتحسين البيئة المعيشية من خلال التنمية المجتمعية.

5) الاستثمار في مجال الرعاية الاجتماعية النشطة :

الإغاثة السلبية ستحل محلها إيجابية الرفاه. الموارد البشرية ، وسيتم وضعها من خلال الاستثمار الاجتماعي. النمو الاقتصادي وسيجري تعزيز ويقوم على العدالة الاجتماعية والتضامن. الأساس المنطقي للسياسة الاجتماعية هو تعزيز نوعية حياة الشعوب سيؤدي إلى التنمية الاقتصادية للبلاد ككل.

(6) تقسيم العمل بين الحكومات المركزية والمحلية :

الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، بصورة مشتركة ، وتعزيز الرعاية الاجتماعية على أساس الشراكة. خطط في كل أنحاء البلاد والتي تروج لها يوضع المركزية ، والتي تتناسب مع الظروف المحلية ، والمحلية هي مسؤولية وتنفيذ المخطط. ومع ذلك ، فإن الحكومة المركزية يجب أن تسعى للتقليل من الظلم الإقليمية نظرا لأوجه التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية.

(7) الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

القطاع العام يجب أن تحمي الشعوب من حيث الرعاية المعيشية الأساسية ، والصحة ، والكرامة. يتعين على الحكومات ان التماس تعاون القطاع الخاص من خلال الشراكة التعاونية للحفاظ على الخدمات الاجتماعية.

(8) الخدمة على أساس الاحتياجات المحلية :

الأطفال والمراهقين ، والمعوقين ، والمسنين وسيكون على الرعاية والحماية في منازلهم في المقام الأول. وإذا لزم الأمر ، وسيكون مكملًا للرعاية التي تقدمها المؤسسات ذات الصلة. وينبغي على جميع الخدمات المجتمعية ، والإنسانية المقدمة محليا وفقا احتياجات الفرد.

(9) المتكاملة للموارد :

من أجل تحسين جودة الخدمات على المستوى الإداري ، والرعاية الاجتماعية والإدارات المسؤولة عن الرعاية الصحية والاجتماعية يجب أن تكون متكاملة. الاتحاد ومن بين العمل والتعليم والزراعة والقضاء ، والبناء ، والسكان الأصليين لتعزيز هذا الترتيب ، ونتيجة لسيطرة خارج الدوائر في ذلك الكلي ، على المدى الطويل ، وتقديم خدمات شاملة وسيجري تعزيز وأكثر كفاءة.

الاتفاقيات الدولية:

استنادا إلى اتفاقية دولية ، والمحتويات الرئيسية للسياسة الرعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والعمالة والخدمات الاجتماعية (القطاع العام) والسكن والتعليم. والنظر في التاريخ والتقاليد والممارسة الحالية للسياسة الاجتماعية في تايوان مما تتألف من ستة بنود هي : التأمينات الاجتماعية & بدل الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية والعمل والأمن الاجتماعي (العام) والسكن وتنمية المجتمع المحلي ، والرعاية الصحية على النحو التالي :

أ- التأمين الاجتماعي

(1) وطنية لنظام الضمان الاجتماعي ، وينبغي أن يركز من خلال إنشاء التأمينات الاجتماعية على سبيل الأولوية والاجتماعية كعنصر مساعد بدل الخدمة والمساعدة الاجتماعية باعتبارها الملاذ الأخير.

(2) والهدف من التأمين الاجتماعي لمنع المخاطر الاقتصادية التي يواجهها الشعب بسبب الشيخوخة والمرض والولادة والوفاة والعجز ، والحوادث الصناعية ، والبطالة ، أو التقاعد ، ولتغطية تعويضات العمال والتأمين الصحي والمعاشات والتأمين ضد البطالة.

(3) من أجل التخفيف من التفاوت الاقتصادي ، والضمان الاجتماعي يجب أن تكون مهياً للتصدي للفرد والأسرة وتأمين الدخل ، فضلا عن إعادة توزيع الدخل بين تأثير مختلف فئات السكان ، والمنازل في مختلف المهن.

(4) إلا عندما يكون الضرر المساهمات الصناعية التأمين المدفوعة بالكامل من قبل رب العمل ، وغيرها من المساهمات التي تدفع التأمين بالتناسب من قبل صاحب العمل والمؤمن عليهم. المؤمن حصة المساهمة التي يجب ألا تتجاوز ذلك من صاحب العمل. في حالة أن المؤمن ليس له صاحب العمل ، ودفع مساهمة كاملة ، إعانة ستسدد من قبل الحكومة على أساس مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة. هدفنا هو تقديم المساعدة لتلك التي لا دخل لها والمحرومة اقتصاديا.

(5) والمبلغ المناسب للمنافع مخصص للرعاية الاجتماعية يجب أن ينظر : القليل تضر الأمن الاقتصادي للمؤمن ؛ يزيد كثيرا العبء المالي.

(6) وعلى المستوى العالمي من فوائد الضمان الاجتماعي لا ينبغي أن يختلف على أسس من الاحتلال ، والجنس ، والدخل. التفاوت بين مستوى المنافع ومعدل الإحلال الذي أدلى به فائدة الدخل المتعلقة بالتأمين ، وذلك بسبب اختلاف المهنة والدخل. يتعين على الحكومة أن تتدخل بنشاط لجعل التفاوت أقل قدر ممكن.

(7) وتصميم استحقاق التقاعد الوطنية المشاركة في سوق العمل ينبغي أن يستند إلى مبادئ التأمين الاجتماعي والمعاشات التقاعدية والمحمولة الأقدمية.

(8) ومن أجل تعزيز تمويل التأمينات الاجتماعية ، ومعدل الاشتراكات ، والاستفادة على مستوى نظام المدفوعات ، وإدارة التكاليف وينبغي تقييم كامل وتفاذي هدر المال.

(9) ووضع نظام المعاشات التقاعدية لموظفي وطنية ينبغي الكفاية الأساسية لحماية الاقتصاد الوطني والأمن نتيجة لحالات الطوارئ ، مثل الشيخوخة والعجز والوفاة. وينبغي أن يقوم على مبادئ العون المتبادل ، والتضامن الاجتماعي ، وبين الأجيال من المعقول إعادة توزيع الدخل.

(10) والعلاوة الاجتماعية ووضع خطة لهذه الحالات الطارئة من الضمان الاجتماعي لتغطية الفشل ، وتصميم للمواطنين الاحتياجات الخاصة ، وليس على أساس الدخل اختبارها.

(11) وينبغي أن يكون واضحا ان الحكومة المنصوص عليها في اللوائح التي تختلف وظائف في التأمينات الاجتماعية ، والعلاوة الاجتماعية ، والمساعدة الاجتماعية لتجنب تكرار ، والإفراط في الحماية ، وتجزئة أو الظلم.

ب- المساعدة الاجتماعية

(1) والهدف من المساعدة الاجتماعية التي ينبغي أن يقوم على أساس مقبول للشعب الإقامة في مكان إقامته.

(2) يتعين على الحكومة إعادة النظر في مؤهلات مقدم الطلب ، والاستحقاقات والإجراءات المساعدة الاجتماعية بصورة منتظمة لضمان أن المواطنين الذين هم في حاجة إلى ما يكفي من المساعدة.

(3) على الدولة مساعدة الأشخاص من ذوي الدخل المنخفض من جميع القوى العاملة ورؤوس الأموال والأصول من الفرار من الفقراء في أقرب وقت ممكن.

(4) وينبغي أن يقدم للشعب دولة ذات الدخل المنخفض مع قنوات متعددة لاتخاذ المساهمة في المجتمع ، وإغناء الموارد الاجتماعية.

(5) ويتعين على الحكومة إقامة نظام يربط بين استحقاقات البطالة والمساعدات الاجتماعية وذلك لتأخير اقتصادية معاناة العاطلين عن العمل وأسره.

(6) ينبغي لمقدمي الرعاية الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية مع الجمع بين نظام الخدمات الاجتماعية من أجل تلبية الاحتياجات المتعددة الأوجه للأسر منخفضة الدخل.

(7) وعلى الحكومة ان توفر للناس الذين يعانون من وقوع كارثة ما يكفي من المساعدات لإعادة بناء حياتهم في أقرب وقت ممكن.

ت- خدمات الرعاية الاجتماعية

(1) وبسبب الاختلافات في العمر والجنس ، وشرط في الجسم والعرق والدين والحالة الزوجية ، والميول الجنسية من بين السمات الاجتماعية والسكان ، ويتعين على الحكومة ان تتخذ متنوعة من الرعاية الصحية ، والحماية ، والتعليم ، والعمالة ، والمشاركة الاجتماعية ، التنمية لتلبية الاحتياجات عن طريق الحصول على متحدة مع الأسر والمجتمع المدني ، وتقديم الخدمة المناسبة لتحسين التنمية في الهيئة و / أو اعتبارها.

(2) المتبادلة ، وينبغي أن يتم التوقيع على اتفاقات مع الدول الأخرى لضمان الأمن وحقوق الإنسان من المواطنين المغتربين بغض النظر عن الوضع الاجتماعي في الدول التي يقيمون فيها.

(3) على الدولة أن توفر للأجانب الذين يعيشون في بلادنا بسبب الزواج والعمل والتعلم والسفر ومناسبة للمساعدة والعلاج.

(4) وينبغي للدولة أن العرض في الاقتصاد الضعيف للأطفال ، والمراهقين ، والمعوقين ، والمسنين ، والنساء ، والسكان الأصليين ، وعبر وطنية بين الزوجين ، مشروع لرفع حالة نوعية حياتهم.

(5) على جميع خدمات الرعاية الصحية ، وينبغي أن تقدم على أساس مبادئ إمكانية الوصول والاستمرارية ، والمساءلة ، والقدرة على تحمل التكاليف وعلى نحو كاف لتلبية احتياجات الشعب.

(6) والحكومة والمجتمع وينبغي بذل جهود موحدة لتحديد الحالة الصحية للأسر والمدارس والمجتمعات والبيئات الاجتماعية للتنمية البشرية للأطفال والمراهقين. وينبغي حمايتها من جانب الحكومة عندما أسرهم نماءها في الهيئة و / أو العقل ، وهي لتوطينهم مكان مناسب يساعد على نموها. بغض النظر عن تلك ، في البيت أو خارج البيت ، وتدعم الحكومة عند رعايتهم على العطاء دائما في حاجة.

(7) ويتعين على الحكومة ان تدمج جميع الموارد المتاحة للرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم لتوفير الوقاية المبكرة للأطفال.

(8) يجب على الحكومة أن تضمن للأطفال والشباب من الحصول على فرص التعليم والرعاية ، وحماية من هم في ظروف غير ملائمة والاقتصاد ، والثقافة ، والمنطقة ، وسباق اضافية للمساعدة في التنمية.

(9) ويجب على الحكومة أن توحد القطاع الخاص لعرض الفرص المتاحة للمراهقين والمناطق المحيطة بها لاحترام الذات ، والانتماء إلى مجتمعاتهم المحلية ، من أجل الحب بحماس حياتهم ، لمواجهة ضغوط الحياة ، وتعلم كيفية الحفاظ على الحكم الذاتي والاستقلال الذاتي ، وتطوير قدراتهم وإمكانيات.

(10) ويتعين على الحكومة بنشاط إنشاء الوصول الخالية من الحياة والمجتمعات والمناطق المحيطة بها.

(11) ويتعين على الحكومة مساعدة المعوقين على الحصول على فرص متساوية للحصول على خدمات التعليم والتوظيف والعلاج الطبي والرعاية الاجتماعية دون أي صعوبة.

(12) كلاً من الحكومة والقطاع الخاص على العمل بنشاط على الحفاظ على الكرامة والاستقلال الذاتي للمسنين ، وكذلك بناء ودية ظروف الحياة بالنسبة لهم.

(13) والطرق الرئيسية لرعاية المسنين والعجزة هي خدمة الرعاية المنزلية أو الخدمة المجتمعية ، يرافقه المؤسسية. إذا كانت في حد ذاتها والاهتمام من قبل الأسرة ورعاية الأسرة على العطاء ، ويجب على الحكومة ان توحيد مع القطاع الخاص لدعم الرعاية على العطاء من أجل المحافظة على نوعية الحياة.

(14) من أجل ضمان المساواة بين الجنسين والحق في العمل ، والقضاء على التمييز الجنسي ، وتعزيز المساواة الفعلية بين الجنسين ، ويجب على الدولة أن تفتد إلى العمل من أجل منع التمييز الجنسي ، والتحرش الجنسي ، والحق في المساواة في العمل بين الجنسين .

(15) ، سعياً إلى رفع مركز المرأة في المجتمع ، والاقتصاد ، والسياسة ، ويتعين على الحكومة الحصول على التعليم والمساواة بين الجنسين تتحرك.

(16) ومن أجل ضمان سلامة وكرامة وحقوق الضحية ، يتعين على الحكومة إنشاء القوانين والمراسيم لحماية من اصابة ، وإقامة شبكة أمان لمناهضة العنف.

(17) في مباراة من أجل تعزيز التغيير الاجتماعي وإعادة بناء الحكومة ، يتعين على الحكومة إعادة النظر في تنظيم وإدارة الرعاية الاجتماعية ؛ تعديل معقول التنفيذية لتقسيم العمل والرفاه الاجتماعي بين الحكومة المركزية والمحلية ، والمسؤولين أو الموظفين في التصرف .

ث- الأمن الوظيفي

(1) يجب على الحكومة أن تعزز التنسيق والتعاون مع جميع وحدات الخدمات الاجتماعية والعمل والشؤون التعليمية والإدارة ، وقسم من السكان الأصليين ، وإنشاء نظام محلي للخدمات التوظيف ، وتعزيز ربط التعليم والتدريب المهني ، والاستفادة من القوى العاملة ورأس المال.

(2) يجب على الحكومة أن تتفق في نظام إعانات البطالة والتدريب المهني وخدمات التوظيف ، وتعزيز التوجيه والمساعدة من أجل التوظيف وفرص العمل ونقل المعلومات وتعميمها قناة العمالة ، لتعزيز فرص العمل وجعل مطابقة مريحة بالنسبة لأولئك الذين يريدون الانخراط في سوق العمل.

(3) يتعين على الحكومة حماية جميع معايير العمل استجابة للاتجاه مرونة سوق العمل.

(4) ويجب على الحكومة حماية العمال من التمييز في العمل بسبب الاختلافات في العرق واللغة والفكر والدين ، والأحزاب ، ومكان الميلاد ، والجنس ، والوضع العائلي ، والمظهر ، والميول الجنسية ، في حالة الهيئة و / أو العقل ، وعضوية الاتحاد في المرة الماضية.

(5) ينبغي على الحكومة أن الانخراط في منع الإصابة الصناعية عن طريق الحصول على متحدة مع أرباب العمل والعمال وتقديم المساعدة لأولئك الذين يعانون من إصابات العمل وإعادة التأهيل المهني.

(6) يجب على الحكومة أن تضمن الضعفاء منهم في سوق العمل من قبيل منتصف العمر ، والمسنين ، والسكان الأصليين ، والمعوقين ، وتدني أجور العمال ، والنساء الذين لديهم عبء الأسرة لكسب الرزق ، والمختبرون ، فرص العمل وفرص العمل والاستقرار.

(7) أن الشركة تهدف إلى الخصائص الثقافية للسكان الأصليين وسباقات مجموعات متنوعة ، يتعين على الحكومة تشجيع التدريب المهني والعمل والخدمة ، وتطوير فرص العمل وبدأت المؤسسة في لتناسب معهم.

(8) وبغية تشجيع الناس على العمل ، ويتعين على الحكومة تشجيع أرباب العمل على توظيف العمال المنزل باستثناء عدم كفاية المعروض من العمالة المنزلية ، والعمال المهاجرين على القدوم إليها.

ج- الإسكان وتنمية المجتمع

(1) من أجل ضمان الذين الصحيح للعيش في المنزل ، يجب على الحكومة ان العرض السكنية والاجتماعية لمحدودي الدخل للأسرة ، والمعوقين ، والمسنين الذين يعيشون بمفردهم أو مع زوجته ، والمرأة

وأطفالها الذين يعانون من العنف المنزلي ، والسكان الأصليين ، ويعيش الناس في منطقة الكارثة ، لا مأوى لهم ، مهما كانت ، أو لا يمارس الجنس مع أسرته عن طريق طويلة الأجل منخفضة الفائدة على قرض لشراء منزل أو لبناء منزل ، بالإضافة إلى منحهم بدل تأجير البيت ، أو لاستئجار منزل مع الجمهور لمصلحة أقل من واحد في السوق ، لتلبية مطالبها.

(2) يتعين على الحكومة تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مختلف أنواع المباني والمسكن الاجتماعية تستخدم لصنع غير ربحية عن طريق الحصول على موحدة مع القطاع الخاص ومختلف وسائل ذات الأولوية.

(3) يتعين على الحكومة ان تقسيم لبعض من اجل مصلحة الخدمات الاجتماعية ومرافق لينسجم مع خطة التجديد الحضري ، والاحتياطي من شغور السكن الاجتماعي لاستخدامها والرعاية الاجتماعية والأنشطة المجتمعية.

(4) يتعين على الحكومة إعانة الأسر ذات الدخل المنخفض وإصلاح منازلهم للحفاظ على مستوى معيشي مقبول لدى المجتمع.

(5) يتعين على الحكومة ضمان السكن الاجتماعي حيث يقع أجهزة بنظام مرافق الاتصالات ، والمعلومات ، والخدمات الاجتماعية ، كما على المواطنين لتلبية مطالب.

(6) كان يجب على الحكومة أن المجتمع المحلي والتخطيط لإعادة البناء والإسكان لمواجهة الأضرار الناجمة عن المنازل كوارث كبيرة وجدت.

(7) ينبغي أن تشجع الحكومات من سكان المجتمع المحلي على المشاركة في أنشطة لجنة التنمية المجتمعية ، وتفعيل التنظيم المجتمعي ، والاستفادة من الموارد المحلية ، وحيوية لبناء الاستقلال الذاتي وتقرير المصير للشعوب والمجتمع المدني.

(8) ويجب على الحكومة تنسيق الموارد ، مثل مشاهدة المناظر الطبيعية والسفر ، والصناعة والتجارة والزراعة وصيد الأسماك والصناعة الثقافية ، وحماية البيئة والتنمية الحضرية والريفية ،

والمحافظة على الآثار القديمة ، والتعليم ، والصحة ، والرعاية الاجتماعية لتعزيز التنمية المستدامة للمجتمع المحلي .

(9) الحكومة يجب ان تتحد مع السكان الأصليين ، والثقافة البيئية المميزة لتعزيز البناء الإجمالية من وحدات قبلية جديدة.

ح- الرعاية الصحية

وضع سياسة الرعاية الصحية في المائة سنة الأخيرة قد تشكل بفعل عوامل عديدة. هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومنها الفقر ، وإزالة التصنيع والايديولوجيات السياسية المختلفة. تغيير المواقف الاجتماعية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وكانت القوة الدافعة الرئيسية لتطوير سياسات الرعاية الصحية. في أوائل 1900 تم تغيير مواقف الناس وأصبحت أكثر وعياً للظروف الاجتماعية داخل البلد. حرب البوير والحربين العالميتين وأظهرت السياسيون ان البلاد الفقيرة ، وغير صالحة وغير صحية للغاية. وكان ارتفاع معدلات البطالة والمزيد والمزيد من الناس أصبحوا يعتمدون على مساعدة من الدولة. في هذا الوقت كان لنا تأثير سياسي من الحكومة الليبرالي الذي وصفه بأنه المثل الديمقراطية الاجتماعية ، وسيؤدي إلى الخدمات الصحية. المثل الديمقراطية الاجتماعية بشأن الرعاية الصحية والرعاية التي ينبغي أن تكون متاحة على أساس الاحتياجات وليس لأولئك الذين يمكن تحملها ، وينبغي أن تقدم من قبل الدولة. انهم يعتقدون ان كل الناس يجب ان تكون خالية من الفقر.

الاشتراكيين الديموقراطيين يعتقد انه شخص مسؤولية الحكومة لرعاية المواطنين.

(1) يجب على الحكومة أن تأخذ على أنها منحت لبناء المدن والقرى الصحية ، وعلى تشكيل مثل هذه الظروف لتحسين معيشة السكان في الجسد والعقل.

(2) يتعين على الحكومة بنشاط إلى مجموعة من الإجراءات لتعزيز عمل وطنية للصحة العامة ، لجعل الادارة الدمار في الحياة والصحة والسلوك العملي لمنع من الأمراض ، وتحسين صحتهم.

- (3) الحكومة يجب ان تتفق مع موارد والعلاج الطبي والصحة العامة في المجتمع بأسره ، وتحسين نوعية العلاج الطبي في كل شيء ، ووضع الجودة العالية ، والأمن ، ويمكن الوصول إليها لنظام العلاج الطبي ، وفقا لاحتياجات المجتمع.
- (4) يتعين على الحكومة اقامة نظام للوقاية من الأمراض المعدية التي تقوم على نطاق المجتمع ، وتعزيز لاعلان ومنع ، ومنها تدقيق صارم من دخول الأمراض خارج خشية أن نحو التشرذم.
- (5) يتعين على الحكومة اقامة نظام خدمات الصحة العقلية تقوم على مجتمع متعدد المستويات لتعزيز اعمال الوقاية.
- (6) يتعين على الحكومة أن تستفيد من الخدمات الصيدلانية والموارد اللازمة لإنشاء نظام موحد لإدارة الدواء والغذاء ، لحماية أمن الجماعي من مياه الشرب وأخذ الدواء.
- (7) يتعين على الحكومة اقامة نظام للإدارة لرصد جميع ينظم لمنع الدواء من سوء الاستعمال وطنية للحفاظ على الصحة.
- (8) يتعين على الحكومة تشجيع الصناعة الطبية للمشاركة في الأحياء ، والتكنولوجيا ، ووضع معايير الجودة البيولوجية والعلاج الطبي والتكنولوجيا ، وتحسين محيط التجربة السريرية ، وتعزيز معايير وطنية للصحة.
- (9) الحكومة يجب ان تتحد مع المنظمات غير الحكومية وداخلية لتعزيز التعاون في مجال العلاج الطبي والتكنولوجيا مع الدول الأجنبية ، ورفع والعلاج الطبي والرعاية الصحية من بلدنا.
